# دراسات اجتماعية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد الخامس (05) جويلية 2010م/شعبان 1431ه



الجامعة و تنمية المجتمع في الجزائر،بين النجاح الكمي و الإخفاق الكيفي

أ.تومي حسين

الإشكاليات و العوامل المحددة لإعادة تخطيط سياسة التعليم العالي في الجزائر

أ.خالدي مسعوجة

الهجرة غير الشرعية: خلفياتها و دوافعها

أ.قاضي فريدة

العلاقات الصناعية في المؤسسة العمومية الجزائرية و التحول نحو اقتصاد السوق

أ.مصطفى بوجلال

الدلالات الرمزية لحضور الجسد الأنثوي ضمن الخطاب الذكوري في المجتمع الجزائري ،مقاربة أنتروبولوجية

أ.نورالدين كوسة

Le marché et la trib

AIT MOULOUD Nacer



الرقم الدولي ISSN 0478-2170

بسم الله الرحمن الرحيم

# دراسات اجتماعية

دورية فصلية محكّمة تصدر عن :

# مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات
والخدمات التعلمية


- العدد الخامس -

(05)



رئيس التحرير:

العمرية عز الدين

azdlamria@gmail.com

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
46 تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر
ها: 0021321289778
فا: 0021321283648

البريد الالكتروني:
Markaz_bassira@yahoo.fr

الموقع الالكتروني:
www.albassira.net



ردمد : 2170-0478

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.
ها/فا : 021.68.86.48
ها : 021.68.86.49

# قواعد النشر

ترحب دورية "**دراسات اجتماعية**"بإسهامات الباحثين في الموضوعات ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية التي تراعي القواعد التالية:

1- أن يكون البحث غير منشور في مصادر أخرى.

2- التقيد بالأسلوب العلمي والمعالجة الموضوعية والإحاطة المنهجية.

3- لا يقل حجم المقال عن 15 صفحة ولا يزيد عن 25.

4- أن يكتب المقال ببرنامج " Word "الخط باللغة العربية" "Arabic Transparent حجم الخط 14.

5 - أن يكون البحث مرفقا بمراجع مدونة في نهاية البحث.

6 - تخضع الأبحاث المقدمة للتقييم من قبل الهيئة العلمية للدورية، ويبلغ أصحابها بالقرار النهائي المتعلق بالقبول أو التعديل.

7- الأبحاث المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

8- يرسل المقال في قرص مرن مرفقا بنسختين مطبوعتين إلى عنوان المركز أو بالبريد الإلكتروني على: موقع البصيرة

www.albassira.net

أو:

*azdlamria@gmail.com*

*albaseerarevue@gmail.com*

البريد الإلكتروني:

Markazbassira@yahoo.fr

## هيئة التحرير

| | |
|---|---|
| أ.العمرية عز الدين | جامعة الجزائر |
| أ.جابي عبد الناصر | جامعة الجزائر |
| أ.زبيري حسين | جامعة الجلفة |



**عنوان المراسلات :**
**رقم 46 تعاونية الرشد**
**القبة القديمة - الجزائر**

**هاتف: 021.28.97.78**
**فاكس: 021.28.36.48**
**النقال: 0550.54.83.05**

**الموقع الإلكتروني:**
http/www.albasseera. net

**البريد الإلكتروني:**
**info@albassira.net**
**Markaz_bassira@yahoo.fr**



## الهيئة العلمية

أ.مقراني الهاشمي.....جامعة الجزائر

أ. بومخلوف محمد.....جامعة الجزائر

أ. جابي عبد الناصر.....جامعة الجزائر

أ. بوكربوط عز الدين.....جامعة الجلفة

أ.زرواتي عبد الرشيد.....جامعة المسيلة

أ. بوشرف كمال.....جامعة الجزائر

أ. بوعجناق كمال.....المركز الجامعي خميس مليانة

أ. الزهرة شريف.....جامعة الجزائر

أ. عبورة محمد .....جامعة الجزائر

يوسف حنطابلي .....جامعة البليدة

بوقرة كمال .....جامعة باتنة

دراسات اجتماعية

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دورية دراسات اجتماعية – العدد 05 – جويلية 2010

# محتويات


| | | |
|---|---|---|
| ▪ الافتتاحية. | الهيئة العلمية | 7 |
| ▪ الجامعة وتنمية المجتمع في الجزائر، بين النجاح الكمي والإخفاق الكيفي. | أ/ تومي حسين<br>جامعة الجزائر | 13 |
| ▪ الإشكاليات والعوامل المحددة لإعادة تخطيط سياسة التعليم العالي في الجزائر. | أ/خالدي مسعودة<br>علم الاجتماع، جامعة زيان عاشور الجلفة | 43 |
| ▪ الهجرة غير الشرعية: خلفياتها ودوافعها. | أ/ قاضي فريدة<br>المركز الجامعي بالبويرة | 59 |
| ▪ العلاقات الصناعية في المؤسسة العمومية الجزائرية والتحول نحو اقتصاد السوق. | أ/ مصطفى بوجلال<br>قسم علم الاجتماع - جامعة المسيلة | 69 |
| ▪ الدّلالات الرّمزية لحضور الجسد الأنثوي ضمن الخطاب الذّكوري في المجتمع الجزائري، مقاربة أنتروبولوجية. | أ/ نور الدين كوسة<br>جامعة فرحات عباس – سطيف | 101 |
| ▪ Le marché et la tribu | AIT MOULOUD Nacer<br>Attaché de recherche au : C.N.R.P.A.H | 117 |

# افتتاحية العدد

تقدم المجلة في هذا العدد، وكعادتها، باقة من المقالات المنتقاة من تخصصات علمية ومعرفية مختلفة، حتى يجد كل قارئ ما ينتظره، وما قد يلمس اهتماماته العملية والتعليمية. يمكن القول أنه رغم تباين المواضيع واهتمامات الباحثين والأساتذة الذين قدموا لنا ثمرة جهودهم العلمية، إلا أنها تتفق حول إشكالية اقتراب المجتمع الجزائري على ضوء الرهانات والتحديات التي يرجعها على مختلف الأصعدة من جهة، ومن جهة أخرى على محاولة تسليط الضوء على تلك المجالات الاجتماعية والعلمية وفي نفس الوقت على ضوء الاقترابات النظرية والمنهجية المعتمدة في المجتمعات الأخرى بما فيها المجتمعات الغربية.

نستهل هذا العدد بدراسة للأستاذ **" تومي حسين"** من جامعة الجزائر، حول موضوع الجامعة وتنمية المجتمع في الجزائر، حيث يعتبر أن بالرغم الرهانات التي تتوجب على مؤسسة التعليم العالي رفعها ،إلا أنه مازال أمامها الكثير حتى تتدارك تخلفها على المهام الطبيعية الموكلة إليها، وتدارك الوضعية التي آلت إليها جراء عقود غلب عليها الجمود، التقليد والاقتباس الأعمى للبرامج والمناهج التعليمية المعتمدة في الجامعات الغربية من دون مراعاة نجاعتها وإذا ما كانت قابلة للتكيف مع الواقع المحلي، وحتى إن بقيت صلاحيتها سارية المفعول في بلاد الأم.

لعبت وما زالت تلعب الجامعة دورا رياديا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم. فالتعليم هو العمود الفقري لكل نهضة مستدامة، تشرع أمة ما لتحقيقها، فهو الذي يقوم بتكوين وتأطير العنصر البشري الذي تتركز عليه أيضا تلك النهضة؛ فالتعليم "إكسير"التقدم فلا يمكن تحقيقه من دون إصلاح الجامعات، ومع استمرار تجاهل دور العلوم بما فيها العلوم الإنسانية والاجتماعية. إذا الاستمرار في الحديث والتطلع إلى النهضة والتنمية مع التغاضي عن الدور الريادي للجامعة عبث لا دلالة له. كما أن النتائج الكمية والبنيوية للجامعات مع غياب

المشروع الحضاري، إخفاق مبرمج لا محال. فما المغزى من الانبهار المتواصل من انجازات الحضارة الغربية والجري وراء استيراد آخر التفاصيل والانجازات المتشتتة للتطور مع تغييب كل مشاركة شعبية في مشروع شامل يبدأ من تغيير الذهنيات والممارسات.

غير بعيد عن إشكالية الجامعة الجزائرية، يتناول المقال الثاني للأستاذة "**خالدي مسعودة**"، الإشكاليات والعوامل المحددة لإعادة تخطيط سياسة التعليم العالي في الجزائر من خلال عوامل عديدة أهمها تعاقب الأحداث في المجتمع الجزائري، والنظام العالمي الجديد بمتغيراته الضاغطة، واستجابة هذه المنظومة لمتطلبات العولمة في الدور والمفاهيم ومضامين المناهج في الفكر التربوي الجديد.

تنقلنا الدراسة الثالثة التي أجرتها الباحثة "**قاضي فريدة**" من المركز الجامعي للبويرة إلى إحدى الظواهر المستعصية التي أخذت تتجذر بصفة مروعة في المجتمع الجزائري، ألا وهي: " الهجرة السرية". اقترحت الباحثة في بادئ الأمر بعض الدلالات المصطلحية و اللغوية " للهجرة الشرعية "، ثم للظاهرة المعروفة في الأوساط العامة بالجزائر " بالحراقة " وكيف أن هذه الأخيرة مرتبطة بالعراقيل الخانقة للهجرة الشرعية من البلدان الغارقة في مشاكل النمو الاجتماعي، الاقتصادي، الانفجار الديموغرافي.....الخ إلى الدول التي توفر فرص العمل، ظروف معيشة ملائمة، ورقي حضاري يسيل لعاب المحرومين في بلدان مسقط رأسهم.

ترتبط ظاهرة " الهجرة السرية " بعوامل ثقافية، نفسية ناجمة عن الصور المروجة عن النعيم في المجتمع الغربي؛ إما عبر وسائل الإعلام المختلفة، أو عن طريق النقاشات والحوارات اليومية للشباب حول " الجنة الموعودة " في الضفة المقابلة والتي تستلهم روح المغامرة عند الشباب، فيبحثون عن كل السبل للاجتياز ولو عبر زورق من ورق جحيم العواصف والبحار الهائجة طمعا في مستقبل حرموا أن يحلموا به في ديارهم؛ إلا أن العبور غالبا ما ينتهي بمأساة حقيقية تتشكل عبرها جنة المجازفين وسط المياه الدولية جزاء وثمن تلك الأحلام المزيفة التي يروجها الجشع والطمع في الكسب السريع الذي تقف وراءه عصابات تبرمج وتنفذ خطط الموت.

تعد هذه الظاهرة مأساة يومية مازالت تجرف وتجند المئات والآلاف من الشباب الذين اجتمعت حولهم جملة من الظروف الاجتماعية (البطالة)، والثقافية(الاستثمار وترويج الثقافة الغربية عبر ما يشاهد في التلفاز)، والنفسية (الانعزال، الشعور بالانفصام عن المجتمع...الخ).

كل ذلك في وعاء عام يدعى: العولمة. والتي تبحث ليس فقط على قولبة العالم من الناحية الاقتصادية وجعله رهينة المصالح و المطامع الغربية، وإنما تولية الثقافات والضمائر وجعل الثقافة الغربية نموذج مثالي يحلم بيه كل شاب لا يمكنه تحقيق الرغبات و الأهداف إلا بها و فيها. ما يجعل الحياة تفقد كل دلالة من دونها، الأمر الذي يحدث ضعف واختلال المعايير الموروثة في ثقافة الأم، مع ازدياد هامش الشك فيها وفي كل العلاقات الاجتماعية.

يتسم تسيير المؤسسات الاقتصادية في إطار اقتصاد السوق على حد تعبير الأستاذ **" بوجلال مصطفى"** من جامعة المسيلة بالعقلانية والمرونة كصفات وسمات أساسية لابد أن يتزود بها المسير الذي يقوم بغض النظر عن وتجاوز كل أشكال القرارات السياسية العمياء، أو التدخل الاعتباطي فيما ليس من صلاحياته. الأمر الذي قد يؤدي بالمجازفة بمصلحة المؤسسة ذاتها. يجب أن يتخلى المسئول أو المسير بالحركة التامة مادامت أنها مؤسسة مستقلة عن الدولة في تسيير أموالها، في تسطير برامجها الاقتصادية والتجارية، في التحكم في الثروات البشرية ومراعاة سلم الأجور، حتى تبقى التنمية كهدف أساسي لتلك المؤسسات والتي بدونها لن تضمن بقائها على الساحة الاقتصادية.

رافق هذا التوجه الجديد في العلاقات الصناعية نظام تشريعي ولو أنه لا يخلوا من النقائص و الصراعات، إلا أنه أقر بتحويل الصلاحية من مالكي المؤسسة إلى مسيريها فيما يخص تسيير الشؤون الاقتصادية للمؤسسة بإقامة تنظيم إداري معتمد يقوم على المجلس الإداري الذي يسهر على إتباع الأساليب الاقتصادية الصحيحة الكفيلة، مع منح إمكانيات التفاوض مع العمال لتحديد الأجور، التعويضات عوض اتخاذ منحى الصلاحيات الاجتماعية و السياسية الجامدة المعروفة في النظام الاشتراكي، والتي تعد عبئ ثقيل على المؤسسات الاقتصادية: حيث يعتبر الخروج عنها، مساس بالاستقرار الاجتماعي، الاقتصادي كالدولة ككل. أما التوجه الجديد فقد جعل من النقابة العمالية شريك اجتماعي من خلال إشراكها في اتخاذ القرارات حتى لا تتضارب المصالح والمؤسسات مع مكاسب العمال وحقوقهم في الحفاظ على القدرة الشرائية وعلى مناصب العمل.

تناشدنا المجلة حتى الآن إلى التمعن في الرهانات والتحديات التي تواجه المجتمع الجزائري ككل على مختلف الأصعدة، خاصة وأن الجزائر بلد حديث النشأة يبحث عبر خطوات

مضطربة تجاوز الأزمات و العراقيل المتولدة عن جملة من الظروف التاريخية، الإستراتيجية، والعالمية، والتي لا يمكن إلا للإرادة و الوقت تجاوزها.

يتناول الموضوع الخامس لموضوع أقل ما يمكن وصفه بيه هو أنه جد شائك، يتعلق بالمخيال الذكوري في المجتمع الجزائري وكيفية مقاربته لجنس المرأة.حاول الباحث **" كوسة نور الدين"** من" جامعة سطيف" جمع قدر مهم من المادة العلمية والمعرفية حتى يبني عملا تحسيسيا ابستيمولوجيا حول معضلة فكرية تدعى: " الجسد " ؛ في زاوية جد حادة تتمثل في المرأة.

عرض علينا الباحث، في بداية المقالة، دلالة الجسد عبر المراحل المختلفة لتطور الفكر الإنساني، وكيف أن الجسد اختزل لعهود طويلة في وعاء حاوي للروح؛ محور الحياة ومركز لها، قبل أن ينتقل من الهامش إلى مركز اهتمام الفلسفة والعلوم الإنسانية والاجتماعية. يعرض بعدها مباشرة تجربة الانثروبولوجية في الجزائر بارتباطها بالمرحلة الاستعمارية وتعذر اعتبارها ما بعد الاستقلال إلا في السنوات الأخيرة لما لها تواطؤ مع المشاريع الاستعمارية للسلطات الاستعمارية في زمن الاحتلال الفرنسي.

رغم أن هذه الدراسة اتسمت بالاحتشام في تقديم هذا الموضوع الشائك، الذي يعتبر من المحظورات، إلا أنها وضعت أصبعها في المكان الملائم حيث أنها أشارت أكثر إلى أن الدراسات الاجتماعية المهتمة أكثر بالتفكير في المواضيع المألوفة، التي يتم تسخينها كلما اقتضى الأمر ذلك، عوض أن تغوص في المواضيع التي تعتبر مركز اهتمام للدراسات العلمية في الأقطار الأخيرة، والتي تعد رغم أنها مسكوت عنها، إلا أن هم الأفراد بمختلف فئاتهم وأعمارهم.

ينقلنا المقال الأخير إلى لفت الانتباه إلى المعطيات التنظيمية التي لم تكن في حسبان الأدبيات الانثروبولوجية، الاجتماعية حتى الآن، ألا وهي:" مؤسسة السوق الأسبوعي ". يصطحبنا الأستاذ **"ايت مولود ناصر"** من المركز الوطني للبحوث التاريخية، الانثروبولوجية وما قبل التاريخ إلى الذاكرة الاجتماعية لمنطقة القبائل في النصف الأول من القرن الماضي، حيث كانت تلك المؤسسة الاقتصادية (السوق) مؤسسة اجتماعية شاملة تتسع لكل" المجالات الاجتماعية" والحقول التنظيمية، انطلاقا من الاقتصاد كمركز للتبادل التجاري الحر؛ فالثقافي كنقطة التقاء الأدباء، الشعراء، الموسيقيين المنجمين؛ كمؤسسة تنظيمية تنافس

فيها قضايا القبائل: من حروب، سلم، تكتلات، تحالفات...الخ. كما تناقش فيه القضايا العامة للقرى والمد اشر المحيطة بالسوق، التي استعصى حلها داخل القرى، لذا تعرض على مجلس السوق المتكون من عدة رجال يتسمون بالحنكة، الرزانة والحكمة ويمثلون في الغالب رؤساء وأمناء القرى وأفصحهم.

تعد هذه الدراسة نتاج مقابلات أجريت مع شيوخ القبائل الرئيسية المجاورة والمتوافدة على" سوق الجمعة " ( سبق وأن نشرنا مقالا لذات الموضوع في العدد الأول من المجلة)، إلى جانب الاستناد إلى جملة من الروايات الأدبية التي تعود إلى كبار أعلام الأدب الجزائري لتلك المنطقة ونخص بالذكر:" مولود معمري ومولود فرعون".

تبين لنا في الأخير هذه الدراسة إلى أن منطقة القبائل بما فيها المناطق الجزائرية الأخرى ليست فقط منطقة فولكلور، حروب ونزاعات كما حاولت أن تروج عنها الانثروبولوجيا الاستعمارية وما شابهها، وإنما منطقة تعرف تنظيم وبناء اجتماعيين مركبين؛ كان من الأجدر إدخال الدراسات الاجتماعية المطبقة على المجتمعات المركبة وليس البسيطة التي تتحجر في إطار الدراسات الانثروغرافية والانثروبولوجية.

يشير طاقم المجلة إلى أن استفساراتكم، آرائكم ومساهمتكم العلمية تهمنا، فهي التي تسمح لنا تدارك النقائص والهفوات؛ لذا فإن اهتمامكم وتعاملكم معنا يعد مساهمة لإثراء ما يقدم من أفكار واقترابات ممكنة ومحتملة. إن الحوار والتواصل هما سبيل الارتقاء والتقدم نحو الأمام، بل هما اللمسة الأولى والأخيرة لكل إبداع.

**رئيس التحرير**
**العمرية عز الدين**

# الجامعة وتنمية المجتمع في الجزائر
# - بين النجاح الكمي والإخفاق الكيفي -

أ . تومي حسين- جامعة الجزائر

**الملخص:**

يعتبر التعليم عامة والتعليم العالي خاصة دعامة أساسية لقيام أي نهضة أو تحقيق أي تنمية، ومن هذا المنطلق اتجهت السلطات في الجزائر إلى الاهتمام بقطاع التربية والتعليم، ذلك أن عملية التنمية تعتبر عملية معقدة حيث تستهدف نقل المجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها، وبما أن الإنسان يعد الوسيلة الأولى التي تنطلق منها عملية التنمية وتنتهي إليه ثمارها، وجب القيام بإعداده وتأهيله وليس ثمة أحسن من الجامعة في إعداد وتأهيل الإطارات وتدريب الكفاءات.

وعلى هذا الأساس تم استثمار أموال طائلة وبذل جهود معتبرة في سبيل بناء قاعدة تعليمية تنهض عليها تنمية المجتمع، وبالرغم من الأعداد الهائلة التي تم تخريجها من مختلف الجامعات خلال العقود الأخيرة، إلا أن هذه المدخلات لم تكن لتتناسب مع المخرجات المنتظرة، حيث بقيت البلاد تعاني من مشكلات عويصة، ولم تتخلص من التبعية للخارج.

ولهذا جاءت هذه الدراسة لتكشف عن بعض جوانب القصور في تجربة الجزائر التي نجحت في إعداد الكفاءات وأخفقت في استغلالها على مسرح إنجاز وتحقيق التنمية المنشودة.

**مقدمة:**

الغرض من هذه الورقة التي تعالج موضوع الجامعة ودورها في تنمية المجتمع في الجزائر، أن تكون معالجة للكليات دون الدخول في التفاصيل والجزئيات، لأن المجال لا يسمح بذلك، كما أنها تحاول أن تناقش بعض المسلمات، وتثير بعض التساؤلات في إطار الكليات التي تتعرض لها، ذلك أن قضايا التعليم عامة والتعليم العالي الجامعي خاصة، قضايا جوهرية

وخطيرة، وينبغي أن تدرس وتحلل من مختلف الزوايا، وأن يشارك في تحليلها وتقويمها مختلف المعنيين بقضايا التنمية في آمادها القصيرة والبعيدة.

كذلك تحاول هذه المعالجة أن تضع التعليم الجامعي في منظور مجتمعي بأبعاده وعوامله الاقتصادية والاجتماعية، ذلك لأهمية التفاعل المتبادل بين التعليم والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وما تجسده من بنى ومؤسسات وأوضاع اجتماعية، إن لهذا التفاعل تأثيرا وتأثرا قد يختلف من مرحلة إلى مرحلة أثناء التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، كما يختلف في جوهر مضمونه أو في عناصر معينة من هذا المضمون، ولا شك أن مثل هذا التفاعل بين التعليم والنظام الاجتماعي تبدو أوضح ما تكون في وظائف التعليم العالي باعتباره قمة النظام التعليمي، وهو كذلك في كثير من الدول وفي الجزائر على وجه الخصوص.

من هنا فإن هذه الدراسة للعلاقة بين التعليم العالي (الجامعي) من ناحية وتنمية المجتمع من ناحية أخرى تظل معالجة مكتبية تخضع للتأمل والاستقراء النظري، لا تغني عن إلزامية القيام بدراسات ميدانية تظهر أهمية العلاقة بين الجامعة والتعليم العالي من جهة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

كيما يتسنى للمتخصصين لتحديد - وبدقة- دور وأهمية التعليم العالي في النهوض بالمجتمع وتقدمه، وفي هذا السياق ينبغي البحث عن إجابات لتساؤلات، كثيرا ما تطرح في مجال التعليم بصورة عامة والتعليم العالي على وجه الخصوص وهي: ما دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفيما حدث ويحدث من نمو في قطاعات الإنتاج، وتوفير الخدمات وتحسين مستوى المعيشة وبمعنى آخر دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة؟

وباعتبار أن تنمية المجتمع تقوم على العنصر البشري الذي يمثل العامل الفعال والعمود الفقري في جميع سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فما هو إسهام الجامعة في مد التنمية بالعناصر البشرية الكفؤة والمؤهلة؟

وعليه فإننا سنحاول من خلال هذه الورقة إبراز التجربة الجزائرية وما قامت به الجامعة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي في تنمية المجتمع ودون الإخلال بالمطالب المستقبلية للأجيال، وما لها وما عليها باعتبارها المؤسسة المنتجة للموارد البشرية التي تؤطر عملية التنمية ووتوجهها نحو المنهج السليم خدمة للفرد والمجتمع والأجيال القادمة؟

## التنمية التقليدية والتنمية المستدامة:

لا يتسع المجال للغوص في مفهوم التنمية وأنواعها وأبعادها، ذلك أن مفهوم التنمية نشأ وترعرع في أحضان التطور الذي عرفته البشرية على مختلف المستويات، وبرز مفهوم التنمية بشكل واضح عقب الحرب العالمية الثانية، حيث خرجت دول أوربا محطمة بفعل الحرب، وظهور مجموعة من الدول سميت بدول العالم الثالث أو الدول المتخلفة التي تعاني من حلقات تخلف دائرية تتمثل في انخفاض المستوى الاقتصادي إلى ما دون الكفاف، وسيادة الأمية الهجائية والفكرية، وانتشار الأمراض الوبائية والمتوطنة، وانطلاقا من هذا الوضع ظهرت مفاهيم متعددة لكلمة التنمية، منها "أن التنمية هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها".[1]

ويرى آخرون بأن تنمية المجتمع تنطلق من تحقيق التنمية الاقتصادية وأن تحسين الظروف الاقتصادية هي المحرك الأول لكافة المتغيرات الأخرى داخل النسق، ويقصدون بالتنمية الاقتصادية "تنمية مختلف الموارد الاقتصادية المتاحة والممكنة لأقصى درجة وبطريقة أفضل، إلى جانب خلق فرص جديدة للعمل بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية"[2]. بينما تعني التنمية الاجتماعية تنمية قدرات الإنسان ذاته إلى أقصى حد ممكن حتى يمكن تحقيق أقصى استثمار للطاقات والإمكانيات البشرية للمجتمع لدفع عجلة التنمية الشاملة، كما تعني بإنشاء واستحداث نظم كي تفي بحاجات الأفراد وإشباعها بقدر الإمكان بتقديم مختلف

(1) أحمد مصطفى عبد الحميد ( مريم): **التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1990، ص،06.

(2) تومي حسين: **مشكلة النمو الديموغرافي وتنمية مجتمعات العالم الثالث، دراسة نموذج الجزائر، (1962- 1989)**، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر، 1995، ص،54، ( غ.م).

الخدمات التي يحتاجونها.[1] والعمليتان الاقتصادية والاجتماعية تهدفان إلى تحسين الظروف المعيشية للمجتمع ورفع مستواه.

ومع مر الزمن تطور مفهوم التنمية ليأخذ أبعادا أخرى حيث إن عمليات التنمية الاقتصادية الرامية لزيادة الدخل القومي بغية رفع المستوى المعيشي للأفراد، والزيادة السكانية الهائلة التي شهدها العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ولا سيما العالم الثالث الذي شهد نموا ديموغرافيا كبيرا رهن عمليات التنمية وزاد من الطلب إلى حد الضغط على الموارد الطبيعية مما أدى إلى استنزاف ونضوب بعض الموارد الطبيعية وإنهاك الطبيعة بشكل عام. هذا الوضع حتم التفكير في إعادة صياغة مفهوم التنمية ومراجعة أسلوب ومنهج تحقيقها بحيث لا تقوم التنمية على حساب البيئة والطبيعة أو لا تكون التنمية لجيل على حساب جيل أو أجيال قادمة.

ومن هذا المنطلق جاء مفهوم التنمية المستدامة، حيث ظهر لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، والذي عرف بتقرير برونتلاند (**Bruntland Report**)، وحمل عنوانا معبرا هو: "مستقبلنا المشترك" وذلك سنة 1987، ويعني مفهوم التنمية المستدامة حسب التقرير المشار إليه: "تلك التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها".[2]

فالتنمية المستدامة بهذا المعنى تنطوي على:

– مفهوم الاحتياجات التي يحددها الإنسان.

– مفهوم القيود التي يفرضها وضع التنظيم التكنولوجي الاجتماعي على قدرة البيئة على الوفاء باحتياجات الحاضر والمستقبل.

---

(1) محمد عبد المجيد دياب، **التنمية البيئية كأحد محاور التنمية المستدامة**، المركز الديموغرافي بالقاهرة، القاهرة، 2003، ص،08.

(2) محمد عبد الحميد إبراهيم، **العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي**، رؤية سوسيو- اقتصادية، المركز الديموغرافي بالقاهرة، القاهرة، 2003، ص،11.

## تنمية بشرية وإنسانية لا تنمية موارد اقتصادية:

أدى المفهوم التقليدي القاصر للتنمية والقائم على اختزال التنمية إلى مجرد نمو اقتصادي سريع ومستمر يؤدي إلى رفع مستوى الدخل الفردي عبر الزمن، حيث لم يؤد إلى تحسين الوضع المعيشي للأفراد ولا سيما في الدول المتخلفة، ولم يخدم البشر بعتبارهم وسيلة التنمية الأولى وغايتها النهائية.

من هنا أخذ مفهوم التنمية يركز على البشر باعتبارهم الثروة الحقيقية للأمم، كما بدأ مفهوم التنمية البشرية في العقدين الأخيرين يحل محل مفهوم التنمية الاقتصادية، مع التأكيد على أن التنمية البشرية هي الغاية، وما النمو الاقتصادي سوى وسيلة لبلوغها.

وقد جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عام 2004 عن الأمم المتحدة تعريف لمفهوم التنمية البشرية ينطلق من أن "الناس هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن هدف التنمية الأساسي هو توسيع حريات الإنسان، حيث يمكن لعملية التنمية أن تزيد القدرات البشرية بتوسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس كي يعيشوا حياة مكتملة وخلاقة".[1]

ويذكر التقرير أربع قدرات أساسية: "أن يعيش الإنسان حياة مديدة صحية، ويكون حسن الاطلاع، ويتمكن من الحصول على الموارد الضرورية لتأمين مستوى معيشة لائق، ويشارك في حياة الجماعة".[2]

وفي هذا السياق يجدر التذكير بالتداخل الكبير بين مفهومي التنمية البشرية والتنمية الإنسانية وكلاهما يهدف إلى أن:

1 - يعيش الإنسان أطول مدة حياة ممكنة وصحية.

2 - تمكينه من اكتساب المعرفة.

3 - تمكينه من الوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق.

---

(1)الأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية 2004**، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان،2004.

(2) نفس المرجع.

وقد طور خبراء البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مقاييس لقياس مستوى التنمية البشرية تنحصر في أربعة متغيرات أساسية هي:

1 - العمر المتوقع عند الميلاد، بحيث يتم تحقيق حياة طويلة وصحية.

2 - نسبة البالغين القادرين على القراءة والكتابة.

3 - معدل مجموع الالتحاق في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، وهذان المقياسان يمثلان المعرفة.

4 - الناتج المحلي الإجمالي للفرد مقدرا بالدولار الأمريكي، ويمثل مستوى معيشي لائق.

وأضيف مؤخرا مؤشر مشاركة النساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.[1]

ومما سبق يتضح أن مفهومي التنمية البشرية والتنمية الإنسانية يكادان يعنيان نفس الشيء، فلا يمكن تحقيق تنمية إنسانية دون تحقيق تنمية بشرية، وأن التنمية البشرية تمثل أساس التنمية الإنسانية.

ومهما يكن مفهوم التنمية، فهو عملية معقدة متشعبة وذات أبعاد متعددة تصاحب الفرد والمجتمع في أي زمن ومكان لتلبية الحاجات المتجددة والمتزايدة من وقت لآخر.

## ـ التعليم العالي والتنمية:

المورد البشري هو العمود الفقري الذي تقوم عليه ومن أجله جميع سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولن تقوم عملية التنمية بدون تأهيل وتنمية القدرات والطاقات لدى القائمين بها، لذلك نجد أن متلازمة التعليم العالي والتنمية لا يمكن تجاوزها.

فالجامعة هي التي تعمل على تأهيل القوى البشرية وإعدادها، وتطويرها تلبية للقطاعات المختلفة التي تنهض على عاتقها عمليات التنمية، ولهذه الأهمية أدرك الاقتصاديون منذ أمد بعيد أهمية العنصر البشري، وهذا ما نجده صريحا في كتابات آدم سميث، عن رأس المال

(1)الأمم المتحدة، **تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002)**، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان، ص، 45 .

الثابت في قوله: "إن اقتناء الفرد للكفاءة الشخصية بمثابرته على التعليم والتدريب، عادة ما يكلف أموالا تعتبر بالفعل رأسمالا ثابتا ومحققا للشخص الإنساني، فهذه الكفاءة الشخصية تؤلف جزءا من المجتمع الذي ينتمي إليه، كما تؤلف جزءا من ثروته الشخصية".

ومع أ. مارشال تعمق أكثر مفهوم رأس المال البشري في قوله: "إن أفضل رؤوس الأموال قيمة هو رأس المال المستثمر في تنمية الإنسان". كما يبين كوزنتز، أن الاستثمار في العنصر البشري يعد من العوامل الهامة في تكوين رأس المال في المجتمع حين قال: "من نتائج دراسة النمو الاقتصادي خلال فترة طويلة، وفي مجتمعات متعددة ومختلفة، ينبغي توسيع إطار مفهوم رأس المال ليتضمن أيضا الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب، أي لكي يتضمن الاستثمار في العنصر البشري".[1]

وضمن هذا السياق، أجريت دراسات متعددة لإبراز قيمة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم، سواء في التعليم الابتدائي أو الثانوي أو المهني أو العالي، وأثبتت هذه الدراسات التي تم معظمها في الولايات المتحدة وفي الاتحاد السوفياتي وفي الدول الإسكندنافية، أن ما حدث من نمو في الدخل القومي خلال فترات معينة، لا يمكن تفسيره على أساس زيادة عوامل الإنتاج المادية وزيادة رأ س المال، وانتهى الاستنتاج إلى وجود عوامل أخرى، أطلق عليها "العامل المتبقي" متمثلا في ارتفاع مستوى المهارة في قوة العمل، واستخدام التطبيقات التكنولوجية، وغير ذلك من العوامل ذات الصلة بالتعليم ومخرجاته المباشرة وغير المباشرة ذات الأثر في تعظيم العائد من مختلف عوامل الإنتاج.

ويهتم الاقتصاديون المحدثون الآن اهتماما بالغا بعمليات الاستثمار التي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية، لأن أهداف المجتمعات الحديثة تشمل الناحية الاقتصادية بالإضافة إلى النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية، وتنمية المورد البشري شرط أساسي لتحقيقها جميعا، ذلك أن أي مجتمع يحتاج في دفع عجلة التنمية إلى القوة العاملة بجميع فئاتها.

(1) غادة قضيب البان، "**التعليم مشروع اقتصادي**"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع: 146، أفريل 1991، ص، 62.

ومن هنا كان إعداد القوى البشرية، هو المدخل الرئيسي لنجاح كل تنظيم اقتصادي أو اجتماعي. ويتزايد يوما بعد يوم اهتمام الدول المتقدمة والمتخلفة، بإعداد العنصر البشري وتنمية الموارد البشرية، والتي تعني زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى جميع أفراد المجتمع. ويعد التعليم بأنواعه المختلفة ومراحله المتعددة المصدر الأساسي لتوفير ما يحتاج إليه المجتمع من موارد بشرية، باعتباره الأداة الأولى للتغيير الذي يعتبر جوهر التنمية- أية تنمية- فهو يعمل على تعبئة الطاقات البشرية وإعدادها وتطوير قدراتها، وهو الذي يعمل على بث الوعي العلمي والعملي المبني على إدراك الفرد للظروف المحيطة به وقدرته على تحسينها.

ويتأكد يوما بعد يوم أن التنمية بأنواعها ومفاهيمها المختلفة لا يمكن أن تحدث في غياب الموارد البشرية المؤهلة، وأن هذه الموارد البشرية ليس لها حد معين من التعليم اللازم لمساندة عملية التنمية والقيام بها، ذلك أن الظروف الحالية التي تعيشها الدول ولا سيما تلك الدول المتخلفة، تفرض عليها الارتقاء بمستوى التكوين والتعليم، بسبب التطور الهائل الذي عرفته طرق الإنتاج وأساليبها التكنولوجية المعقدة، وتعاظم الإمكانيات وتراكم المعارف، كل ذلك يفرض مستوى تعليميا عاليا ومسايرا لما هو موجود في الدول المتطورة، وعليه فدور الجامعات في إعداد الموارد البشرية خدمة للتنمية، أصبح العنصر الحاسم في إنجاح التنمية باعتبار أن الإنسان المؤهل والمدرب والمتعلم يمثل محور التنمية.

### ـ دور الجامعة في نهضة الشعوب والمجتمعات:

لقد أكدت التجارب التي شهدها عالمنا المعاصر، تلك الصلة الوثيقة بين المنظومة التعليمية وبين النهضة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث شهد القرن العشرون أمثلة وتجارب رائدة في بعض البلاد، إذ كلما أحست بالهوان والتخلف أمام غيرها هبت إلى مراجعة منظومتها التعليمية لانتشالها من وهدتها ورفعها إلى مصاف الدول الرائدة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

### ـ أمثلة رائدة:

فقد خرجت الجزر اليابانية على العالم في الثلاثينيات من القرن العشرين، عملاقا تتحدى أرضها الفقيرة وبراكينها المدمرة وعزلتها في أعالي البحار، لتغير خريطة الشرق الأقصى،

ولم تزدها هزيمتها العسكرية في الحرب العالمية الثانية سوى إصرار على الانتصار بذخيرتها من الخبرة.

إن المئات من اليابانيين، الذين كانوا يتجولون في أرجاء أوربا وأمريكا تحت ستار السياحة، لم يكن همهم سوى استخلاص عناصر القوة في الغرب، فوجدوه علما ومعرفة فاختطفوه في غفلة من أهلها، وصاغوا هذه المعارف والعلوم في قالب حضارتهم العريقة، ليجعلوا من بلدهم اليابان القوة الاقتصادية الثانية في العالم والتي يحسب لها ألف حساب من قبل أعداء الأمس.

أما ألمانيا التي احتفلت بدفن آخر أمي في عهد "بسمارك"، لم يفت في عضدها أن انهزمت في حربين عالميتين في أقل من ربع قرن، وتوزعها المنتصرون أشلاء وقطعا، تفرض اليوم هيبتها، وتصدر إلى منتصري الأمس بعضا من خبرتها. لقد انهارت قوتها المادية، ولكن قوة مؤسستها العلمية ونظمها التعليمية، لم تنهر وبقيت راسخة شامخة.

فألمانيا هي أول دولة في العالم بنت الجامعة الحديثة، ووضعت مشروع إصلاح التعليم العالي المعروف باسم مشروع هامبولد Humbold سنة 1806 الذي جعل من الجامعة الربان الذي يقود السفينة.[1]

هذا الربان الذي كلما أحست ألمانيا بالتخلف والانهيار والهزيمة رجعت إليه لتسلمه قيادتها لانتشالها من وهدتها، وتبوئها الصدارة كما هي عليه اليوم في قيادة أوربا بأكملها بمن فيها أعداء الأمس.

أما الاتحاد السوفياتي ـ سابقا- فقد أدرك لينين قبل الثورة بسنوات مدى التآزر والتكامل بين وجهي التنمية المادية والإنسانية فعهد إلى زوجته منذ سنة 1915 بالتفكير في وضع إستراتيجية "للتعليم القومي والديموقراطية"، وقد ألح المشروع على أهمية بناء الإنسان عقلا وخلقا حيث جاء فيه: "بالتعليم والمعرفة، يمكن أن نروض المادة، ونقهر العالم الأكبر والأصغر، ونضع الدعائم الباقية للمجتمع الاشتراكي الجديد. إن المادة ستبقى خاملة ومشلولة، إذا عجزت عقولنا وأيدينا

(1) محمد العربي ولد خليفة، **المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1989، ص 178.

عن إخضاعها". وبهذه المعادلة البسيطة حقق الاتحاد السوفياتي طفرة جعلته في مقدمة البلاد التي تصنع الخبرة وتصدرها، فبعد أن كان عدد الباحثين والمدرسين في جامعاته سنة 1914 لا يتجاوز (10200) أصبح في سنة 1956 حوالي (240000) من بينهم أكثر من ( 25000) من المتفرغين للبحث الأساسي والتطبيقي في المعاهد المتخصصة، ولم يكن هذا إلا نتيجة أن الدولة قامت خلال خمس سنوات ما بين (1932- 1938) ببناء أكثر من 20000 مدرسة وأسست حتى سنة 1959، أربعين جامعة يؤمها جميعا حوالي 60 مليون من التلاميذ والطلاب، ولا عجب بعد هذا أن نجد الروس أول من غزا الفضاء سنة 1957.(1)

هذه الغزوة التي زلزلت أركان النظام التعليمي الأمريكي، فسارع قادة أمريكا إلى مراجعة وإصلاح نظامهم التعليمي للمحافظة على ريادتهم وقيادتهم للعالم.

وبالفعل فقد هيأت الولايات المتحدة هياكل ومؤسسات وتنظيمات جعلتها "قبلة" يحج إليها العلماء والخبراء والباحثون من كل مناطق العالم، فتلتهمهم وتجعل منهم أدوات طيعة وفعالة في خدمة التنمية بالبلاد.

وبهذا أصبحت الولايات المتحدة منطقة "جد جذابة" للكفاءات والعقول، خاصة من المناطق المتخلفة مثل البلاد العربية والإسلامية التي يهاجر منها سنويا حوالي 1.8 مليون جامعي ومتخصص أكثر من نصفهم يتوجهون نحو الولايات المتحدة. لم يكن هذا الوضع ليكون لولا أن قادة الفكر في الولايات المتحدة أعلنوا فيما يشبه البيان العالمي بأن "سعادة الشعب تتوقف على ذكائه وتربيته تربية حقة وأن الإنفاق على التعليم هو أفضل الوسائل للغنى والثروة، فالمدرسة والكلية، هي وسيلة التقدم الاجتماعي والطريق الوحيد للوفاء بحاجات الفرد والجماعة، ولذلك ينبغي أن تكون نقية نقاء الهواء الذي نتنفسه وصافية صفاء الماء الذي نشربه، فلا سعادة بالجهل، ولا اطمئنان مع الأمية".(2)

(1) نفس المرجع، ص، 179.

(2) نفس المرجع، ص 180- 181

ولولا خشية الاستطراد لتوسعت في سرد أمثلة وتجارب كثيرة عرفها الغرب والشرق من الصين، وتايوان والكوريتين، وماليزيا وسنغافورة، وكندا، وأستراليا، وقبل هؤلاء جميعا الدول الأوروبية الغربية، كل هذه الدول التي تعيش تقدما صناعيا ونموا اقتصاديا وتنمية بشرية جعلتها تتصدر ترتيب دليل التنمية البشرية التي تصدره الأمم المتحدة سنويا.

إن التعليم ولا سيما التعليم العالي يعتبر إكسير التقدم وبلسم التنمية الشاملة في كل التجارب التنموية الناجحة وفي هذا السياق وقبل الحديث عن التجربة الجزائرية، وددت أن أعرج على تجربة بدأت تؤتي ثمارها، وتقلق أعداءها الذين تنادوا أن عليكم بإيران ذلك العملاق القادم من الشرق، فحاصروه وحاربوه مثلما فعلتم مع جارته العراق، وإلا فلت من أيديكم وأصبح عملاقا منافسا لكم، ذلك أن هذه التجربة قريبة منا زمانا ومكانا وحضارة.

## ـ الجامعة في ظل الثورة الإسلامية الإيرانية:

مباشرة بعد الثورة الإسلامية في إيران، شكل القادة الجدد جهازا خاصا، ولجنة عليا يرأسها رئيس الجمهورية، أسندت لها مهمة إصلاح وتغيير الواقع الثقافي وإحلال محله فلسفة الثورة، حيث انطلق الموجهون الجدد من أن معامل الفكر والمعرفة، معامل التعليم تحديدا، هي الساحة الرئيسية لعملية تغيير عقل المجتمع من حيث إن المنتمين إليها هم في نهاية الأمر، عقول تحت التكوين.

والأمر كذلك، فلم يكن معقولا في ظل الثورة الإسلامية أن تظل مدارس الثانوي والجامعات تلقن الطلاب أن الكون خلق بالصدفة، وأن نظرية داروين في النشوء والارتقاء هي مفتاح الحقيقة في أصل الجنس البشري وتطوره، وأن الدين ظاهرة اجتماعية أو أنه أفيون الشعوب، وأن الفلسفة لابد وأن تؤدي إلى إنكار وجود الله... وهكذا."

"لم تكن معاهدنا وجامعاتنا تعكس قيم المجتمع الجديد" هكذا قال مقرر اللجنة العليا، الجامعات بوجه أخص بدت كما لو كانت عضوا شاذا في جسم إيران الإسلامية، لذا كان أمامنا عدة مهام أولها تنقية المناهج والكتب من "الشوائب" العالقة بها، وثانيها وضع

مناهج تعكس قيم المجتمع الجديد، وثالثا تهيئة المناخ الجامعي المناسب لبلوغ الهدف المنشود[1].

كانت الجامعات هي أكثر ما لفت الأنظار في وقت مبكر، فأصدر الإمام الخميني توجيها في منتصف عام 1980، يقضي بتشكيل لجنة الثورة الثقافية من سبعة أشخاص، تسند لها مهام إصلاح الجامعات.

اجتمعت لجنة السبعة لوضع الخطوط الأساسية والإطار العام للثورة الثقافية، بعد وقف الدراسة بالجامعات والمعاهد التي كانت تضم وقتئذ 180 ألف طالب وطالبة، انطلق الإصلاح والتغيير بتشكيل لجان في كل كلية لمراجعة المناهج، وإبداء الملاحظات عليها، تمهيدا لتنقيتها، وهي مهمة اشترك فيها حوالي 2000 أستاذ جامعي من مختلف التخصصات، إلى جانب الفقهاء الذين كان إسهامهم الأكبر في قراءة مناهج الدراسات الإنسانية.

انتهت هذه المرحلة إلى أن مناهج الكليات العملية والتطبيقية لم يكن هناك ما يتعارض مع قيم الإسلام، فسارعنا بإعادة فتح كليات الطب قبل أقل من سنة من إغلاق الجامعات، بعدما استرشدنا بآراء الفقهاء في بعض المسائل الخاصة، أما في كليات الزراعة لاحظنا أن المناهج تخرج زراعيين للعمل في المكاتب وليس في الحقول، فقررنا أن يدرس الطالب سنتين في التدريب العملي ثم يعود لمواصلة دراسته حتى البكالوريوس، أما في الهندسة جرى مسح لحاجات الصناعة ومشروعات التنمية، في ضوئه أضفنا بعض الأشياء وحذفنا أشياء أخرى، وكانت أعيننا على المجالات التي كان يعمل فيها فنيون أجانب، ومن الأمريكيين خاصة، ثم تركوها ولم يعد لدينا من يستطيع مباشرة مسؤوليتها، بعد إنجاز مثل هذه المهام في الكليات العملية التطبيقية، أعيد فتحها تباعا خلال سنتين.

الأمر كان مختلفا تماما بالنسبة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كانت مراجعة مناهج تلك العلوم هي المهمة الأعسر والأصعب بل الأخطر، فكل من علوم الاجتماع والنفس والفلسفة والأدب والجغرافيا والاقتصاد والقانون... إلخ، يحمل شيئا من العقيدة، وكان علينا أن نغير البرامج والمحتوى في كل منهج تقريبا.

(1) فهمي هويدي، **إيران من الداخل**، مركز الأهرام، القاهرة، ط2، 1988، ص300- 308

فالثورة الرسالية إذا لم تتجاوز الأشكال إلى الأعماق، فإن رسالتها تظل دائما في مهب الريح، فإن الثورة بمفهومها الحقيقي إذا لم تتبن فكرا جديدا، ورؤية حضارية مختلفة، فإنها تصبح مجرد انقلاب على السلطة.

وبعد أقل من ثلاثة عقود استطاعت إيران أن تحقق إنجازات في مختلف الأصعدة جعلت منها القوة الاقتصادية والتكنولوجية الناهضة في المنطقة، والتي يحسب لها الغرب الآن ألف حساب، ذلك أن إيران فهمت أن التنمية أيا كانت لا يمكن تحقيقها خارج الإطار الحضاري وأنها تتم وفق قيم وموجهات نابعة من تاريخ وحضارة البلد.

## ـ التعليم العالي والتنمية في الجزائر غداة الاستقلال:

لاشك أن الجزائر واحدة من بين دول العالم الثالث التي وجدت نفسها غداة حصولها على الاستقلال سنة 1962 أمام تركة ضخمة من المشاكل، فلقد حرص الاستعمار الفرنسي طوال وجوده أن يجعل من الاقتصاد الجزائري مدمجا في اقتصاد فرنسا الرأسمالي ورافدا له، وذلك بتخصيص الجزائر لإنتاج المواد الأولية الزراعية منها والاستخراجية وتصديرها إلى المركز في فرنسا، حيث تصنع هناك ثم يعاد استيراد بعضها كمواد مصنعة.

أما في الجانب التعليمي والثقافي، فكان حرص الاستعمار شديدا مستعملا كل ما يملك من قوة وبأس لفرض واقع الأمية والجهل والتخلف، لكي لا تقوم للبلاد قائمة، وتبقى متخلفة حضاريا وماديا وعلميا وتكنولوجيا، وبسبب هذا ورثت الجزائر غداة استقلالها تركة ثقيلة، منها انتشار داء الأمية وتفشيه في أوساط أفراد المجتمع، إذ بلغت نسبة الأمية سنة 1962 حوالي 80٪، كما ورثت نظاما تعليميا أقيم وفق متطلبات الأقلية الفرنسية والأوروبية المتواجدة بالجزائر، حيث لم يسمح بتوسيع حق التعليم لكل أبناء الجزائر، لا سيما كلما انتقلنا من مرحلة تعليمية أدنى إلى مرحلة أعلى، إذ لم يكن بالجزائر إلا جامعة واحدة أقامها الاستعمار بالجزائر العاصمة سنة 1909 موجهة أساسا لأبناء المعمرين وأقلية قليلة من أبناء الجزائريين.[1]

(1) تومي حسين، مرجع سابق، ص، 243.

الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتخلف أساسا، زادته سنوات الحرب التحريرية ترديا، وتخلفا بفعل التدمير شبه الكلي للمرافق الاجتماعية والاقتصادية، وتخريب البنية التحتية التي كانت موجودة على قلتها، وأمام هذا الوضع فرضت تحديات ضخمة للنهوض بالواقع الاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق التنمية الشاملة الكفيلة بتلبية حاجات السكان المشروعة.

وإيمانا بالدور الهام الذي يلعبه التعليم من حيث إنه السبيل والكفيل بضمان قوة عمل تستجيب كما وكيفا للحاجات التي تتطلبها عملية التنمية، عمدت السلطات إلى الاهتمام الفائق بقطاع التربية والتعليم، وهذا ما نصت عليه كل النصوص والمواثيق الأساسية للبلاد.

هذا الاهتمام تجلى من خلال الإنجازات الضخمة التي شهدها قطاع التربية والتعليم، والتعليم العالي على وجه الخصوص، الذي عرف تطورا كميا ملحوظا وإصلاحات متعددة لجعله يساير عمليات التنمية ويقودها نحو التقدم والتطور.

## ـ الجامعة الجزائرية ودورها في تكوين الخبرة الوطنية:

تعتبر الجامعة في مختلف الأنظمة، المصدر الأساسي للخبرة، والمحور الذي يدور حوله النشاط والإبداع الثقافي في الآداب والعلوم والفنون، فمهما كانت أساليب التكوين وأدواته، فإن المهمة الأولى للجامعة هي التوصيل الخلاق للمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية والتطبيقية، وتهيئة الظروف الموضوعية لتنمية الخبرة الوطنية التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أية تنمية حقيقية، ولحاجة عمليات التنمية التي شرع فيها غداة الاستقلال إلى الكوادر والكفاءات تم الاهتمام بالتعليم العالي من حيث توسيعه إلى أكبر عدد ممكن لأبناء الوطن، هذا الاهتمام الذي توجه إلى الكم دون مراعاة الكيف، حيث شهد القطاع تطورا ملحوظا في عدد الطلاب حيث تم تسجيل 2725 طالب وطالبة للموسم الجامعي 1962- 1963، ثم تطور هذا العدد إلى 7478 طالب وطالبة في السنة الدراسية 1966- 1967، أي بزيادة قدرها 174.42 ٪ في هذه الفترة.

أما العام الدراسي 1970- 1971، فقد بلغ مجموع الطلاب في مستوى التدرج 19311، ليقفز العدد إلى 35680 منهم 8422 طالبة في العام الدراسي 1974- 1975، وبقيت وتيرة

الزيادة مستمرة إلى يومنا هذا سواء في عدد الطلبة أو في عدد هيئة التدريس أو هياكل ومؤسسات الاستقبال كما تبينه الجداول التالية:

**جدول (01) يبين تطور عدد الطلبة المسجلين للفترة 1962- 2007:**

| السنة | عدد الطلبة المسجلين بالآلاف |
|---|---|
| 1962 -1963 | 2.8 |
| 1966 -1967 | 8.4 |
| 1970 -1971 | 19.3 |
| 1974 -1975 | 37.1 |
| 1978 -1979 | 53.8 |
| 1982 -1983 | 95.9 |
| 1986 -1987 | 154.7 |
| 1990 -1991 | 207.8 |
| 1994 -1995 | 238.4 |
| 2000 -2001 | 488.6 |
| 2001 -2002 | 569.9 |
| 2002 -2003 | 616.6 |
| 2003 -2004 | 653.2 |
| 2004 -2005 | 755.46 |
| 2005- 2006 | 780.84 |
| 2006-2007 | 864.12 |

- الديوان الوطني للإحصائيات .
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

**جدول (2) يوضح عدد الأساتذة بالجامعات الجزائرية سنوات 2000- 2007.**

| السنة / الأساتذة | 2001-2000 | 2003- 2004 | 2006- 2007 |
|---|---|---|---|
| الأساتذة الدائمون | 17780 | 22650 | 29062 |
| الأساتذة الأجانب | 76 | 61 | 73 |

موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الأنترنت.

**جدول (03) يوضح عدد الهياكل والمؤسسات الجامعية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2007.**

| النوع / السنة | 2001 -2000 | 2002 -2001 | 2003 -2002 | 2004 -2003 | 2005 -2004 | 2007 -2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| جامعات | 17 | 25 | 25 | 26 | 26 | 27 |
| مراكز جامعية | 13 | 14 | 14 | 13 | 13 | 16 |
| معاهد عليا | 6 | 2 | 2 | 2 | 2 | 11 |
| مدارس عليا | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 4 |

موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الأنترنت.

التزايد الهائل لعدد الطلبة، فرض على القائمين بالتعليم العالي التفكير في إصلاحه، ذلك أنه لا يمكن تخريج طلبة في قوالب تعليمية موروثة عن الاستعمار، خاصة وأن البلاد تعرف عمليات تنمية سريعة في حاجة إلى إطارات كفؤة لتلبية حاجات كل قطاعات التنمية،

وانطلاقا من هنا جاء إصلاح 1971 مكرسا للنصوص الأساسية للبلاد، مستندا إلى محاور أساسية يقوم عليها، وهي:[1]

1- **ديموقراطية التعليم العالي**: والتي تسمح بتوسيع فرص الالتحاق بالجامعة لأكبر عدد ممكن من أبناء الجزائريين وهذا ما يتضح أكثر من خلال مضاعفة عدد الطلبة سنة بعد أخرى كما تظهره البيانات السابقة الواردة في الجدول رقم (01).

وقد تعزز هذا النمط من الديمقراطية بتطبيق اللامركزية، وانتشار عدد من مؤسسات التعليم العالي داخل البلاد لتشمل كل جهات الوطن، كما يتضح من بيانات الجدول رقم (03).

وهكذا فقد شهد قطاع التعليم العالي انفجارا طلابيا ضخما أدى إلى ضعف المستوى في التكوين وإلى اكتظاظ الأقسام بعدد الطلبة وضعف التأطير ونقص بعض الوسائل قياسا بالمعايير الدولية.

2- **جزأرة الهياكل والمناهج والإطار**: ويعني إخراج الجامعة من عزلتها وتجديد هياكلها التي صممها الاستعمار لتلبي أغراضه وتخدم مصالحه، ولذا جاء الإصلاح ليعيد هيكلة الجامعة بإلغاء نظام الشهادات والسنة التحضيرية وتوزيع الاختصاصات على فروع تجمعها دوائر، وتأسيس معاهد والعمل على تحقيق نوع من التكامل والتعاون العلمي والإداري بين مختلف المعاهد وإنشاء لجان التنسيق التربوي يشارك فيها جميع الأطراف المديرة للعملية التعليمية، وسن طريقة التربصات الميدانية لربط الجامعة بالحياة العملية، وغيرها من الإجراءات في هذا السياق.

أما بالنسبة للمناهج، فقد أحدث الإصلاح انقلابا في الطرق التقليدية الموروثة وعرضها بأساليب تربوية جديدة مثل طريقة التكوين المندمج والمراقبة المستمرة للمعارف وتدعيم حصص الأعمال التطبيقية والموجهة واعتبار الوحدة الدراسية مجموعة متناسقة من المعارف والمهارات غير أن التجديد في المناهج والأساليب لم يشمل المضمون واقتصر على الشكليات والقوالب، ذلك أن المضمون الذي يقدم في عدد من المعاهد لا يختلف كثيرا عما يقدم في

(1) محمد العربي ولد خليفة، مرجع سابق، ص، 209.

النظام القديم، وأنها مازالت محتويات البرامج تستمد مادتها الأساسية من البرامج الأجنبية وخاصة منها الفرنسية.

وبالنسبة للتأطير فإن جزأرة الإدارة ومراكز الإشراف ابتداء من الجامعة ومراكز البحث وحتى الوزارة قد تحققت بسرعة وقضت على الوصاية المباشرة، إلا أن هذه العملية لم تعرف السرعة نفسها مع هيئة التدريس فقد تطلب الإصلاح الاستعانة بالخبرات الأجنبية بأعداد كبيرة جدا من مستوى الأستاذ إلى مستوى المعيد والمساعد، ولم يحقق التكوين خلال السنوات الأولى للإصلاح تزايدا كميا وكيفيا يوازي التزايد الهائل لعدد الطلاب، ويكفي أن نشير إلى أن الأساتذة الأجانب من مختلف الرتب في السنة الدراسية 1978/1977 كانوا يمثلون نسبة 47٪ لكن مع مرور الوقت واعتماد المكونين وذلك بتوجيه بعثات إلى الخارج ثم اعتماد تكوين المكونين بالجامعات الوطنية أدى إلى رفع نسبة الجزائريين في هيئة التدريس لتصل الجامعة الجزائرية إلى حد الاستغناء كليا عن الأجانب إلا ما ندر، كما يوضحه الجدول رقم (02).

3- **التوجه نحو التعليم التقني والتطبيقي:** لقد تنبهت الوزارة المعنية إلى خطورة الاختلال بين الاختصاصات وعدم تطابقها مع حاجات البلاد وانعدام التوجيه والاعتماد على الإجراءات الإدارية فقط، مما جعل أكثر التخصصات تضخما هي تلك التي تقدم تكوينا يتيح للمتخرج حظوة اجتماعية كالطب والعلوم القانونية حيث كانت نسبة الطلبة في كلا التخصصين تزيد عن 17٪ لكل منهما كما أن نسبة الطلبة في العلوم الاجتماعية والإنسانية تصل إلى أكثر من 55٪ من إجمالي الطلبة وذلك سنة 1972/1971.

ولذا سارع القائمون على الإصلاح إلى وضع نظام للتوجيه على مستوى الوزارة لتدعيم تخصصات ملحة إلى جانب إنشاء تخصصات تقنية جديدة لتدعيم عملية التنمية الجارية في البلاد، كالإعلام الآلي، والبيطرة والري وغيرها.

4- **التعريب:** لغة التدريس المستعملة قبل الإصلاح تقتصر على اللغة الفرنسية في جميع التخصصات إلا الآداب العربية وبعض التخصصات في العلوم الاجتماعية، وبعد الإصلاح الذي نص على تعريب التعليم العالي، حيث انطلقت عملية التدريس باللغة العربية في بعض

التخصصات حتى وصلت إلى 38 تخصصا لحوالي ثلث الطلبة المسجلين سنة 1978، مع إدخال مقرر اللغة العربية لكل الطلبة من أجل إدماجهم في السياق العام لعملية التعريب، ومع استمرار عملية إحلال اللغة العربية كلغة تدريس في كل التخصصات إلا أنها مع التحولات التي عرفتها البلاد نهاية الثمانينيات، عرفت عملية التعريب نوعا من الردة خاصة في العلوم التكنولوجية والعلوم الدقيقة والطب، حيث انتهت محاولات تعريب هذه العلوم إلى الصفر، بينما حققت العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب التعريب الكامل لها.

**ـ الجامعة وإصلاح الإصلاح:**

قدمت وزارة التعليم العالي في نوفمبر 2001 مشروع "إعادة تنظيم التعليم العالي" لمسايرة التغيرات الحاصلة على مختلف الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية في ظل ما يعرف "بالعولمة"، وتحت بند "الوضعية في الجزائر اليوم" جاء فيه: "لا يستجيب الطابع الجد أكاديمي للدراسات الجامعية الموروثة عن الفترة الاستعمارية لأهداف نموذج التنمية الاجتماعية والاقتصادية المعلن عنه منذ الاستقلال، يعلن إصلاح سنة 1971 على الفور وبصفة واضحة اندماج التعليم والشهادات التي تتوجها في فروع التكوين القائمة على أساس مناصب عمل محددة كما ونوعا مع القطاعات المستعملة".

وبعد استعراض المحاور الأساسية لإصلاح سنة 1971- المشار إليها سابقا- يقدم المشروع تقييما لنتائج إصلاح 1971 في قوله: "ولأسباب لا نذكرها هنا، لم نتمكن من تجسيد هذا الإصلاح كلية في الميدان، ومنذ منتصف الثمانينيات باء انسجامها بالفشل، ونستطيع القول بدون أن نخطأ إن ديناميكية التعليم العالي كانت تتبع ديناميكية الفئة الطلابية وإن هيكلة الجامعة فرضها الطلب الإجتماعي".

ويخلص التقييم إلى القول: "يبدو لنا من الضروري تطهير الوضعية بالرجوع إلى المقاييس العالمية في تنظيم مؤسسات التعليم العالي، وإرجاع الجوانب العلمية والبيداغوجية للتعليم إلى

صلب المسعى وإعطاء ثانية للتخصصات الأساسية دورا مركزيا في ظل إستراتيجية سليمة لتطوير الجامعة".[1]

صحيح أن عملية تطوير التعليم تعد الركيزة الأساسية في أي عملية تنمية اجتماعية واقتصادية، لذلك ينبغي القيام من فترة إلى أخرى بعملية مراجعة وتطوير وتحديث للنظام التعليمي بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة.

ومن هذا المنطلق نالت قضية تطوير التعليم، والتعليم العالي على الخصوص اهتماما في قائمة اهتمامات الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على تحسن مؤشرات التعليم، فارتفعت نسبة الانخراط في التعليم والتكوين وازدادت أعداد المدارس والجامعات، وارتفع الإنفاق على التعليم وغيرها، هذا الاهتمام لم يحقق مستوى النجاح المطلوب في خدمة أهداف التنمية، بل على العكس ربما يعتبر التعليم بوضعه الحالي أحد معوقات التنمية والتحول الاقتصادي في ظل عولمة ضاغطة.

فعملية تطوير التعليم ليست مجرد برنامج أو مشروع يتم تطبيقه بدعوى التكيف مع المعايير الدولية، وإنما هي عملية طويلة المدى ومستمرة وتتميز بالمرونة والديناميكية للاستجابة إلى المتغيرات والتهديدات التي تواجه عملية التنمية مع مراعاة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع، لا أن تكون مجرد استجابة لما يجرى في الغرب، فالواقع الغربي غير الواقع العربي ولا الواقع الجزائري.

فإذا كان إصلاح سنة 1971 للتعليم العالي يهدف إلى التخلص من المنظومة الموروثة عن الاستعمار وتطوير التعليم العالي استجابة لمستجدات المجتمع الطامح إلى حياة أفضل، واستمرار عمليات التعديل والتطوير حسب مقتضيات كل مرحلة وحاجاتها وإستراتيجيتها المتبناة فإن الإصلاح الحالي المعروف باسم (LMD ) ما هو إلا استجابة للضغوط الخارجية للتكيف مع الواقع العالمي الذي تقوده أمريكا وأوربا تحت ما يعرف بنظام "العولمة" حيث إن

(1) وزارة التعليم العالي، **إعادة تنظيم التعليم العالي- اقتراحات-** مديرية التعليم والتكوين، الجزائر، نوفمبر2001، ص،ص 15- 16.

نظام (LMD ) الذي هو نتاج المنظومة التربوية والتعليمية الأنجلوسكسونية، تماشيا مع متغيرات ومستجدات واقعها الاقتصادي المتطور جدا المختلف عن واقعنا الاقتصادي المتخلف.

وبعد مضي أكثر من أربعة عقود من الزمن، ألا يحق لنا إجراء تقييم موضوعي حول مساهمة الجامعة في عملية تنمية المجتمع، أي ما مدى مساهمة الخبرة الوطنية والقدرات البشرية في تحقيق التنميةالاقتصادية والاجتماعية؟

صحيح أن المنظومة الجامعية استطاعت أن تحقق نجاحا كميا هائلا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فغداة الاستقلال كان عدد سكان الجزائر يبلغ حوالي 10 مليون نسمة مقابل عدد طلبة مسجلين بالجامعة الوحيدة آنذاك لا يكاد يصل إلى 2800 طالب وطالبة، أي بمعدل طالب جامعي واحد مقابل حوالي 3600 نسمة. أما اليوم فقد تغير الواقع حيث يبلغ عدد سكان الجزائر حوالي 36 مليون نسمة أي تضاعف بمقدار حوالي 3.5مرات في حين يصل عدد الطلبة المسجلين في مختلف الجامعات الجزائرية حوالي 1000.000 طالب وطالبة أي شهد تضاعفا بحوالي 357 مرة عما كان عليه غداة الاستقلال، أي بمعدل طالب واحد لكل 36 نسمة (36/1) غير أن النجاح الكمي هذا لم يصاحبه نجاح نوعي على مختلف القطاعات الاقتصادية، سواء من حيث تطوير القطاع الزراعي أو القطاع الصناعي أو الخدمات المختلفة، هذه القطاعات المولدة للثروة والتقدم. وكذا غياب براءات الاختراع المؤشر القوي والمرآة العاكسة لتطور التعليم العالي.

**أ- الجامعة والنمو الاقتصادي:** تعد القدرات البشرية محور التنمية المستدامة، حيث لا يمكن حدوث هذه التنمية دون توافر القدرات البشرية اللازمة. وإذا كان البشر هم أداة التنمية وغايتها، فإن الهدف النهائي لهذه التنمية يتمثل في تكوين القدرات والطاقات البشرية، وتنميتها واستخدام هذه القدرات وتوظيفها في الأغراض الإنتاجية، فقد خلصت دراسة شملت192 بلدا إلى أن رأس المال البشري والاجتماعي يساهم بما لا يقل عن 64 ٪ من أداء

النمو، وفي المقابل يساهم رأس المال المادي – الآلات والمباني والبنى الأساسية- بنسبة 16٪، ويساهم رأس المال الطبيعي بالنسبة الباقية.[1]

وبالرجوع إلى مستوى الأداء الاقتصادي في الجزائر فيمكننا التأكيد أن دور التعليم العالي في تحقيق النمو الاقتصادي، لم يكن واضحا، وربما كان منعدما، حيث من خلال البيانات المتوفرة عن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر والتي سجلت 2.5 ٪ في المتوسط خلال الفترة ( 1962-1984) و( -1.2٪ ) للفترة (1985-1998) وحوالي 4 ٪ للفترة (1999-2007)، يتبين لنا- وبسهولة- أن الأداء الاقتصادي في الجزائر مرتبط وإلى حد بعيد بالريع البترولي، فكلما ارتفعت أسعار البترول ارتفعت معها موارد البلاد وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وبانخفاض أسعار البترول كما حدث خلال سنوات (1985 - 1998 ) انخفض الأداء الاقتصادي ليسجل معدلات سلبية وبعودة أسعار البترول إلى الارتفاع (1999- 2007)، استعاد النمو الاقتصادي من جديد ارتفاعه.

كل هذا يؤدي بنا إلى القول بأن ارتفاع معدلات التمدرس ولاسيما التعليم الجامعي الذي واصل ارتفاعه سنة بعد سنة إلى يومنا هذا، وبمعدلات عالية لم يكن له الأثر الواضح في تحقيق النمو الاقتصادي، وقد أفضى انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1985- 1998) إلى تدني معدل الإنتاجية، وانخفاض مستوى دخول الأفراد.

**ب - الجامعة والتنمية الزراعية:** تصنف الجزائر على أنها دولة زراعية، وأن قطاع الزراعة يمثل النشاط الاقتصادي المهم، وأن الناتج الزراعي يمثل نصيبا معتبرا في الناتج القومي الإجمالي، على ضآلته إذا استثنينا قطاع المحروقات، وهنا نتساءل حول دور خريجي الجامعات في التنمية الزراعية، وبعبارة أخرى ما إسهام مدخلاتهم كقوة عمل في تفاعلها مع عوامل الإنتاج الأخرى من أرض ومياه ومعدات زراعية، في مجالات الإرشاد الفلاحي وتطوير الأساليب الزراعية، والتوسع في الإنتاج بطرق حديثة، وميكنة الزراعة، واستخدام المبيدات إلى غير ذلك من الأساليب التقانية الحديثة، والإجابة الواضحة أن خريجي الجامعات يمثلون

(1) تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002)، مرجع سابق، ص، 06.

قلة قليلة من قوة العمل في القطاع الزراعي، وأن هذه القلة في كثير من الحالات تكتفي بالجلوس وراء المكاتب المكيفة لإدارة عملية تسيير الزراعة من الصالونات وبطرق بيروقراطية لا تمت بصلة إلى عالم الفلاحة، حيث أغلبهم يضيقون ذرعا بالعمل في الحقول وفي الأرياف.

ومن المعروف أن قطاع الزراعة في الجزائر على غرار بقية الدول العربية، فإنه يعتمد إلى حد كبير على الأميين وعلى من لم يكملوا التعليم الابتدائي والمتوسط والذين فشلوا في إيجاد فرص عمل في القطاعات الأخرى، هؤلاء الذين ما زالوا يمارسون الزراعة بأساليب وأفكار القرون الماضية.

ومن الواضح أن التنمية الزراعية لم تحقق معدلات النمو التي استهدفتها خطط التنمية المتعاقبة، بالرغم من الإصلاحات والتغييرات التي مست القطاع الفلاحي ابتداء من تأميم ممتلكات المعمرين، والثورة الزراعية، وإنشاء المستثمرات، بل بالعكس إن التخريب والتدمير لحق المزارع التي تركها المعمرون، ليمتد إلى المزارع المؤممة للملاكين الجزائريين، ليستمر مع المستثمرات، ليعم بذلك الخراب والتدمير أغلب الأراضي الزراعية ليذكرنا بالقول المأثور للعلامة ابن خلدون "المدينة إذا دخلها الأعراب أسرع إليها الخراب".

وأدى الاعتداء على الأراضي الزراعية الخصبة بتحويلها إلى مبان وأحياء سكنية وزحف رمال الصحراء نحو الشمال إلى تقليص المساحات المتاحة للزراعة ولولا برنامج الدعم الفلاحي الذي شرعت فيه الدولة مؤخرا- وذلك بفعل مداخيل البترول والغاز- لكان واقع الفلاحة اليوم كارثيا أكثر مما هو عليه، وهذا ما تعكسه الأرقام الناطقة بنفسها حيث تعد الجزائر الأكبر مساحة، الأفقر من حيث الأراضي الصالحة للزراعة إذ لا يتجاوز نصيب الفرد 0.26 هكتار قابل للزراعة 2004، بعد ما كان يقدر ب1.3 هكتار للفرد سنة 1900، وزادت الانتاجية الضعيفة للزراعة الجزائرية المشكلة الغذائية تفاقما، ففي الوقت الذي تصل مردودية إنتاج الحبوب إلى 70 قنطارا للهكتار الواحد في أوربا فإنها لا تكاد تزيد عن 10 قنطار في الهكتار في الجزائر ونفس شيء بالنسبة لبقية المزروعات من الحبوب والخضر والفواكه وغيرها.

أما تربية الحيوانات، فإن مردودية البقرة الواحدة في الجزائر لا تتجاوز معدل 3000 لتر من الحليب سنويا، بينما يتجاوز هذا المعدل 8000 لتر للبقرة الواحدة في أوربا. هذا الواقع المتردي

للفلاحة أدى إلى تفاقم العجز الغذائي وجعل البلاد في تبعية غذائية رهيبة تزداد مع الأيام، فالجزائر تستورد 80 ٪ من الحبوب أي 6 ملايين طن، مقابل حوالي 02 مليون طن تنتج محليا، بينما فاتورة الغذاء تتصاعد سنة بعد أخرى، فقد كانت قيمتها في حدود 1 مليار$ سنويا في السبعينيات من القرن الماضي مقابل 2 مليار $ خلال سنوات الثمانينيات، ثم 2.5 مليار $ سنوات التسعينيات لتصل إلى 03 مليار $ خلال السنوات الأولى من القرن الحالي، ثم لتتجاوز عتبة 07 مليار$ حاليا .[1]

هذه الفاتورة المرشحة إلى الارتفاع أكثر في المستقبل في غياب رؤية واضحة للسياسة الزراعية، وعدم استثمارالطاقات البشرية المؤهلة لتطوير القطاع.

ج - **الجامعة والتنمية الصناعية:** المعروف أن الجزائر مباشرة بعد الاستقلال أعلنت ثورات ثلاثا هي الثورة الثقافية والزراعية والصناعية، هذه الأخيرة التي اعتمدت على نقل التكنولوجيا المتطورة في بلاد الغرب، عن طريق إنشاء المصانع الضخمة (المفتاح في اليد) بخبرة أجنبية مستوردة، في انتظار تكوين القدرات البشرية من الإطارات الوطنية سواء عن طريق البعثات الى الخارج أو في الجامعات الناشئة في الداخل، وبفعل ارتفاع أسعار البترول بعد التأميم وحرب أكتوبر 1973، المورد الأساسي لجلب العملة الصعبة، راحت البلاد تنشئ أكبر المركبات الصناعية وفق آخر طراز تكنولوجي ولاسيما الصناعات الثقيلة موزعة على مختلف جهات الوطن، وفي انتظار جزأرة الإطارات المسيرة لهذه المركبات الصناعية وتطويرها وإدارتها بفعالية والتحكم في التكنولوجيا، إذا بأسعار البترول تنهار بشكل رهيب وفجائي، لنكتشف بأن دور الإطارات الجزائرية لم يتجاوز في أحسن الحالات تشغيل المصانع وإدارتها ولم يتعدها إلى تصميم الصناعة وتأسيس المصانع وصيانتها وتطويرها بالإبداعات والابتكارات والتحكم التكنولوجي لمسايرة الغير، لتبقى مرتبطة في تبعية مطلقة إلى الأجنبي الذي قام بنقلها لنا، ولم يعطنا سر نجاحها.

(1) عبد المجيد بوزيدي: **"يجب الانتباه إلى مسألة التبعية الغذائية"** ترجمة: عبد الوهاب بوكروح: جريدة الشروق اليومي، الجزائر، 03 ماي 2007، عدد: 1983 .

وهكذا لم يكن حظ الثورة الصناعية بأحسن حال من حظ شقيقتها الثورة الزراعية، رغم إيلاء الصناعة الأولوية، والتوجه التقني والتكنولوجي في التعليم العالي بعد إصلاح 1971 الأولوية كذلك لمد الصناعة بالإطارات والقدرات المتدربة والمؤهلة، بالرغم من كل هذا، فإن القطاع الصناعي لم يعد يقدر على الاستمرار في الإنتاج، بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986، وذلك لارتباطه الشديد بمصانع الخارج وضعف طاقته الإنتاجية ولم يستطع خريجو التعليم العالي الإسهام في تطوير هذه المصانع وإنقاذها وصيانتها للمحافظة على بقائها فضلا على إنجاحها، وغدت هكذا المصانع والمركبات التي أنشئت في السبعينيات والتي كانت محل اعتزاز وافتخار، معرضة لغلق أبوابها وتسريح عمالها، وعرضها للبيع كخردوات، مثلما وقع لكثير من المصانع والهياكل الصناعية بالبلاد. بل والأكثر من هذا أصبحت عبئا ثقيلا على ميزانية البلاد بتخصيص كل سنة أغلفة مالية معتبرة لابقائها على قيد الحياة أو لدفع ديونها المتراكمة بفعل التسيير الكارثي لإدارتها.

### ـ الجامعة نجحت أم أخفقت في تحقيق التنمية؟

لاشك أن مشروع تنمية المجتمع في الجزائر لم يتحقق، والكل تقريبا متفقون على إخفاق برامج التنمية في الوصول إلى غاياتها وأهدافها، والشيء الذي تحقق فكثيرا ما يرد فضله إلى مداخيل البترول والغاز، وأن الجامعة لم يكن لها دور فاعل وفعال في تحقيق التنمية، وإنما لم يزد دورها على أنها مؤسسة كبقية المؤسسات تنشر العلم والمعرفة في أوساط الشباب الذي أنهى دراسته الثانوية بنجاحه في البكالوريا، ورغم محاولات الإصلاح المتعددة لجعل الجامعة مندمجة في المجتمع ومساهمة في حل مشاكله التنموية المختلفة، فإنها بقيت هامشية ومعزولة عن الحركية الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع، وهي كغيرها من القطاعات الأخرى تعتاش من مصادر الثروة البترولية، كما أنها بقيت صورة شكلية لما هو موجود في الغرب، شأنها شأن المصانع والمركبات الصناعية الضعيفة التي لم تستطع الانفكاك من التبعية المطلقة للدول الصناعية الكبرى، فالجامعة الجزائرية وبغض النظر عن بعض الإيجابيات ولاسيما الكمية منها، فإنها مؤسسة استهلاكية للبرامج والمناهج المنتجة بالغرب بقيت إلى يومنا هذا تجترها اجترارا وحتى بعد انتهاء صلاحيتها عند منتجيها.

فلم تستطع الجامعة أن تندمج في وسط المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية لتساهم في الرفع من مستوى أدائها وذلك بالخبرة والمعرفة والعلم، وعوضا أن تؤثر الجامعة في المجتمع، أصبحت هي المتأثرة به فانتقلت سلبيات البيروقراطية والقيم الاتكالية والاستهلاكية المفرطة ومظاهر الفساد المختلفة إلى الحرم الجامعي، وتحولت مهمتها إلى توزيع شهادات، لا تكوين خبرات وكفاءات إلا ما ندر منها.

هذا الوضع المتردي جعل أحد الكتاب الجزائريين ينشر كتابا عنوانه "هل يجب غلق الجامعة؟" «Faut-il fermer l'université?»[1] وذلك أن أصحاب القرار لم يعد يهمهم أن تكون الجامعة رافدا فاعلا في دفع عجلة التنمية، وأن نجاح الجامعة مرهون بنجاح دورها في تحقيق الرفاهية والرقي والتقدم للمجتمع وحل مشاكله المختلفة، بل على العكس فالنجاح من منظور المسؤولين أصبح منحصرا في زاوية ضيقة جدا لا تمت بصلة إلى مهام ووظائف الجامعة، فالدخول الجامعي الهادئ والبعيد عن مشاكل الإضرابات والقلاقل ذلك هو النجاح الكبير، وأن إنهاء الموسم الجامعي في وقته المحدد ودون مشاكل ذلك هو الفوز العظيم، أما التكوين والتأهيل والتدريب والمساهمة في إنتاج إطارات تقود المجتمع إلى النجاح والتقدم والتطور فذلك شأن آخر لا يهم، ما دامت أسعار البترول مرتفعة والموارد المالية متوفرة.

صحيح أن مشروع التنمية الاجتماعية والاقتصادية كان حظه الإخفاق والفشل ذلك ما تثبته كل المقاييس والأدلة وفي مقدمتها آخر دليل للتنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام 2005، حيث ترتب الجزائر في المرتبة 103 من ضمن 177 بلدا في العالم.

والحقيقة أن فشل برامج التنمية في الوصول إلى غاياتها، لم يكن بسبب إخفاق الجامعة في أداء دورها فحسب، بل هذا عامل من بين عدة عوامل حيث سأتطرق بإيجاز إلى العوامل التي أدت إلى إخفاق مشروع التنمية من جهة وفشل الجامعة في إنجاح وتحقيق التنمية المرغوبة من جهة ثانية.

(1)Liès Mairi, **Faut – il fermer l'université?** ENAL,Alger,1994.

**ـ العوامل الرئيسية في إخفاق التنمية:**

1 - غياب إيديولوجية واضحة تستند إليها التنمية، وتستقي منها الأساليب والوسائل، وتنبثق منها التصورات والأفكار، ويستمد منها الأفراد سلوكهم وقيمهم، وتتخذ منها شكل المؤسسات والأجهزة وترجع إليها السياسات والقرارت.

2 - انعدام المشروع الحضاري، والانبهار بما حققه الغرب، والتهافت وراء استيراد الحلول الجاهزة من هناك، دون مراعاة خصائص التطور التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للبلاد، وأن التغيير من أجل حياة أفضل لابد وأن ينبع من الموروث الحضاري للمجتمع نفسه، وبناء على استجابة أفراده، ولا يفرض من الخارج.

3- غياب المشاركة الشعبية في إنجاح برامج التنمية، بحيث كان تعلق أفراد المجتمع بمخططات التنمية والمشاركة من أجل جعلها واقعا معيشا، شبه معدوم وبدرجات متفاوتة من عهد لآخر.

4- تضخم الجهاز البيروقراطي ظنا بأن التنمية عملية إدارية في الأساس، هذا الجهاز الذي أثقل ميزانية الدولة برواتب عالية ويجعل من الفئة البيروقراطية متعجرفة وسيفا مسلطا على أعناق المواطنين لقتل مواهبهم وخنق حرياتهم ووأد مبادرتهم والتلاعب بمصائرهم.

5- تهميش الكفاءات والقدرات البشرية، القادرة على إدارة عملية التنمية باقتدار وكفاءة ومهارة عالية، وإقصائها من مراكز القرار، وحصرها وراء مكاتب فخمة، وإشغالها في تفاهات ومشاكل هامشية.

هذه أهم المعيقات الأساسية لفشل عملية التنمية وإخفاقها، أما العوامل التي أثرت على الجامعة لإفشالها كمؤسسة رائدة في المجتمع تساهم وتقود عملية التنمية المستدامة فنحصرها في التالي:

1 - التوجه نحو الكم تحت ضغط النمو السكاني وتزايد عدد الطلاب الذين شكلوا ضغطا على الجامعة، فأصبح الاكتظاظ داخل الأقسام والمدرجات ونقص التأطير هو السمة

الظاهرة على الجامعة سنة بعد أخرى، رغم الإنجازات الضخمة في هذا السياق، ويكفي أن نذكر بأن تضاعف الطلاب فاق 285 مرة سنة2007 عما كان عليه سنة1963.

2 - التسيير البيروقراطي للجامعات على حساب الجانب البيداغوجي، مما همش مهمة الأستاذ الجامعي وأصبح يمارس مهامه كأي موظف عادي، مما فتح المجال على مصراعيه أمام الانتهازيين والوصوليين للسيطرة على إدارة الجامعة، وإدخال الأستاذ في متاهات ومطالب ضيقة كالأجرة، والسكن وتحسين الوضع المهني وتوفير وسائل العمل وغيرها.

3 - غياب إستراتيجية واضحة للتكوين تراعي متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، هذه الإستراتيجية التي حاولت جل الإصلاحات وضعها لكن في كل مرة تجابه بالعراقيل وتنتهي إلى الفشل الذريع.

4 - تهميش الإطارات من خريجي الجامعات، فيكتفي بعضهم بالقبول بأي منصب والمهم حصوله على بعض الامتيازات كالأجر، وهجرة البعض الآخر إلى قطاعات عمل لا تتناسب وتخصصاتهم في أحسن الأحوال، وفي أسوأها هجرتهم الى خارج البلاد، حيث هاجر خلال العقد الأخير حوالي نصف مليون إطار معظمهم يحملون شهادات في تخصصات علمية دقيقة.

5 - ضعف البحث العلمي بالرغم من الإجراءات المتخذة في سبيل دعمه وتطويره ابتداء من المجلس الوطني للبحث، والمنظمة الوطنية للبحث العلمي المنبثقين عن إصلاح 1971 وانتهاء بإنشاء وزارة منتدبة للبحث العلمي في السنوات الأخيرة إلا أن البحث العلمي، بقي في الغالب محصورا في بحوث الطلبة لنيل الشهادات العليا، أو بحوث بعض الأساتذة، وبهذا فهي بحوث ليست منبثقة من السعي إلى حل مشكلة أو تطوير عمل معين تقتضيه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من المبالغ الهائلة المرصودة للتعليم العام والتعليم العالي، فإن نصيب الإنفاق على البحث العلمي بقي ضعيفا فهو لا يتجاوز 0.2 ٪ من الناتج المحلي مقابل 3.5٪ بالولايات المتحدة الأمريكية و3.8 ٪ بالسويد و2.5 ٪ بدولة الكيان الصهيوني.

وبعد هذا لا نندهش إذا ما تذيلت جامعاتنا ترتيب التصنيفات العالمية، حيث لا تذكر ولا جامعة واحدة من الجامعات الجزائرية من بين أحسن 1000جامعة في العالم، أما أقدم جامعة

في الجزائر ونعني بها جامعة الجزائر، فإنها حصلت على الرتبة القريبة من الأخيرة في تصنيف ضم عشرة آلاف (10000) جامعة في العالم.

## خاتـــمـــة: مستقبل الجامعة والتنمية المستدامة في سياق العولمة:

حاولت عبر صفحات هذه الدراسة أن أقترب من الواقع التنموي بالجزائر، ومن خلال الاستعراض السابق لما يمكن أن نسميه بدور الجامعة أو التعليم العالي، في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تبدو الصورة غير زاهية أو لامعة كما يطرحها المسؤولون عادة في هالتها المثالية والناجحة، ومع ذلك فمن الحق أن نقرر أن مؤسسات التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، قد قامت بأدوار إيجابية في سبيل تحديث مقومات الحياة، ووصل البلاد بالحضارة التكنولوجية، بواسطة التنوير الفكري، ونشر بعض بذور المنهج العلمي، وتكوين العناصر البشرية المؤهلة، التي قدمت خدمات لا يستهان بها في مجالات كثيرة كالطب والتعليم والإدارة ومختلف المرافق الاجتماعية والثقافية بالرغم من هذا، فإن الدور المنوط بالجامعة والمنتظر منها في تحقيق التنمية المستدامة لم يصل إلى مستواه المرغوب والمطلوب، هذا الدور الذي يتعاظم أكثر وأكثر في ظل نظام العولمة، الذي أعطى أبعادا ومعاني جديدة لمفهوم التنمية المستدامة، حيث أدت هذه التحولات إلى نشأة أسواق عالمية جديدة لا تعترف بالحدود، وأدوات وطرائق جديدة أتاحتها ثورة المعلومات والاتصالات، وفاعلين جدد، مثل المنظمات غير الحكومية والاتحادات الإقليمية كالاتحاد الأروبي، ومنظمة التجارة العالمية، وقواعد جديدة كالاتفاقات متعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة والخدمات والملكية الفكرية... إلخ.

أوجدت هذه الأبعاد والمعاني قوانين جديدة كما أوجدت تحديات وفرصا جديدة، فالجزائر ليست بمنأى عن هذه التغيرات، وهي في ذلك لا تختلف عن غيرها من الدول الأخرى، فأصبحت طرفا معنيا بالعولمة.

وفي خضم هذه المستجدات فما هو مستقبل التنمية بكل أشكالها وأنواعها في الجزائر؟ وما هو الدور المنوط بالجامعة في التكيف مع هذه المعطيات الجديدة ورفع التحديات المفروضة؟

وكما سبق يتضح أن التحديات ستكون أكبر من أي وقت مضى، في ظل أوضاع اجتماعية واقتصادية لا تساعد كثيرا على المواجهة ورفع التحدي، فالإخفاق المتعدد الأوجه الذي وصلت إليه مسيرة التنمية، لم يساعد على توفير الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في ظل العولمة والمنافسة الشرسة.

ولاشك أن هذه الأوضاع تفرض إعادة النظر في كثير مما هو موجود لاسيما ما تعلق بالتعليم العالي، كونه يعتبر القطاع الذي يوفر الممرات نحو الاستفادة من الآخر وردم الفجوة المعرفية التي تفصلنا عن الآخر، وتحقيق مجتمع المعرفة، في ظل نظام العولمة الذي لا مكان فيه للضعيف، "إما أن تأكل أو تؤكل".

# الإشكاليات والعوامل المحددة
# لإعادة تخطيط سياسة التعليم العالي في الجزائر

✍أ/ خالدي مسعودة - جامعة زيان عاشور - الجلفة -

يعالج هذا المقال مواقع الفعل والتطوير المستقبلي لمنظومة التعليم الجامعي في الجزائر وتحليل تشابكات هذه المنظومة مع عوامل الزمان وتعاقب الأحداث في المجتمع الجزائري، وفي إطار النظام العالمي الجديد ومتغيرات الزاحفة، واستجابة هذه المنظومة لمتطلبات العولمة في الدور والمفاهيم ومضامين المناهج في الفكر التربوي الجديد والمتجدد.

في سياق هذا التطوير، نحاول تبيين العوامل والمحددات التي تتيح عملية خيارات المستقبل في تخطيط سياسات التعليم الجامعي. وهذا يستدعي بالضرورة توضيح منطلقات التطوير والإشكاليات التي تواجهه، وترتبط هذه الإشكاليات بأبعاد ثلاثية **عالمية ومحلية وتعليمية**. ومن ثم سوف يتم تناول مجموعة تلك الإشكاليات والعوامل الحاكمة لأداء منظومة التعليم العالي/الجامعي **المحفزة** منها و**المعوقة** في مسيرة ذلك الأداء، من أجل رسم مسارات المستقبل المتصورة على الأفق الزمني القريب والمتوسط والبعيد في تلاحقها.

وتتضمن المنطلقات الأساسية ما يلي:

1. ضرورة إحداث تغيرات نوعية في منظومة التعليم عامة والتعليم العالي/الجامعي خاصة بما تفرضه طبيعة التحولات الحضارية وما ارتبط بها – سبباً ونتيجة – من الثورات المعرفية والاتصالية. وتتناول تلك التغيرات للرؤية فيما يتعلق بغاياتها، وأهدافها واصطناع المفاهيم، والنظريات الإدراكية، التي تشكل إيديولوجية النظام التعليمي وتحدد سياسته ومواصفاته في مختلف جوانبه المؤسسية[1].

(1) بوفلجة غيات، **التربية والتكوين بالجزائر**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2000.

2. التحول إلى معطيات اقتصاد السوق في التنمية إنتاجاً واستهلاكاً[1]، والذي اقتضى جملة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري، وما يتهدده من مخاطر انفتاح الأسواق والمنافسة العالمية، ومصاعب حماية ما لدينا من ثروات وفرص للنمو، مع ضرورة تعظيم الموارد المادية المحدودة، والتركيز على التنمية البشرية، ويقتضي ذلك معرفة انعكاسات هذا التحول على أوضاع التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، مع تحديد لمسؤوليات الفرد والدولة نحو عمليات التمويل، وتجويد للعملية التعليمية في جميع عناصرها.

3. تأكيد أهمية السرعة في الإنجاز وفي متابعة تطورات العصر في المجالات المختلفة وخاصة في الجوانب المعرفية والقدرة على التكيف الذكي، حيث تضاعفت ثورة المعلومات والتكنولوجيا وما يستلزمه ذلك من تطوير للمحتوى الثقافي والمعلوماتي والتكنولوجي، وهذا يعني التناغم مع الذكاء الإنساني الحديث الذي تولد عن الآلات والوسائط التكنولوجية كالحاسوب وشبكات الإنترنت[2]، ويعني هذا أيضاً أكبر قدر من التوظيف لنظم المعلومات في إدارة العملية التعليمية ومضامينها ووسائلها.

4. التطوير والتحديث للمنهجيات والأسس العلمية لتكوين الأنساق الفكرية والمعرفية نحو اتجاهات قائمة على التعقد والمنظومية، والمؤكدة على التشابك بين جوانب المعرفة المختلفة.

وعلى جميع تلك التغيرات والتحولات أن تستهدف إعلاء قيمة وشأن الموارد البشرية لدورها الفاعل في عملية الإبداع، وتحرير المجتمع وتنمية طاقاته نحو التجدد والحيوية[3]. وهذا بدوره يتطلب إعداد قيادات علمية وتكنولوجية وإدارية ذات كفاءة عالية متميزة تقود حركة المجتمع نحو التنمية المستدامة.

---

(1) ضياء مجيد موسى، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجزائرية 2000.

(2) نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، عالم المعرفة، العدد 265، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2000.

(3) أحمد صقر عاشور، **آفاق جديدة في التنمية البشرية والتدريب**، القاهرة 2007.

## ـ إشكاليات إعادة تخطيط سياسات التعليم العالي/الجامعي

في محاولة لإصلاح التعليم العالي وإعادة بنائه يبرز عدد من الإشكاليات التي تنبع من الأوضاع الراهنة لهذا التعليم وفيما يمكن أن تتجه إليه امتداداتها نحو المستقبل وترتبط بعض هذه الإشكاليات بما يلي:

1. تداعيات **العولمة** وتياراتها على المجتمع الجزائري وما يتخذ من مواقف وتفاعلات إزاءها.

2. كما ترتبط بالتداعيات **المحلية** على أنظمة التعليم العالي.

3. وأخيراً بإشكاليات نابعة من خريطة **النظام التعليمي** بمكوناته المختلفة، وفيما يلي تفصيل لتلك الإشكاليات:

### 1- الإشكاليات العالمية:

أضحت العولمة أمراً واقعاً لا يمكن إنكار آثاره على المجتمعات المختلفة، ولا تستطيع الدول عزل نفسها عن هذا التيار وإلا تعرضت للتدهور والانكماش والتهميش خاصة وأن المتغيرات المعرفية وثوراتها المتجددة تلقي بتوجهاتها على سياسات الدول وخياراتها التنموية بفعل الاعتماد والتبعية العلمية والتكنولوجية. وبفعل ضغوطها السياسية والاقتصادية والثقافية التي تمارسها المؤسسات الدولية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وخاصة البنك الدولي والصندوق الدولي ومنظمة التجارة العالمية إلى جانب منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

ويعتبر إنكار تيارات العولمة ومضامينها موقفا سلبيا مثلما يعد الانسياق لتياراتها والاستسلام لها ولتوجهاتها، كما لو كانت قدراً مقدوراً، موقفا أشد سلبية غير أن الموقف السديد هو دراسة مخاطر هذا التيار وفرصه الواعدة حتى نعرف ما يمكن أن نتسلح به من معارف وخبرات وآليات وتنظيمات مجتمعية لبناء قوة المجتمع الذاتية في مواجهة العولمة والتكيف معها[1].

(1) ضياء مجيد موسى، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجزائرية 2000.

وتلك مسؤولية كبرى في رسالة الجامعة، وفيما يمكن أن تحدثه من تأثير في ثقافة المجتمع حاضراً ومستقبلاً في إعداد طلابها ونتائج بحوثها.

ومن ثم تظل ضرورة تكوين القوة المجتمعية كإحدى الإشكاليات الهامة التي يتصدى لها العلم والمعرفة والتكنولوجيا في تكوين الجامعة الجديدة باعتبارها من أدوات العصر وأسلحة المستقبل. وهي الكفيلة باقتحامنا أسواق الاقتصاد العالمي ورفع مستوى الحياة وتحسين نوعيتها، وتنمية ثقافة أصيلة ومعاصرة ومتجددة مستثمرة ثورة المعلومات بعقل ناقل وخبرة واعية تنمي خصوصياتنا وقيمنا العربية والإسلامية.

ومن ثم ينبغي تعبئة كافة الجهود لصياغة سياسات رشيدة مرنة جسورة محورها الطالب الجامعي، وقيادة المسيرة الإنمائية، مع توفير الموارد اللازمة لذلك.

2- الإشكاليات المحلية:

تواجه محاولات إعادة تخطيط سياسات التعليم العالي/الجامعي في الجزائر عددا من الإشكاليات التي يواجهها واقع المجتمع الجزائري في تفاعلاته الداخلية والخارجية فمن أهم العوامل الداخلية إبدال نظام الاقتصاد الموجه بنظام اقتصاد السوق. زيادة على استمرار النمو في معدلات التزايد السكاني وازدياد أعداد الأفراد المستهدفة من الخدمة التعليمية، حيث "انتقل عدد الطلبة من 3.000 طالب غداة الاستقلال إلى ما يزيد عن 750.000 طالب سنة 2004 والمطالب الموجهة لمؤسسات التعليم العالي لاستقبال أعداد متزايدة تتمثل في أزيد من مليون طالب ابتداء من سنة 2008"[1].

إن هذا التزايد السريع في عدد الطلبة نجم عنه عدة اختلالات ولهذا بات من الضروري إعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي وذلك تماشياً مع التحولات التي عرفتها بلادنا في شتى الميادين وكذا متطلبات العولمة ومقتضيات مواكبة التطور الهائل في مجالي العلوم والتكنولوجيا[2].

(1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **ملف إصلاح التعليم العالي**، جانفي 2004.

(2)El Watan**, formation et marche du travail incompatible**, 17/05/2005

وسوف نقوم بتحديد تلك الإشكاليات فيما يلي:

1. ازدياد معدلات البطالة بين الخريجين من التعليم العالي/الجامعي، وانخفاض معدلات التوسع في فرص العمل المتاحة، وما صاحب ذلك من إقبال الخريجين، على أعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم أو تخصصاتهم فيما يعرف بهدر الإمكانية للموارد البشرية ذات المستوى العالي. ومع ذلك تظل أهمية التوسع في التعليم العالي لمضاعفة نسب الخريجين في قوة العمل[1].

2. تغيير طبيعة العمل وعملية التوظيف بصفة مستمرة في إطار تفعيل آليات السوق الطليق وعدم مواكبة معدلات تطوير سياسات التعليم العالي لهذا التغير السريع والمتلاحق بشكل نوعي وكمي.

3. تراجع القطاع العمومي في مجال التوظيف مقارنة مع منتصف التسعينات كما أشارت إلى ذلك دراسة "محمد بن قرنة" حول مضمون 70 إعلان عن التوظيف تمثل فيما يلي:

- المؤسسة الجزائرية الخاصة تمثل 60٪ من سوق العرض.
- المؤسسة الأجنبية الخاصة تمثل 20٪ من سوق العرض.
- الشركات المختلطة تمثل 5٪ من سوق العرض.
- 85٪ من سوق العرض لصالح القطاع الخاص دليل كاف على التحول الهام الذي يحدث في الاقتصاد الجزائري خاصة في سوق العمل الذي يجلب بصفة خاصة حاملي شهادة التعليم العالي.

كما أن تحليل المضمون كشف عن نتائج لا تقل أهمية وهي أن:

- 75٪ من هذه الإعلانات تركز على الخبرة والقدرة على الإبداع كشرط ضروري للتوظيف.
- 85٪ من هذه الإعلانات تؤكد على التحكم في تكنولوجية الإعلام الآلي بدرجة عالية ويعد هذا المتغير حاسماً في الحصول على وظيفة.

---

(1) لحسن بوعبدالله، محمد مقداد، **تقويم العملية التكوينية في الجامعة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

- 60٪ من هذه الإعلانات تجعل إتقان لغة أجنبية واحدة على الأقل مطلبا ثابتا ولا غنى عنه في المستقبل".

هذه المؤهلات التي بسببها قد تقصى الأغلبية الساحقة من خريجي التعليم العالي إذا لم يتم التركيز عليها في فترة التكوين الجامعي الكلاسيكي.

خاصة وأن "سباق التنمية المتسارع الذي يجري بين المجتمعات على مستوى العالم هذا السباق الذي أصبح يعتمد على تكوين وتنمية ما يسمى بالمزايا التنافسية "*Avantages Compétitifs*" التي تركز بدورها على تنمية الموارد البشرية للمجتمع في اتجاهات مستحدثة غير مسبوقة يتمثل في الاستثمار المتعاظم في البشر من خلال التعليم والتكوين والتدريب على زيادة الإنتاجية وتنمية الجودة وتطوير الإبداع"[1].

### 3- إشكاليات ترتبط بالنظام التعليمي

أسهمت التحولات العالمية والمحلية للمجتمع الجزائري في إبراز عدد من الإشكاليات الخاصة بنظام التعليم العالي/الجامعي، وتتمحور هذه الإشكاليات في مدى جودة الخدمة المقدمة للمجتمع من هذا النظام من جهة، ودرجة وظيفية هذه الخدمة مع تجدد المطالب المجتمعية وتطورها من جهة ثانية، وخاصة ما تتطلبه برامج التنمية والتنوير والتثقيف التي تستلزمها مقتضيات ارتفاع مستوى الكفاءة والفاعلية والإنتاجية لدى القوة العاملة في الإنتاج والخدمات.

ويمكن تحديد مجموعة الإشكاليات في كيان نظام التعليم العالي في تشابكاتها مع الإشكاليات العالمية والمحلية التي سبق الإشارة إليها فيما يلي:

أ/ صياغة الغايات والأهداف والمقاصد في عموميات مجردة، تختلط فيما بينها مع الوسائل والضوابط والمسموح والمطلوب، والممنوع والمسكوت عنه، وبهذا الخلط الذي يبتعد عن التحديد والوضوح في مسيرة التعلم على بعد الزمن القريب والبعيد تصعب عملية المتابعة والتقييم، وتظل المشكلات عالقة دون حل، تطل برأسها من قانون إلى قانون ومن خطة إلى خطة، ومن وزير إلى وزير في الجزائر.

(1) *Mokhtar Lakhal,* ***l'Algerie de l'independance à l'état d'urgence,*** Larmises/ L'Hamattan 1992.

ب/ على الرغم من الأهمية البالغة للتعليم العالي كمرحلة لها قيمتها ووزنها ضمن النظام التعليمي فإنه في مسيرته قد اتخذ سياسة التوسع التراكمي المطرد شأنه شأن الدول السائرة في طريق النمو والتي اتخذت من التعليم الجماهيري بديلا للتعليم الانتقائي بسبب الطلب المجتمعي الملح عليه[1]. واستجابت الدولة لذلك دون التفات كاف لاحتياجاته المادية والبشرية ودون التخطيط ومواءمة جادة بينه وبين توجهات حركة تنمية المجتمع مما أدى إلى ضعف نسبي في المردود النوعي لهذا التعليم والذي يعتبر أحد العوامل في تزايد بطالة خريجيه.

ج/ يشكو التعليم العالي في الجزائر من استمرار اعتماده على نتائج العملية التعليمية المشوهة التي جرى عليها التعليم ما قبل العالي/الجامعي، من خلال تأكيد أساليب التلقين والحفظ وهيمنة الكتاب المقرر، مما ينأى بالمتعلمين عن اكتساب منهجيات التفكير والبحث العلمي الذي يعتبر العلامة المميزة للتعليم العالي قمة الهرم التعليمي[2].

وقد أدى هذا إلى سيادة أنماط التفكير الاتباعية لما وجدنا عليه آباءنا في كثير من المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. ولسوف تكون وسائط التعليم التكنولوجية وأنماط التعليم عن بعد وسائل مهمة في تطوير عمليات التعليم والتعلم المستقل والذاتي.

د/ التلكؤ في استجابة النظام الجامعي والعالي في أهدافه وبرامجه وطرائقه للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية والمعرفية والحاجة إلى مراجعته من منظور الجودة التعليمية، ليصبح أكثر مواءمة لهذه التغيرات وأكثر مرونة وقدرة على تجسيد التفاعلات بينه وبين منظومات المجتمع الأخرى.

هـ/ الجامعة الجزائرية ككل مؤسسة مجتمعية "تعاني من وجود ثغرة بين مثلها العليا وواقعها يتسع حجم هذه الثغرة ويضيق تبعا لتأثير مجموعتين من العوامل وهي **المصالح الشخصية** و**المنظور الإيديولوجي**" فانخفاض مستوى أداء عدد غير قليل من أعضاء هيئة

(1) *Raymond lallez,* ***la formation des formateurs d'enseignement,*** Etude et Documents d'éducation UNESCO, N°04.

(2) بوفلجة غيات، **التربية والتكوين بالجزائر**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2000.

التدريس يرتبط بهذه العوامل وبتقليدية نظم ومعايير اختيارهم حيث تعتمد هذه النظم بدرجة كبيرة على انتقاء من بين الذين لديهم القدرة على استظهار الحفظ وتلعب الوساطة والمصالح الشخصية دورا كبيرا في تنصيب أغلب هؤلاء دون الاهتمام بذكر مدى تمكنهم من مهارات التفكير والبحث العلمي والقدرات النقدية والإبداعية[1]. ويزداد حجم هذه المشكلة مع ما يثار حاليا حول تدني مستوى البحوث المقدمة للترقية، فضلا عما يحدث أحيانا من تطبيق بعض المعايير غير العلمية وغير الموضوعية عند تقييم الإنتاج العلمي. ومع التوسع في استخدامات الإنترنت تبرز ضرورة الالتزام بالأمانة العلمية نتيجة لنسخ البعض للمعلومات الواردة في صفحاتها بعد ترجمتها، دون أن تنسب إلى موقعها على – الويب- ونسبتها إلى نفسه. هذا فضلا عن ضرورة الالتزام بالضوابط العلمية المصطلح عليها في كتابة الأبحاث والكتب الجامعية.

و/ وبما أننا نحيا عصر المعلومات وتوظيف تكنولوجيا التعليم والبرمجيات، أصبح من الضروري تغيير وظيفة الأستاذ الجامعي من مجرد ناقل للمعرفة إلى دور الموجه والمرشد نحو مصادر المعلومات المتعددة، بحيث تصبح مهمته "مزيجا من مهام المربي والقائد ومدير المشروع البحثي والناقد والمستشار والمخرج السينمائي ومدير المسرح".

و/ ضعف الصلات بين نظام التعليم العالي وبين نظام التعليم قبل العالي وتقلص التنسيق والتكامل بين حلقات النظامين في تطوير المناهج والوسائل والطرق التعليمية بما يتناسب واحتياجات عصر المعلوماتية وإنتاج المعرفة، ومن ثم تتعالى الشكاوى من تدني مستوى الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي، وعدم كفاءتهم لمتابعة دراستهم في مستوى التعليم العالي حيث ينقصهم التكوين العلمي المنشود.

ز/ ضعف مشاركة التنظيمات الداخلية لنظام التعليم العالي بدءا من الاتحادات وصولا إلى مجلس الجامعة بحيث تظهر القرارات أحيانا في النواحي الفنية والإدارية والتنظيمية غير معبرة عن مختلف الرؤى في الصياغة التكاملية للتشريعات واللوائح المنظمة للعمل وتتطلب هذه

(1)محمد لعقاب، **الخبر الأسبوعي**، الجامعة الجزائرية السقوط نحو الهاوية، العدد 393 من 9 – 15 سبتمبر 2006، ص 6.

المشاركة تجديد الأعراف والتقاليد الجامعية غير الرسمية، وتتزايد في الوقت الراهن الحاجة للتساند والتشابك بين التنظيمات المختلفة في اتخاذ القرارات القائمة على الديموقراطية التشاركية على مختلف المستويات، دون الاقتصار على تمثيل القيادات العليا في المنظومة الجامعية في عملية صنع القرار واتخاذه[1].

ح/ رغم كل الجهود التي تبذلها الجامعة للخروج من أزمتها وبرغم كل النصوص والوثائق التي أنجزت لتسطر لها مسار الخلاص من رواسبها القديمة إلا أنها إلى يومنا هذا لا تعرف كيف تتناول العلوم على مستوى عال لأنها لم تنس بعد فترة الاحتجاج والاستعمار الذي عاشته، الاستعمار الذي كان يعمل على احتلال ثقافي وفكري، فجل المراجع الجزائرية التي نشرت وعرفت رواجاً بين فترتي 1970 – 1990 كانت كلها متأثرة بالمناخ السياسي (الحزب الواحد) زيادة على أن هذا الوضع أنعشته هزات عالمية تحررية وصراع القطبين (الرأسمالي، والشيوعي) في فترة 1960 – 1970 هذا فضلاً عن تسرب إيديولوجيات جديدة توغلت في الفضاء الجامعي وطوقت الجامعة خوفاً من أن تنتج مفكرين متمردين على القالب الفكري المهيمن وحصرت مهام الجامعة في إنتاج إطارات تقنوقراطية. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن تسيير الجامعة ونظامها وإدارتها يتم حسب خطة مصرح بها وهي التحكم في الجامعة لكي لا تصبح مركز تمرد فكري.

### ـ العوامل المحددة لسياسات منظومة التعليم العالي:

في ضوء مجموعة التحديات التي سبقت الإشارة إليها وما حددنا من إشكاليات في تأثيرها على محاولات إعادة بناء وتخطيط سياسات التعليم العالي في إطار متغيرات الاقتصاد الحر يبرز عدد من الفرص والمخاطر التي يمكن أن تسهم بدور كبير في رسم الرؤى المستقبلية لتخطيط سياسات التعليم العالي.

وفيما يلي توضيح لمجموعة العوامل الحاكمة لتخطيط سياسات التعليم العالي في المستقبل القريب والبعيد.

(1)بوفلجة غيات، **التربية والتكوين بالجزائر**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2000.

وتنقسم مجموعة العوامل الحاكمة لمنظومة التعليم العالي إلى نوعين من العوامل، أحدهما يرتبط بدفع الأداء وحفزه لينمو ويزدهر لتحقيق أهداف التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية من خلال خريجيه، وما تقدمه من أبحاث علمية رصينة ومتجددة والآخر يقف في سبيل تطور الأداء والتجديد للمنظومة التعليمية لينحصر دورها في خطط التنمية وعلاقتها بالمجتمع وتقدمه.

وفيما يلي توضيح لمجموعة هذه العوامل:

**ـ العوامل الحافزة:**

وقد تم استقراء هذه العوامل اهتداء بأطر التحديات والإشكاليات والمتغيرات العالمية والمحلية، سياسة واقتصادا وتعليما وثقافة.

وفيما يلي عرض موجز لأهم تلك العوامل:

أ/ على الرغم من أن الجامعة الجزائرية في نشأتها الأولى نشأت كجامعة فرنسية ولخدمة أبناء المستوطنين في الجزائر ولم تكن تختلف عن الجامعة الفرنسية إلا في"خصوصية واحدة هي كونها تحتوي على فروع أصلية ومحلية بالزيادة على الفروع الأساسية التي تدرس في الجامعة الفرنسية وتسعى إلى تطوير العلم في الجانب الأوربي والإفريقي تحت لواء الغرب والشرق"[1]. على الرغم من هذا فإن هذه الرؤية لأهداف التعليم بها قد تغيرت فيما بعد ففي سنة 1920 ومع ظهور الحركة الوطنية العصرية من طرف المثقفين الجدد كالصحفيين القضاة، الأطباء، بدأ الاهتمام بالتعليم، باعتباره وسيلة للتحرر ورغم أنه بعد استقلال الجزائر بقيت الجامعة الجزائرية محافظة على طابعها الموروث عن السلطة الاستعمارية وذلك عبر برامج التعليم والهيئة التدريسية وعبر نظام الامتحان حتى إصلاح جويلية1971 الذي وضع حدا لتبعية النظام التعليمي وبالتالي استقلالية الجامعة الجزائرية. ورغم كل المحددات الداخلية والخارجية تظل الجامعة طاقة دافعة لدخول الجزائر إلى هذا القرن رغم قصورها في

(1) **Les Amis De L'association De L'université,** Université D'alger 1945 A

الواقع الراهن، وقد قامت بذلك الدور الوطني بفعل احتضان رسالتها القومية والعلمية والجهود المبذولة في تطويرها، تعليما وبحثا وإسهاما في العمل الوطني.

ب/ من العوامل الحافزة أيضا تعبير الإرادة السياسية العليا عن إيمانها العميق بدور التعليم حيث تأكد ذلك في مختلف المناسبات.

من مقولات السيد رئيس الجمهورية بمناسبة إحياء ذكرى يوم العلم بقسنطينة أنه "لا مجال لأي تطور يذكر وتنمية في أي بلد يسعى للخروج من براثن التخلف إلا إذا تسلح أبناؤه بالعلم التكنولوجي والمعرفة والتخطيط المنظم لغد أفضل في عصر أصبح يعرف بمجتمع المعرفة والمعلومات، كما أكد على ضرورة إقدام الأجيال على عالم التكنولوجيا والبحث العلمي وامتلاك آليات وأساليب الاستفادة من طفرة الإعلام الآلي وبرامجه"[1].

لا شك أن ما تقدمه القيادة السياسية العليا، يعتبر رصيدا مهما يولد طاقة محفزة لدور التعليم، خاصة في احتياجات تطويره لتكوين مواطن القرن الحادي والعشرين.

ج/ الرغبة في التعلم تعد محورا من محاور ثقافتنا العربية والإسلامية كفريضة دينية بدءاً من عصر الرسالة الإسلامية وقائدها محمد، صلى الله عليه وسلم. وقد تنامى الطلب المجتمعي على التعليم العالي لما تقوم به الجامعة من أدوار وبخاصة في إعداد القوى البشرية العالية المستوى، وفي إتاحة الحراك الاجتماعي مما أدى بالتوسع المستمر في زيادة أعداد الملتحقين بالجامعة، وإلى التوجه نحو إنشاء العديد من الجامعات والمراكز الجامعية حيث تضم الشبكة الجامعية الجزائرية حالياً "60 مؤسسة للتعليم العالي منها ملحقتان جامعيتان موزعة على 41 ولاية عبرة التراب الوطني تضم 27 جامعة (بما فيها جامعة التكوين المتواصل) و16 مركزا جامعيا و06 معاهد وطنية و05 مدارس وطنية و04 مدارس عليا للأساتذة كما توجد مدارس ومعاهد تخضع لوصاية قطاعات وزارية خارج قطاع التعليم العالي، الملحقة الجامعية بتسمسيلت تتبع بيداغوجياً وإدارياً جامعة تيارت، والملحقة الجامعية بغيلزان تتبع بيداغوجياً وإدارياً جامعة مستغانم".

(1)جريدة الأحرار 17- 04- 2008، ص 04

جميع هذه المؤسسات على تنوع خلفيات إنشائها تمثل إضافة كمؤسسات لتعليم العالي وتمد نطاق خدماتها لتشمل فئات اجتماعية ومناطق جغرافيا متعددة لتلبية الطموح إلى الالتحاق بالتعليم العالي/الجامعي.

د/ التزايد المستمر في أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم واستمرار إيفاد البعثات مما يساعد على تحسين مستويات الأداء في معظم قطاعات التعليم العالي.

هـ/ زيادة حجم المعلومات في العصر الراهن وتقدم وسائلها التكنولوجية وما صاحب ذلك من ربط للعلم بحياة الفرد والمجتمع، وإبراز كيفية مساهمة العلم في حل المشكلة القائمة[1].

و/ إن الجزائر كما يشير الأستاذ *Ghouati*[2] تواجه مشكلة الانعزال والتأخر التكنولوجي وذلك بسبب الدور الثانوي الذي أوكل لهذه الوسائل في السياسة التطبيعية السابقة ولتصحيح هذا العجز وقعت الحكومة في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي اتفاقية مفادها إنشاء جامعة التكوين المتواصل عن بعد (*Université Virtuelle*) على شكل 38 مركزاً. خمس مراكز في فرنسا وثلاثة وثلاثون مركزاً في الجزائر ومن أهدافها:

- تحسين واضح وملحوظ في تحصيل المعارف والكفاءات والطرق الجديدة للعمل.
- اتصال الأساتذة بالمعلومات العلمية والرقمية التي تسمح بتجديد المعارف وتكييف المناهج.
- التعليم الكمي والكيفي عن طريق الاتصال (*Acces*) لأكبر عدد من الأفراد.
- تكوين ورسكلة المكونين في التعليم العالي والثانوي.
- إدماج التعليم العالي الجزائري في فضاء جامعي عالمي منفتح وتعاوني (*Collaboratif*).
- إسهام الأساتذة والباحثين الجزائريين المقيمين في الخارج في تطوير الجامعة الجزائرية".

---

(1)نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، عالم المعرفة، العدد 265، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2000.

(2)Ahmed Ghouati : **TIC et formation à distance en Algérie** ; Université Virtuelle – creod N° 71, 2005.

**ـ العوامل المعوقة:**

إلى جانب مجموعة العوامل المحفزة لأداء منظومة التعليم العالي الجامعي وتطويرها توجد مجموعة أخرى تعوق تحقيق سياستها وتقيد حركة أدائها ولقد سبقت الإشارة إلى مجموعة هذه المعوقات التي تحد من انطلاقة تطوير منظومة التعليم العالي في استعراض الإشكاليات التي تتضمنها تلك المنظومة التعليمية نلخصها فيما يلي:

1. تآكل استقلالية الجامعة والحرية الأكاديمية وتنامي التنميط المركزي والخوف والتهيب من أي تغير أو مبادرة أو ابتكار، مما قد يصبح مغامرة غير مأمونة العواقب[1].

2. جمود المناهج وطرق التدريس وتجزئة المعرفة دون محاولات لتكاملها وغلبة التفكير الاتباعي المساير، والإفراط في الإعارات وعدم تجديد المكتبات وتطويرها وغير ذلك مما يؤثر في جودة التعليم[2].

ومما يستحق التنويه هنا عند طرح المعوقات التي تصادفها عملية تطوير السياسات والخطط لمنظومة التعليم العالي/الجامعي ما يلي:

أ/ التباطؤ في إحداث تطوير نوعي لاستعاب المتغيرات العلمية والتكنولوجية وعدم حث الجيل الأقدم من أعضاء هيئة التدريس على اكتساب مهارات التعامل مع تكنولوجيا التعليم ووسائط الاتصال الإلكتروني[3].

3. من العوامل المعوقة لأداء المنظومة التعليمية في الجامعة هو أنه رغم المبالغ الهامة التي تخصصها الدولة للتعليم العالي مما يعني أنها تولي أهمية للتعليم العالي/الجامعي، لكن هذا لا يعني أنها تعطي مكانة للجامعة في سياساتها المختلفة. فهناك فرق بين "الاهتمام" بتخريج الجامعيين وبين "المكانة" التي توليها للجامعة، فالجامعة يجب أن تكون لاعباً محورياً في

(1) Raymond lallez, **la formation des formateurs d'enseignement,** Etude et Documents d'éducation UNESCO, N°04.

(2) بوفلجة غيات، **التربية والتكوين بالجزائر،** دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2000.

(3) نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، عالم المعرفة، العدد 265، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2000.

التنمية وهذا الدور لا يمكن أن تقوم به إلا من خلال المكانة التي تعطيها لها الدولة في إعداد وتحقيق برامجها وتثمين بحوثها، ومنها تكتسب الجامعة مكانتها في المجتمع[1].

ولأن هذه المكانة غير متوفرة أو متوفرة باحتشام في الوقت الراهن، فقد ينجم عنها تزعزع مكانة الأستاذ الجامعي في الدولة وفي الجامعة وفي المجتمع، ونلمس هذه المكانة المتزعزعة من خلال الوضعية السوسيو- مهنية الهزيلة والتعيسة. وهي التي جعلته لا يعطي المكانة اللائقة للجامعة والبحث العلمي والإنتاج المعرفي، وجعلته ينأى وهو غير معذور حتى عن "تطوير نفسه" وإعداد رسالته أو أطروحته التي لا تجلب له امتيازات ذات دلالة مهنية أو اجتماعية. بمعنى أنه حتى الحصول على شهادات عليا لا ينعكس ايجابياً على الحياة الاجتماعية للأستاذ. وبالنتيجة تلاشت بشكل شبه تام مكانة الجامعة عند الأستاذ لأنها لا توفر له الحياة الكريمة، وتلاشت مكانة العلم والبحث العلمي، وساد عدم إيلاء أهمية للوقت والتوقيت والعملية التدريسية، وهذا أمر خطير للغاية وربما قد تكشف دراسات علمية أن الوقت الحقيقي المدرس فعلاً في أي مادة لا يتجاوز 30 دقيقة من أصل ساعتين أو ساعة ونصف المقررة للحصة".

وهكذا بالتدريج تدحرجت مكانة الطالب عند الأستاذ، مثلما ضاعت مكانة الأستاذ عند الطالب. ويحضرنا في هذا المقام مثال عن الولايات المتحدة الأمريكية في عهد رئاسة رونالد ريغن "فحين شعرت أمريكا بأن التكنولوجية الأمريكية أصبحت مهددة من قبل اليابان وألمانيا في الثمانينات حينها تم عقد مؤتمر تحت رعاية البيت الأبيض لتطوير التعليم، وأصدر المؤتمر تقريرا عنوانه "أمة في خطر" حينها ركزت أمريكا جهودها على التعليم والمعلم لمواجهة الخطر الزاحف من آسيا وأوروبا فكان لها ما أرادت.

ولما أدركت الدول الآسيوية وخاصة المعروفة باسم "النمور" أهمية التعليم في الرقي والتنمية قررت أن تخصص أعلى المرتبات للمعلمين والأساتذة حتى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم دول قوية اقتصاديا وتكنولوجيا.

(1) محمد لعقاب، **الخبر الأسبوعي**، الجامعة الجزائرية السقوط نحو الهاوية، العدد 393 من 9 – 15 سبتمبر 2006، ص 6.

لقد شعرت اليابان اليوم بخطورة "الفجوة الرقمية" بينها وبين أمريكا، فقررت إعادة النظر في مقررات التعليم وفي واقع المعلم على طريقة ما فعلت أمريكا في عهد ريغن. لقد أدركت جميع دول العالم أن "الرقي والتنمية" لا يمكن أن يتحققا إلا بالتعليم ولا يمكن تطوير التعليم إلا من خلال الاهتمام بالمعلم مادياً واجتماعياً ومعرفياً ففعلت وحصدت نتائج ما غرست".

4. تزعزع مكانة الجامعة والأستاذ الجامعي أنشأ "فراغاً" لم تملأه سوى المنظمات الطلابية التي تكاد تتحكم بشكل "شبه فعلي" في الجامعة. وتعمل على تعزيز "تسيير المكانة المهزوزة للجامعة من خلال العمل فقط على الحصول على العلامات وتحقيق النجاح بدون جهد ولا كد ولا دراسة بحجة "الاكتظاظ" وبحجة ضعف الخدمات المرافقة للحياة الطلابية الجامعية. ومع الوقت تحول هامش الحرية الذي تتيحه الجامعة للطالب بهدف خلق الابتكار وروح الابداع إلى مولد للفوضى، وأنشأ "أخلاقاً جامعية" بديلة لا صلة لها بتاتاً بالأخلاق الجامعية الحميدة، حيث يسود عدم الاحترام للأستاذ والموظف والمسؤولين المباشرين في الأقسام والكليات وحتى عدم احترام الآداب والأخلاق العامة للمجتمع الجزائري وهكذا ضاع الكل في الكل فلا أحد يعطي المكانة اللائقة للآخر وهي وضعية غير مقبولة على الإطلاق، وهي حالة استثنائية جداً[1].

5. من العوامل المعوقة أيضا هو عدم وجود مكانة للمتخرجين النجباء وعدم التكفل بهم وهنا تكمن أول ثغرة في النظام التعليمي الجزائري وحتى العربي على وجه التعميم. فخلال مرحلة التدريس، بينت الملاحظة أن هناك الكثير من الطلبة النجباء، الذين استفادوا مما قدمه لهم الأساتذة في الجامعة وأضافوا له كثيرا مما هو متوفر في الكتب الورقية والإلكترونية من معارف نظرية وتطبيقية، هؤلاء هم مفخرة الجامعة الذين بإمكانهم إثبات ذاتهم في عالم الشغل وإفادة مجتمعهم ودولتهم والإنسانية أيضا. لكن بكل أسف عندما تسأل عن هؤلاء النجباء أين هم؟ وماذا يفعلون؟ لا تجد الجواب وإذا وجدته لن يكون شافياً وأحياناً يكون قاتلاً. فهم إما أن يكونوا قد توجهوا لعالم الشغل في تخصص غير تخصصهم

(1)محمد لعقاب، **الخبر الأسبوعي**، الجامعة الجزائرية السقوط نحو الهاوية، العدد 393 من 9 – 15 سبتمبر 2006، ص 6.

بدافع الحاجة، وإما هاجروا إلى بلدان أخرى، والقليل جداً منهم ساعده الحظ في مواصلة الدراسات العليا، والأقل منهم تحصل على شغل ملائم، وهكذا يتخرج في بعض الأحيان طلبة جامعيون، لكن لا يجدون من يتكفل بهم بعد تخرجهم فتضيع الطاقات والقدرات.

# الهجرة غير الشرعية
## خلفياتها ودوافعها

أ/ قاضي فريدة – المركز الجامعي بالبويرة-

**مقدمة:**

في عصر اقتصاد العولمة تضاعفت حركة انتقال الأفراد والأعمال بين الدول والقارات بحثا عن أفضل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمكن لهذا الحراك التبادلي أن يتم في أطر شرعية وفي ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية التي تنظم الهجرة الشرعية. إلا أن المشكلة التي صاحبت هذا الحراك التبادلي هي ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي أصبحت مشكلة يعاني منها الأفراد والدول.

وتعتبر "الحرقة" أو الهجرة غير الشرعية من الظواهر الاجتماعية التي عرفت تزايدا كبيرا في الآونة الأخيرة، وأصبحت هذه الظاهرة متفشية في أوساط الشباب، إذ تجسد أهوال الكوارث البحرية المتكررة ومعدلاتها المتصاعدة المروعة عمق إشكاليات هذه القضية المطروحة، وإن كانت التسميات الإعلامية الشائعة قوارب الموت، شواطئ الوهم... وغيرها تحوي مضامين التهويل والتحذير فإن المشكلة تتجاوزها إلى حقيقة معضلة تتفاقم بحدة.

كما تشكل "الحرقة" مجالا خصبا للترويج المالي والربح السريع لكل من يعمل فيه، وتلقي سطوة أعمال العصابات الإجرامية النشطة وحبائلها الخفية لنسج هذه الهجرات السرية التي تخترق بصورة في غاية الخطورة كافة التشريعات كالتزوير في الوثائق والتأشيرات والمخاطرة باستخدام وسائل النقل غير الآمنة تلقي أعباء جسيمة متجددة على هذه الأزمات مما يؤثر على الحلول الموضوعية المطروحة وهنا تكمن أهمية "الحرقة" كظاهرة اجتماعية لها ضوابطها وقوانينها الخاصة، وبالتالي ضرورة ملامستها ومقاربتها بشكل موضوعي، عوامل عديدة يمكن أن نستقرئها وراء الهجرة غير الشرعية من خلال بحثنا.

1-الهجرة غير الشرعية(الحرقة):

تصنف الهجرة بشكل عام حسب المكان والزمان والشرعية وإرادة الأفراد إلى عدة أنواع ومنها:

- تصنف الهجرة حسب المكان: إلى هجرة داخلية وهي عملية انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أو البلد الواحد وفي المقابل توجد الهجرة الخارجية وتحدث بانتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر أو من بلد إلى بلد آخر.
- تصنف الهجرة حسب إرادة القائمين بها: إلى هجرة إرادية وهجرة قسرية.
- تصنف الهجرة حسب الزمن الذي تستغرقه: إلى هجرة دائمة وأخرى مؤقتة.

وتصنف الهجرة الخارجية حسب مشروعيتها أو قانونيتها إلى الهجرة الشرعية وغير الشرعية، وتعرف الهجرة الشرعية بأنها "الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجرين من موطنهم الأصلي إلى الدولة المستقبلة"، وتحدث الهجرة الشرعية بين البلدان التي لا تضع قيودا أو قوانين تمنع الهجرة ولا يتطلب الدخول إليها، الحصول على تأشيرات الدخول، كما تحدث الهجرة الشرعية في الدول التي تسمح قوانينها للمهاجرين القدوم إليها وفقا لأنظمتها وإجراءاتها وحاجاتها من المهاجرين، فتمنح تلك الدول تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين.[1]

أما الهجرة غير الشرعية فهي تعني حركة انتقال الأفراد دون تأشيرات، وتتم خارج الأطر القانونية والاتفاقيات الدولية التي تنظم الهجرة الشرعية.

ويلجأ المهاجرون غير الشرعيين إلى أساليب عديدة للوصول إلى تلك البلدان، مثل التعاقد مع شركات التهريب، والتسلل من خلال الحدود، والبعض الآخر يستخدم الوثائق والجوازات المزورة، والزواج المؤقت الذي يهدف للحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان،

(1) عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2008، ص. 17

وبعض السائحين والطلاب والمنافسين الرياضيين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء فترة إقامتهم المحددة ويبقون في هذه الدول بصفة غير شرعية طمعا في تسوية قانونية لهذه الوضعية لاحقا.

2- أنواع المهاجرين:

ومن وجهة النظر القانونية ثمة ثلاث مجموعات من المهاجرين إلى دول الشمال عموما ينبغي التمييز بينها:

1- طليعة المثقفين والخبراء

2- جمهور العمال الذين يؤدون أعمالا موسمية في أغلب الحالات (علما أن حقوقهم محدودة بنحو شديد وشروط عملهم سيئة بنحو واضح وأنهم غالبا ما يعانون من وطأة البطالة وسوء ظروفهم السكنية والمعيشية).

3- مجموعة المهاجرين الذين يحتاجهم سوق العمل لكنهم مع هذا يعاملون سياسيا، كمجموعة إقامتها غير شرعية وبالتالي لا يتمتعون بأية حقوق.[1]

3- الإحصائيات:

تعد دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من أكثر البلدان تأثرا بالهجرة غير الشرعية، وعلى الرغم من صعوبة تحديد حجم الهجرة غير الشرعية، نظرا للطبيعة غير الرسمية لهذه الظاهرة، وغالبا ما تتفاوت التقديرات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين، "وقد أفاد تقرير صدر حديثا 2006 للجنة الدولية للهجرة (GCIM) أن عدد المهاجرين في العالم قد بلغ في الوقت الحاضر نحو 200 مليون نسمة مقابل 75 مليونا قبل ثلاثين سنة، ويتوقع اتساع ظاهرة الهجرة خلال السنوات القادمة، وبحسب التقديرات العالمية في التسعينيات، فإن عدد المهاجرين غير الشرعيين في العالم يناهز 30 مليون مهاجر غير شرعي... وكما أسلفنا من قبل فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل العبء الأكبر من هؤلاء المهاجرين، حيث يتراوح عددهم ما بين مليون إلى 5 ملايين مهاجر وفق التقديرات الوطنية لديها، بينما هناك 3 ملايين مهاجر في أوروبا منهم 500 ألف بإيطاليا، ومثلهم في إسبانيا وألمانيا، بينما هنالك 200 ألف بمصر، أما في آسيا فيرجح أن

(1) WWW.geothe.de, p. 7

العدد الأكبر من المهاجرين غير الشرعيين يتمركز في ماليزيا ويقدر عددهم ب 600 ألف، وحوالي 278 ألف مهاجر غير شرعي باليابان، و90 ألف بأستراليا في بداية التسعينيات.[1]

4- أسباب الهجرة غير الشرعية:

تتعدد أسباب الهجرة ولكنها تجتمع كلها لتدل على وجود بيئتين الأولى طاردة والثانية جاذبة، ويكون اتجاه حركة السكان من البيئة الطاردة إلى البيئة الجاذبة، ويعزى ازدياد الهجرة غير الشرعية إلى عدة عوامل أهمها:

4- 1- **الدوافع الاقتصادية:** تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في الكثير من دول العالم خاصة المتقدمة منها، وبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب، ويتجلى ذلك في التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين الدول الطاردة والتي تشهد غالبا افتقارا إلى عملية التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستوى المعيشة، وما يقابله من ارتفاع الأجور ومستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول الجاذبة.

من نتائج ظاهرة البطالة تردي مستوى المعيشة والفقر، وكلها عوامل مشجعة على الهجرة وعلى سبيل المثال "يفيد تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية أن الجزائر توجد في رتبة متدنية في مؤشر الفقر، حيث هناك أكثر من (2 %) يعيشون بأقل من دولار أو أقل من 80 دينارا يوميا، بينما هناك أكثر من (15،1%) من الجزائريين يعيشون بأقل من دولارين يوميا .

في المقابل يشير التقرير إلى أن (6 %) من عدد السكان يعانون من سوء التغذية، فيما تشير إحصائيات أخرى إلى بقاء ما يعرف بجيوب الفقر، فالرخاء المالي لم يتجسد ميدانيا في عديد القطاعات."[2]

(1) عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **مرجع سابق**، ص. 24

(2) عبد الرزاق ضيفي، "الهجرة غير الشرعية: حرب في حوض المتوسط وقودها الشباب"، العلم والإيمان، العدد 19، مارس 2008، ص.27.

وفي ظروف الوطن العربي تشير البيانات المتاحة عن معدلات السكان الذين يعيشون في منطقة ما تحت الفقر قد وصل في متوسطه خلال الفترة 1980- 1994 إلى (35 %) فيما ارتفع في الدول الأقل نموا إلى الضعف ليصل إلى (70 %) في الوقت الذي انخفض في الدول الأقل نموا إلى ما يقارب النصف ولم يتعد متوسطه (17 %)[1]، كما "اعتبرت منظمة العمل العربية في تقرير لها نشر في مارس 2005 أن حالة البطالة في الدول العربية هي الأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع".[2]

ويربط **"ودسون" (Wodson)** الجريمة بما في ذلك الهجرة غير الشرعية بتردي الوضع الاقتصادي ويرى "أنه حيث توجد معدلات الجريمة المرتفعة يكون البناء الاقتصادي ضعيفا، ذلك الضعف الذي يتمثل في إهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية، ونمو البطالة وتزايد معدلات الخراب والتدمير الفيزيقي بسبب الافتقار إلى الخدمات العامة".[3]

بينما ينطلق هذا الموقف المادي التاريخي في تفسير عملية الهجرة من خلال مقاربة التوزيع اللامتكافئ لعوامل الإنتاج "بحيث إن هناك مناطق تعتبر أكثر غنى من مناطق أخرى، ولذلك تنطلق اليد العاملة تطلعا للحصول على أجر أحسن ويعتبر ماركس أن الحضارة الغربية الصناعية الرأسمالية تمثل تناقضا مروعا مع الطبيعة الإنسانية فهي سبب تفشي الفقر واللاتوازن في توزيع الخيرات بين الدول وتصعيد عمليات الهجرة خارج الوطن مما يؤدي لا محالة إلى هدر في الموارد البشرية بالنسبة لمجتمعات الانطلاقة واستفادة الدول المستقبلة من سواعد عضلية تزيد من قوة الإنتاج وتكسر الوعي الطبقي الذي تكونه الطبقة العاملة المنتمية للمجتمع الصناعي.[4]

**4- 2- العوامل الديموغرافية:** الخلل في التوازن الجغرافي وحاجة القارة العجوز إلى عشرات الملايين من قوى العمل لبقاء نسق التنمية على ما هو عليه شجع الهجرة بما فيها الهجرة

(1) أحمد حويتي، عبد المنعم بدر، دمبا شيرنو ديالو، **البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي**، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1998، ص 36

(2) زياد كريشان، "المعذبون في البحر: الهجرة السرية إلى أوروبا"، **الإنساني**، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC، العدد 39، ربيع 2007، ص. 34

(3) أحمد حويتي، عبد المنعم بدر، دمبا شيرنو ديالو، **مرجع سابق**، ص.135

(4) http://www.ejtemay.com//showthread.php?t=8171,p.5

غير الشرعية، ويتوقع الباحثون المتخصصون في مجال الهجرة أن حركة السكان وتيارات الهجرة يمكن أن تستمر لسنوات طويلة قادمة بسبب اتساع الفجوة في معدل النمو السكاني بين الدول المتقدمة والدول النامية حيث إنه بالإضافة إلى اختلال التوازن القديم والجديد في الموارد والثروة فقد برز عدم توازن ديمغرافي بين الجنوب والشمال، ففي الجنوب يوجد فائض من العمالة نتيجة ارتفاع معدل النمو السكاني بينما يعرف الشمال انخفاضا في معدل النمو السكاني وشيخوخة السكان وبالتالي إمكانية حدوث تقلبات في سوق العمل في اتجاه معاكس حين يكون الطلب في قطاعات معينة أعلى بكثير من العرض.

"ونلاحظ أن التغيرات الديموغرافية قد أثرت في الهجرة الدولية من ناحيتين، فمن الناحية الأولى يلاحظ ارتفاع النمو السكاني في الدول النامية (2 %) مع غياب برامج تنموية ناجحة مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى الأجور، الأمر الذي دفع ببعض سكان هذه الدول للبحث عن فرص عمل في دول أخرى، سواء عن طريق الهجرة الشرعية أم غير الشرعية، ومن الناحية الأخرى يلاحظ أن الدول الصناعة تمر، منذ أكثر من نصف قرن، بآخر مراحل التحول الديموغرافي، التي تتميز بانخفاض كبير في معدلات النمو السكاني (0،3 %) وارتفاع نسبة كبار السن نتيجة لانخفاض شديد في معدلات الوفيات."[1]

**4- 3- التأثر بالحضارة الغربية:** إن استمرارية تداعيات العولمة والأزمة الاقتصادية من بطالة وغلاء للمعيشة والفقر علاوة على التأثيرات البليغة لعولمة المعلومات عبر وسائل الإعلام والاتصال فاقم من عوامل الطرد والرغبة في الهجرة حيث أصبح هاجس الشباب وحلمهم الاستقرار في إحدى دول الشمال لاسيما بعد الانفتاح العالمي الذي شهدته دول الجنوب مما سمح لهم باكتشاف حياة أخرى في دول الشمال، وهم مدفوعون بالطموح إلى تحسين الوضع المادي وتحقيق أحلام الرفاه". وتفترض نظرية التحديث في علم الاجتماع أن "التوازن يتحقق عن طريق هجرة أفراد المجتمعات الأكثر تعلقا بالحضارة المتقدمة لدول المركز تاركين وراءهم السكان التقليديين... والتعرض لنمط القيم الغربية (التغريب) ونمط السلوك الاستهلاكي

(1) عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **مرجع سابق،** ص.7

يساهم في خلق الانقسام ضمن سكان الدول المتخلفة، فالأكثر تعلقا بنمط وحياة الماضي يسمون بالتقليديين مقابل المحدثين."[1]

**4- 4- صورة النجاح الاجتماعي:** استطاع العديد من الشباب بامتطائهم لقوارب الموت العبور إلى دول الشمال التي توفر لهم الشغل، كما استطاع هؤلاء إعطاء صورة لنجاحهم لأقرانهم من بلدانهم ليحذوا حذوهم عبر الشواطئ "حيث يظهر المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة كل مظاهر الغنى من سيارة ولباس... ومسكن ومحلات."

**4- 5- تقييد الهجرة الخارجية:** بعد استقلال الدول العربية والإفريقية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي أصبحت أوروبا وخاصة البلدان الاستعمارية قبلة للعمالة الوافدة من جنوب المتوسط وقد كان ذلك بتشجيع الدول الأوروبية ذاتها إذ كانت الحاجة ملحة في مساندة المجهود التنموي الكبير الذي انطلق مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد نتج من هذه الحاجة حركة هجرة كثيفة بدأت وقتية في البداية، ومقتصرة أساسا على اليد العاملة، لكن تراجع نسق النمو الأوروبي خاصة مع الصدمة البترولية سنة 1974 دفع كبريات الدول المستوردة لقوة العمل العربية والإفريقية لغلق باب الهجرة الشرعية والاستعاضة عنها بتثبيت المهاجرين المتوافدين عليها منذ منتصف القرن الماضي.[2]

إن صعوبة الهجرة جعلت الكثير من الشباب يجعلون منها هدفا في حياتهم أو حلما يسعون إلى تحقيقه، فلقد أدت سياسة الهجرة "الصفر" (ZERO) التي انتهجتها كبريات الدول الأوروبية منذ أواسط سبعينيات القرن العشرين إلى بروز ظاهرة الهجرة السرية "وتحت ضغط جزء من الرأي العام الأوروبي... عمدت كبريات الدول الأوروبية إلى إحكام غلق حدودها وذلك بالتضييق الشديد على منح التأشيرة لمواطني دول الجنوب... ما دامت التأشيرة أصبحت ممنوعة عن الشاب الإفريقي فإن كل الطرق الأخرى أصبحت متاحة للوصول إلى هذا الفردوس الموعود."[3]

---

(1) باقر سلمان النجار، "الهجرة وانتقال الأيدي العاملة في المنطقة العربية"، **عالم الفكر**، وزارة الإعلام الكويتية، الكويت، مجلد 17، ع 2، يوليو أغسطس سبتمبر ،1986، ص 25

(2) زياد كريشان، مرجع سابق، ص.34

(3) نفس المرجع والصفحة

وقد أدى هذا الضغط المتواصل على الهجرة إلى تفاقم في الهجرة غير الشرعية مخلفة مآسي إنسانية تجلت صورتها في قوارب الموت بالبحر الأبيض المتوسط والتي باتت مع الأسف ظاهرة متكررة، كما تنامت أيضا العصابات المتاجرة بالمهاجرين.

4- 6- **الاغتراب:** لقد تم تناول الاغتراب من ناحية اجتماعية وقد اعتبرها **ميرتون** "مشكلة اجتماعية تنشأ كرد فعل للضغوط والتفكك والظلم الموجود في النظام الاجتماعي – ولا سيما في المجتمع الرأسمالي- وينظر الفرد المغترب أنه ضحية مجتمعه، وأن اغترابه قد فرض عليه بواسطة النظام الاجتماعي غير العادل"[1]، وفي هذا السياق يستعمل شباب الجزائر لفظة معبرة يجملون فيها بعضا من الأسباب الدافعة إلى مغامرة الهجرة السرية وهي **"الحقرة"** ذات الصلة باللفظة الفصيحة **"الاحتقار"**، أي بالمنظور الشعبي الجزائري "التهميش وغياب العدالة".[2]

ونقصد بالاغتراب ما يعانيه الفرد من مظاهر فقدان الشعور بالانتماء، وعدم الالتزام بالمعايير، والعجز، وفقدان الهدف، وفقدان المعنى، وعلى العموم فإنه نتيجة لكل هذه المظاهر الاغترابية تبرز الكثير من المشكلات ويأتي في مقدمتها سوء التكيف، الأمراض النفسية الاجتماعية كفقدان الحس المجتمعي، واهتزاز الهوية، وضعف الانتماء الوطني والإصابة بأمراض التبلد والسلبية واللامبالاة... والتي تقود إلى مشكلات أكبر منها متمثلة في الانحرافات بشتى اتجاهاتها ومختلف صورها كالهجرة السرية.

**أ – العجز وضعف القوة الاجتماعية:** بمعنى عدم قدرة الفرد على التحكم أو التأثير في مجريات الأمور الخاصة به أو تشكيل الأحداث العامة في مجتمعه، وبأنه مسلوب الإرادة والاختيار "فهو عاجز تجاه الحياة ويشعر بحالة من الاستسلام والخضوع."[3]

---

(1) عادل بن محمد بن محمد العقيلي، **الاغتراب وعلاقته بالأمن النفسي**، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص.20

(2) زهير بوحرام، "الهجرة السرية: واقعية الظاهرة... وطوباوية المعالجة"، **جريدة العرب**، ع7386، الاثنين 01- 09- 2008، ص.6

(3) جاسم الكندري، "المدرسة والاغتراب الاجتماعي، دراسة ميدانية لطلاب التعليم الثانوي بدولة الكويت"، **المجلة التربوية**، جامعة الكويت، الكويت، المجلد 12، ع. 46، ص. 133

**ب – فقدان المعنى:** شعور الفرد أن الحياة لا معنى لها وأنها خالية من الأهداف التي تستحق أن يحيا وأن يسعى من أجلها[1]، أي الأحداث والوقائع المحيطة به قد فقدت دلالتها ومعقوليتها.

**ج – اللامعيارية :** اللامعيارية وضعف وتخلخل المعايير، أي شعور الفرد بالفشل في إدراك وفهم وتقبل القيم والمعايير السائدة في المجتمع وعدم قدرته على الاندماج فيها نتيجة عدم ثقته بالمجتمع ومؤسساته المختلفة. لذا لا يتقبل المعايير الاجتماعية ويسعى للخروج عن الأنظمة بشتى الطرق المتاحة له؛ بمعنى تخلخل النظرة إلى العمل كقيمة اجتماعية واقتصادية، وكذلك التعليم، فالشخص يثابر ويتخرج ويرغب في العمل فلا يجده "لا يجد فرصة لتحقيق ذاته وإثبات كيانه، فلما لا يجد مردودا للتعليم، ولا يجني من العلم الذي تعلمه ثمارا، يهتز أيضا التعليم كقيمة اجتماعية"[2]. وعند هذه النقطة ذكر العدل أنور "أن الطلاب في هذه الحالة يسودهم شعور بحالة من الإحباط الشديد بعد أن اكتشفوا أن الخرجين الذين سبقوهم في إتمام دراستهم معرضون في سوق العمل بثمن بخس، وبالرغم من ذلك فإنهم لا يجدونه".[3]

**د – العزلة النفسية الاجتماعية:** بمعنى محاولة الشخص الابتعاد عن العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه وعدم الشعور بالانتماء إليه أو "انفصال الشخص عن مجتمعه وتراثه والعيش في شبه عزلة لأنه يرى المعايير المتفق عليها اجتماعيا تتهاوى، فهي في جانب وما يحدث على أرض الواقع في جانب آخر، وهنا يصبح الشخص يعاني من الانفصام الاجتماعي.[4]

ووسط كل هذه المظاهر الاغترابية التي يتعايش معها الشباب، من تدني مستوى معيشية الفرد وارتفاع مستوى البطالة والفقر في المجتمع جعلت الشاب يقع في فخ اليأس والإحباط وضعف الانتماء وفقدان المعنى واللامعيارية والدخول في دائرة الاغتراب، أي شعوره بأنه غريب في وطنه الذي لم يوفه حقه ولم يوف بالعقد الاجتماعي، والذي ينتج عنها مجتمعة الهجرة غير الشرعية.

---

(1) نفس المرجع والصفحة

(2) أحمد حويتي، عبد المنعم بدر، دمبا شيرنو ديالو، مرجع سابق، ص 141

(3) أنور العدل، "البطالة خطر يهدد الاقتصاد لبعض الدول الإسلامية "، **مجلة الاقتصاد الإسلامي**، الإمارات العربية المتحدة ،ع. 157، 1994، ص 53

(4) أحمد حويتي، عبد المنعم بدر، دمبا شيرنو ديالو، **مرجع سابق، ص. 142**

## قـائمـة المـراجـع:

### مراجع باللغة العربية:

1- أحمد حويتي، عبد المنعم بدر، دمبا شيرنو ديالو، **البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي**، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1998

2- أنور العدل، "البطالة خطر يهدد الاقتصاد لبعض الدول الإسلامية "، **مجلة الاقتصاد الإسلامي**، الإمارات العربية المتحدة ،ع. 157، 1994، ص 53

3- باقر سلمان النجار، "الهجرة وانتقال الأيدي العاملة في المنطقة العربية"، **عالم الفكر**، وزارة الإعلام الكويتية، الكويت، مجلد 17، ع 2، يوليو أغسطس سبتمبر ،1986، ص - 42

4- جاسم الكندري، "المدرسة والاغتراب الاجتماعي، دراسة ميدانية لطلاب التعليم الثانوي بدولة الكويت"، **المجلة التربوية**، جامعة الكويت، الكويت، المجلد 12، ص ص138: 153 .

5- زهير بوحرام، "الهجرة السرية: واقعية الظاهرة..وطوباوية المعالجة"، **جريدة العرب**، ع7386، الاثنين 01- 09- 2008.

6- زياد كريشان، "المعذبون في البحر: الهجرة السرية إلى أوروبا"، **الإنساني**، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC، العدد 39، ربيع 2007، ص 33 - 35

7- عادل بن محمد بن محمد العقيلي، **الاغتراب وعلاقته بالأمن النفسي**، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004

8- عبد الرزاق ضيفي، "الهجرة غير الشرعية: حرب في حوض المتوسط وقودها الشباب"، **العلم والإيمان**، العدد 19، مارس 2008، ص 24- 30

9- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2008، ص. 17

### مراجع باللغة الفرنسية:

1-Slimane MADHAR, "l'implication des jeunes algériens dans l'immigration clandestine " ,**Pensée et société**, TAKSIDJ.com, Alger, n 1, janvier 2008, pp. 47-55

### مراجع من الإنترنت:

2-http://www.ejtemay.com//showthread.php?t=81715

3-WWW.geothe.de

# العلاقات الصناعية في المؤسسة العمومية الجزائرية
## والتحول نحو اقتصاد السوق

أ/ مصطفى بوجلال -جامعة المسيلة-

**ملخص النص:**

بقيت المؤسسة العمومية الجزائرية تشكو من نفس المشاكل والعراقيل التي كان لها انعكاس مباشر على التسيير الموجه للاقتصاد الوطني، والتي كان من ملامحها، التداخل في الصلاحيات بين الهيئات المسيرة (اتخاذ القرار) في المؤسسة بسبب التناقضات القانونية والاقتصادية بين صنع القرارات المركزية لسلطة إدارية ومالية منفذة على مستوى المؤسسات. حيث عاشت المؤسسات العمومية الجزائرية في مراحل دورة علاقات الدولة بالمؤسسات العمومية، التي حددت في ثلاث مراحل هي: التعاون، التصادم، الاستقلالية. يعتبر جهاز التسيير بمثابة نظام قيادة المنظمة والتحكم في عناصرها وعواملها، بغية تنظيم وتأطير المنافسة الحرة من حيث إن طبيعة نظام اقتصاد السوق تقوم على انتقال السلطة الاقتصادية من المالك إلى المسير واعتبارها عنصراً مستقلاً يتمتع بالأهلية القانونية الكاملة فتشترط وتلتزم وتتعاقد بكيفية مستقلة بواسطة أجهزتها المؤهلة لهذا الغرض، طبقا لقواعد القانون والأحكام التشريعية في مجال الالتزامات المدنية والتجارية.

**Résumé du texte:**

L'institution est restée publique algérienne que se plaindre des mêmes problèmes et les obstacles، qui ont eu un impact direct sur la gestion-économie nationale orientée.

L 'un de ces traits, le chevauchement des compétences entre les organes dans l'entreprise , en raison des contradictions entre les décisions juridiques et économiques de prise de pouvoir de l'accès centralisé administratives et financières au niveau des entreprises. Où elle a vécu les institutions publiques algériennes des périodes du cycle les relations entre les institutions publiques et l'Etat, qui ont été identifiés en trois étapes: la coopération, Collision, Indépendance. On considéré Le système de gestion comme le leadership de l'organisation et les éléments de commande et de facteurs, pour organiser et de cadre la libre concurrence en termes de nature du système d'économie de marché qui est fondée sur la transition du pouvoir économique par le propriétaire à marche et être considéré comme un indépendant a la pleine capacité juridique, il faudrait une action résolue et contractée de manière indépendante par la manière dont ses adaptés à cet objectif , selon les règles de droit et des dispositions législatives dans le domaine des obligations civiles et commerciales .

**مقدمة:**

يلاحظ المتتبع لمسار الجزائر الاقتصادي أنه مر بمراحل متعددة منذ الاستقلال، وكل مرحلة منها تميزت بخصائص معينة وظروف خاصة، ومشاكل وعقبات كثيرة؛ ذلك أن الحقبة الاستعمارية خلقت عراقيل كبيرة وأوضاعا اقتصادية واجتماعية منهارة.

فمنذ الاستقلال كانت اهتمامات الدولة تصب في مجملها على جعل المؤسسات العمومية الموروثة مع قلتها تسير بصفة عادية من جهة، وخلق جهاز إداري اقتصادي قادر على مواجهة الصعوبات من جهة أخرى.

لكن مع مرور الوقت تدهورت الوضعية الاقتصادية العامة للبلاد بصفة عامة والمؤسسات العمومية الصناعية بصفة خاصة؛ إذ كانت تعاني من مشاكل متعددة في التسيير والتنظيم والمحيط. وأصبحت هذه المؤسسات تشكو من متاعب عديدة، منها ما يرجع إلى خصائصها ومنها ما يعود إلى البيئة والمحيط.

إن الرؤية الاشتراكية الضيقة للمؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، والأهداف الاجتماعية والسياسية التي تطلبت تحقيقها أثرت عليها، إذ تخلت بذلك عن أهدافها الحقيقية والمتمثلة في تحقيق التوازن المالي والاقتصادي. وباعتبارها - أي المؤسسة الاقتصادية- نواة كل اقتصاد ومحرك كل نهضة اقتصادية، فقد أخذت الاهتمام الأكبر من السلطات والقائمين على شؤون الاقتصاد، لذلك فقد كان الإصلاح ضرورة حتمية فرضتها التغيرات الداخلية والتوجهات العالمية الجديدة. واستجابة لمتطلبات الوضعية التي كانت تشكو من ضعف التسيير والتنظيم وكذا جهاز إنتاجي عاجز عن تلبية حاجيات المجتمع، وذي تكاليف عالية جدا.

إذ تضمن المؤسسات العمومية الاقتصادية في النظام الاشتراكي تحقيق الأهداف الكبرى لهذا النظام، وذلك عن طريق امتلاك الدولة لوسائل الإنتاج، بواسطة تأميم المؤسسات أو إنشاء أخرى بأموال الدولة طبقا لأهداف الخطة الاقتصادية المسطرة.

لكن بعد أن اعتمدت الجزائر سياسية التوجه نحو الاقتصاد الحر، أعقب هذا التحول تغييرات جذرية مست كافة القطاعات، حيث تمت إعادة هيكلة الشركات الوطنية التي كانت ملكا للدولة في شكل مؤسسات اقتصادية مستقلة، ومنحت لها كافة سلطات التصرف فيها وفقا لإمكانياتها وأهدافها، ويتعلق الأمر بالجوانب التي تخص ممارسة

احتكار الدولة للتجارة الخارجية، والقانون المدني، محافظي الحسابات الضريبية، تعديل قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات، لذلك أعيد النظر في صياغة وتعديل القوانين الأساسية لتتماشى والمعطيات الاقتصادية الجديدة، وبإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية لتتحرر المؤسسة من هيمنة وضغوط التسيير البيروقراطي؛ الأمر الذي انجر عنه عدم التطابق بين الأهداف المخططة المسندة للمؤسسة ووسائل بلوغها.

إن الإصلاحات المتلاحقة التي أدخلت على المؤسسات العمومية انطلاقا من إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات مرورا بصناديق المساهمة والشركات القابضة؛ كانت محاولات جادة لإخراجها من حالتها الصعبة ووضعيتها المزرية، رغم أن العيب لم يكن في القوانين بحد ذاتها بقدر ما كان في تنفيذ هذه القوانين.

1 -أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

يهدف هذا البحث إلى المساهمة في إثراء موضوع العلاقات الصناعية في المؤسسات العمومية الجزائرية في ظل التحول نحو اقتصاد السوق وكيفية صناعة القرارات المصيرية واتخاذها مع تغييب المسيرين الفعليين المباشرين المعينين من قبل الدولة. ونبيّن سياسات الإصلاح الاقتصادي الرامي إلى معالجة الاختلالات التي أفرزتها هذه السياسة، والعالم على أبواب العولمة الاقتصادية، ومعرفة مدى فعالية صنع القرارات في ظل تكييف المسير العمومي السابق مع نمط التسيير الليبرالي الحالي. كما يهدف هذا البحث إلى محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- في ظل هذا الوضع كيف فشلت المؤسسة العمومية وما سبب فشلها ؟

- وهل هناك أخطاء ارتكبت في عمليات التسيير وصنع القرار المناسب وفقا لوضعية وإمكانيات المؤسسة الصناعية العمومية الجزائرية؟

- ما طبيعة العلاقات الصناعية في المؤسسة؟ وهل يؤدى صنع القرار الأفقي إلى التوافق والتكامل وتحقيق الأهداف؟

- التطرق إلى وجوه الاختلاف والفوارق بين التنظيم والتسيير الإداري في المؤسسة خلال مراحل التحول الذي عرفته "ماضيا وحاضرا" نحو اقتصاد السوق.

2- تحديد المفاهيم:

أ - **العلاقات الصناعية**: هي الطريقة التي يتعامل بها أصحاب العمل والعمال. ويقيم نظام العلاقات الصناعية التقاليد والقواعد التي تحكم هذه العملية، وتُسمى هذه العملية في بعض الأقطار علاقات العمل الجماعية. ويستخدم أصحاب العمل والعمال إجراءات العلاقات الصناعية للتوصل إلى اتفاقيات حول مسائل الراتب، وشروط العمل، وساعاته، وإجراءات التوظيف والتدريب، ومشاريع المعاش، والتأمين. وتُسمى أحيانًا، المفاوضات التي تجري بين النقابات وأصحاب أعمال المساومة الجماعية، وعندما تفشل مثل هذه المفاوضات يُقال إن انهيارًا وقع في العلاقات الصناعية. وتستخدم العلاقات الصناعية بمفهومها الواسع كل العلاقات القائمة بين المديرين (الإدارة ) والفاعلين في الصناعة والمجتمع المحلي، كما تستخدم العلاقات الصناعية بمفهومها الضيق كل ما يقام من علاقات بين أصحاب العمل والنقابات ومساومات وتشير أيضا إلى النقابات وأفراد آخرين وأصحاب العمل.[1] ويعرف باربـاش Barbash العلاقات الصناعية بأنها "مجال للدراسة يعني بوظيفة العمالة في المشروعات الحديثة العامة والخاصة، تلك الوظيفة التي تشتمل على العمال والنقابات والمديرين والحكومة والجماهير المختلفة"، كما يقصد بالعلاقات الصناعية أو علاقات العمل الجماعية في نظر الباحث أنها مجموعة العلاقات التي تربط العاملين ومنظماتهم النقابية التي تمثلهم من جهة، وبين المصنع الذي يعملون فيه سواء كان قطاعا عاما أو خاصا، وبين الحكومة كمنظم العلاقات بين الطرفين بمعنى آخر أن أطراف العلاقات الصناعية تتمثل في:[2]

- العاملون والمنظمات التي تمثلهم كالاتحاد العام للعمال الجزائريين أو نقابة عمال النسيج مثلا.
- أصحاب الأعمال (قطاع عام، قطاع خاص، هيئة حكومية) والمنظمات التي تمثلهم.
- الدولة أو الحكومة بما لها من سلطات في تنظيم العلاقات بين العاملين وأصحاب الأعمال.

---

(1) بار كر، وآخرون ترجمة محمد علي محمد، علم الاجتماع الصناعي دارا لمعرفة الجامعية، الإسكندرية 1979. ص 94.

(2) صلاح الدين عبد الباقي، عبد الغفار حنفي: إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية .م العربي الحديث الإسكندرية .1988.ص 339

وقد يستعمل اصطلاح علاقات العمل كمرادف لمصطلح العلاقات الصناعية أو علاقات العمل الجماعية، ويشير إلى علاقات رب العمل بجماعات العمل وخاصة في مجال المفاوضات الجماعية، عقود العمل المشتركة والتوفيق والتحكيم في منازعات العمل. ومن ثم فهذا الاصطلاح يقتصر مفهومه على الجانب الخاص بالتنظيم الجماعي للعلاقات الصناعية.[1]

**ب- المؤسسة:** تعرف المؤسسة كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية والمالية والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زمكاني (زمان، مكان).[2]

كما تعرف المؤسسة على أنها: "كل هيكل تنظيمي اقتصادي مستقل مالياً، في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج، أو تبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، أو القيام بكليهما معاً (إنتاج، تبادل)، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي يوجد فيه، وتبعاً لحجم ونوع نشاطه".[3]

**ج- القرار Decision :** يعرف القرار بأنه : "الاختيار المدرك بين أكثر من بديل ممكن لمواجهة موقف أو مشكلة معينة"[4]. ويعرف بأنه :"اختيار بديل من عدد من البدائل بحيث يشكل بالإجماع حلا مناسبا للموقف أو المشكلة".[5]

كما يعرف بأنه " الاختيار بين البدائل بحيث يصل القائد الإداري إلى نتيجة معينة عما يجب أن يؤديه، وعما يجب ألا يؤديه في موقف معين ووقت معين"[6].

---

(1) أحمد زكي بدوي .علاقات العمل الجماعية. دار الكتاب اللبناني، دار الكتاب المصري ط1.ص10

(2) عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة د.م.ج.ط3.ص28

(3) ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، 1998، ص 11.

(4) علاقي، مدني عبد القادر، الإدارة-دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية-، ط 5، جدة، مكتبة تهامة، 1412هـ.ص.371

(5)الصائغ، نجاة محمد سعيد، صلاحيات مديرات المدارس في اتخاذ القرار في ضوء اللائحة التعليمية -رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 1410هـ .ص 8.

(6) عبد الرازق، محمد نور الدين : مبادئ علم الإدارة، جدة، مكتبة الخدمات الحديثة، د . ت . ص47.

**د-** صنع القرار **Decision Making** : هو البحث في البيئة المحيطة عن الظروف والحالات التي تستدعى اتخاذ القرارات والإجراءات البديلة أو البدائل الممكنة، ثم اختيار أحد البدائل أو الإجراءات[1]. وصنع القرار في علم الإدارة يرتكز على مبدإ عملية اختيار أنسب البدائل المتاحة أمام المقرر لهدف أو حل المشكلة. ويعرف القرار بأنه: "اختيار بديل من البدائل، وأن هذا الاختيار يتم بعد دراسة مستفيضة لكل جوانب المشكلة موضوع القرار. حيث تعتبر القرارات الإدارية جوهر عمل القيادة الإدارية وهي نقطة الانطلاق بالنسبة للنشاطات والتصرفات التي تتم داخل الإدارة بل في علاقاتها وتفاعلها مع بيئتها الخارجية. وقف اتخاذ القرارات مهما كان نوعها يؤدي إلى تعطيل العمل وتوقف النشاطات والتصرفات؛ مما يؤدي إلى اضمحلال الإدارة وزوالها.

تعتبر عملية صنع القرار من الوظائف التي مارسها الإنسان عبر مراحل حياته الاجتماعية رغم اختلاف طرق وأساليب ممارستها حسب الظروف السائدة في كل زمان ومكان، كما أنها تعتبر من العمليات الأساسية في حياة الفرد والجماعة، سواء كان على مستوى التنظيمات الخاصة كالأسرة، أو على مستوى التنظيمات الكبيرة مثل الدولة الإدارية. والتطورات المستمرة في التقنيات الحديثة فتحت آفاقًا من القدرات، مما جعل منها وسيلة هامه لعملية صنع القرار، إضافة إلى أن توافر النية ساعد على تبادل المعلومات آليًا، ليس على مستوى المنظمة أو الدولة بل على مستوى العالم أجمع، وذلك عن طريق استخدام أحدث التقنيات التي تمتلك مقومات استقبال المعلومة وتخزينها وعرضها وتحليلها.

يجدر بنا أن نميز بين مفهومي صنع القرار واتخاذ القرار حيث إنهما يفسران على أنهما عملية واحدة يمكن أن تؤدي الغرض نفسه، والواقع أن عملية صنع القرار هي عملية واسعة تتضمن أكثر من مرحلة تتمثل في البيئة المحيطة عن الظروف التي تستدعي اتخاذ القرار، وتحديداته البديلة أو البدائل الممكنة ثم اختيار أحد البدائل أو الإجراءات. أما اتخاذ القرار فإنه يمثل مرحلة من مراحل صنع القرار، ومن هذا المنطلق نجد أن الأمر يتطلب توافر قاعدة عريضة من معلومات القرار في الوقت والمكان المناسبين وبالسرعة المطلوبة، والذي يرسم هذه السرعة التقدم في المفاهيم والأساليب والتقنيات الحديثة المساندة لعملية اتخاذ قرار.

(1) بخيت، زياد 1391هـ .اتخاذ القرارات الإدارية كنظرية وتطبيق . مجلة الإدارة العامة، ع11، ص .ص7 – 52

ويقيم هربرت سيمون Herbert Simon على هذه القضية قضية أخرى تتمثل في أن صنع القرار هو حجر الزاوية لأي تنظيم، لأن عملية التنسيق بين النشاطات تتطلب وجود عملية اتخاذ القرارات على الدوام. وهذا ما عبر عنه سيمون بقوله: "إن التنظيم يحدد لكل شخص يعمل فيه القرارات التي يتعين عليه اتخاذها، والتأثير الذي يخضع له في صنع القرارات الدقيقة التي[1] تقودنا إلى أهمية دراسة دور التقنيات الحديثة في عملية صنع القرار والتعرف على الكيفية التي تتم بها تلك العملية، والتعرف على المشكلات التي تواجه المديرين عند استخدامهم للتقنيات الحديثة كمصدر ثري للمعلومات، من أجل إيجاد الحلول المناسبة إلى الدرجة التي يمكن معها ضمان أكبر استفادة ممكنة من العملية.

كما أن الأهداف الكبرى للمؤسسة العمومية والمتعلقة بالاستثمارات قد كانت كلها مركزية، فوزارة التخطيط الجزائرية تقوم بتقسيم الأغلفة المالية على جميع القطاعات الاقتصادية وفق المشاريع المسطرة والأهداف المرسومة التي تصنعها تلك القطاعات، حيث تقوم المؤسسات العمومية بوضع دراسة أولية للاستثمارات، ومن بعد ذلك تقوم الوزارة الوصية التي تقوم هي الأخرى بدورها بالدفاع عن ذلك أمام الأمانة العامة للتخطيط، وعندما يقبل المشروع يسجل مع المشاريع الأخرى ضمن الخطة السنوية؛ هذه الإجراءات الطويلة كلها تبين أن سلطة القرار لا تمثلها المؤسسات العمومية، بل هي من اختصاص الجهة العليا المكلفة بوضع الخطة الاقتصادية العامة للدولة.

فمركزية التخطيط أجبرت المؤسسات الاقتصادية على أن تكون مجرد منفذ توصيات وأهداف الهيئات العليا.

أما على مستوى المؤسسات العمومية فنجد نفس النظام في اتخاذ القرار؛ إذ الوحدات الإنتاجية لا تمتلك أي شيء في اتخاذ القرار أمام المؤسسة الأم، حتى مثلا في ميدان رفع الإنتاج والتوظيف، ومن جانب آخر، هذا النمط في اتخاذ القرار ألغى كل مشاركة للعمال.

هـ- التنظيم: عرفه "(URWICK) أيرويك أن التنظيم هو تحديد لأوجه النشاط اللازمة لتحقيق الهدف (أو الخطة) وترتيبها في مجموعات يمكن إسنادها إلى أفراد"[2]. كما عرفه

(1) السيد الحسيني، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، دار المعارف القاهرة، ط1981،3 ص137

(2) زكى محمد هاشم، الإدارة العلمية، وكالة المطبوعات، الكويت ط2 (1978 ـ 1979 ) ص116.

D.KIMBALL كمبال بأنه "المعاون أو المساعد للإدارة ويتضمن التنظيم مهام تحديد الإدارات وتحديد الأفراد الذين سيوكل إليهم تنفيذ العمل وتحديد اختصاصات كل من الإدارات والأفراد، وكذا تحديد العلاقات التي يجب أن توجد بين الإدارات وبعضها البعض، وبين الأفراد وبعضهم البعض".

إن أغلب التعاريف تتفق في مجملها على أن التنظيم هو الإطار الذي في حدوده ترتب وتنسق الجهود الجماعية لتحقيق هدف مشترك بدون احتكاك أو تنافر أو تصادم بينها، مع توفير الجو المناسب لكي يعمل أفراد القوى العاملة كفريق متكامل بما يكفل سير العمل على وجه مرض وتلافي معوقات التسيير والإنجاز.(1)

### 3- وسائل تنظيم العلاقات الصناعية:

يختلف تنظيم العلاقات الصناعية ووسائل تنظيمها من بلد لآخر وفقا لطبيعة العلاقات السائدة، وقد تكون في صالح القطاع الخاص الذي تكون له السيطرة على علاقات العمل وتوجيه التشريعات العمالية لصالحه، وفي حالة نظام الاقتصاد المخطط فإن الدولة هي التي تسيطر على وسائل الإنتاج، هذا الوضع يختلف وتكتسب العلاقات الصناعية ملامح جديدة تنعكس على تصرفات كل من إدارة المؤسسة وأيضا العاملين ونقاباتهم، وتكون تصرفات كل من الإدارة والعمال ونقاباتهم لها مسؤولية توفير الاستقرار للقطاع العام لتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد تنحصر وسائل تنظيم العلاقات الصناعية بين الأطراف المختلفة في ثلاثة هي: المفاوضات الجماعية، التوفيق والتحكيم، التعاون والتشاور(2).

### 4- الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية للمؤسسات العمومية:

لقد ورثت المؤسسة العمومية الاقتصادية نظام تسيير تراكمت تناقضاته الموجودة بداخله من مرحلة لأخرى، ورغم الإصلاحات الهيكلية المتواصلة، بقيت المؤسسة العمومية الاقتصادية تشكو من نفس المشاكل والعراقيل التي كان لها انعكاس مباشر على التسيير الموجه للاقتصاد الوطني، والتي كان من ملامحها، التداخل في الصلاحيات بين الهيئات المسيرة في

(1) رابح كعباش، علم اجتماع التنظيم، مخبرعلم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2006، ص147

(2) صلاح الدين عبد الباقي، عبد الغفار حنفي: مرجع سابق .ص340

المؤسسة بسبب التناقضات القانونية والاقتصادية بين توجيه مركزي لسلطة إدارية ومالية وسلطة اقتصادية لا مركزية على مستوى المؤسسات.

إن كل المؤشرات التنموية ما بعد مرحلة التسيير الذاتي والشركات الوطنية كانت تشير إلى التوجه في إدخال إصلاحات جديدة من أجل بعث منهجية جديدة لترسيخ الاستقلال الاقتصادي وضمان نجاعة أكبر وفعالية أفضل من خلال إعادة النظر في الأسلوب المعتمد، خاصة الجانب المتعلق باختيار المسيرين لأن الاقتصاد الوطني لم يكن يوما منظما بصفة عقلانية، بحيث يستعمل الموارد التي تصنع الأمم وتضمن مستقبلها ألا وهو الإنسان.

إن تاريخ الأعمال يوضح لنا ويعلمنا بأن معظم الجماعات التي صنعت مجدا أو هرما ماليا أو صناعيا، وأن جل المؤسسات الاقتصادية التي خطت خطوات كبيرة في الميدان التكنولوجي والصناعي والمالي، بغض النظر عن استغلالها للإمكانيات المتاحة لها بعقلانية، فإنها كانت تدير نفسها بطاقات بشرية مناسبة لنشاطاتها الاقتصادية.

إن أهم مرحلة في التقويم الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية، تمر حتما باختيار واستخدام مسيرين جدد، قادرين على تحمل مسؤولية التغيير. فمن النادر جدا أن يحدث تقويما صحيحا لمؤسسة اقتصادية ما أو قطاع ما بنفس المسيرين الذين ساهموا في تحطيم المؤسسة. فالمسير الذي يحمل فكرة ما ولمدة طويلة يصعب تغيير ذهنيته ليصبح أكثر عقلانية وأوضح رؤية وأشمل إستراتيجية، وإذا كان الهدف من الإصلاحات هو الابتعاد عن التسيير الإداري للمؤسسات، وكذا إعادة الاعتبار لهذه المؤسسات وذلك بتحديد المسؤوليات والصلاحيات عن طريق تحديد مهام الدولة كسلطة عامة ومهامها كدولة مالكة لرأس المال، وهذا ما انجر عنه إنشاء من يقوم بإدارة رأسمال الدولة المالكة- صانع القرار- وكيفية استغلالها من طرف المؤسسات الاقتصادية، بينما دعيت الهيئات الإدارية الأخرى (كالوصاية وغيرها) لتحديد سبل وكيفية التدخل في المؤسسات الاقتصادية مع الابتعاد عن التدخل المباشر في شؤون التسيير، هذا التغيير جاء في ظروف اقتصادية صعبة أملتها عوامل خارجية ونقص في مداخيل البترول.

إن قضية تواجد دولة قوية خصوصاً وأن التشكيلة السياسية التي تنطوي على حساسيات مختلفة (تعددية سياسية)، تدخل في اختيار المسيرين للمؤسسات الصناعية وتدعيم الهيئات الأخرى

ذات القرار السياسي بهدف مراقبة الملكية العمومية المسندة لهذه المؤسسات العمومية؛ لذلك فإن هذه المؤشرات تكتسي أهمية بالغة التي تهم وتدعم المسار الحقيقي للإصلاحات.[1]

**أ - على المستوى الداخلي:** ليست حرة في تسيير ومراقبة أموالها وإنما يقوم البنك بذلك، إضافة إلى أنها لا تتحكم في الثروات البشرية نتيجة تطبيق نصوص القانون العام للعامل فيما يخص تنظيم الوظائف، سلم الأجور... إذن لم يبق لها سوى مجال ضيق من الحرية.

**ب- على المستوى الخارجي:** فقدان المؤسسة للمبادرة والتخوف منها وحريتها محدودة في العلاقات الاقتصادية والتجارية، وفي اختيار عملائها، فهي تخضع في علاقاتها لقانون الصفقات والرخصة المسبقة للجان الصفقات، وقد انعكس ذلك على المستوى الوطني وأصبحت في ظل تلك الضغوطات والممارسات ضد المؤسسات العمومية؛ لذلك يرى الباحث أن وضعية القطاع الصناعي خطيرة لكن "نجدته" حسب الخبراء، ممكنة في اتخاذ إجراءات تنظيمية لمعالجة السلبيات كانتشار ظاهرة استيراد الألبسة المستعملة، من الخارج على سبيل المثال؛ إذ يجمع مختلف المتعاملين العموميين والخواص لقطاع النسيج والجلود أنها السبب الأساسي الذي كان وراء غلق **815** مؤسسة في الجزائر منذ 1994 إلى غاية 1998 [2]. والتي يراها ممثلو العمال بأنها قد فرضت الخصخصة (الخوصصة) كطريقة وحل لا بد منه للمؤسسة العمومية. وستسمح إعادة الهيكلة تنظيم وتوزيع وتحديث أداة الإنتاج لرفع فعاليتها ودرجة تنافسها وإدماجها في السوق الدولية أو التقسيم الدولي للعمل.

لقد حدثت تحولات جوهرية في خصائص العلاقات الصناعية وظهر نمط جديد لها ينهض على سوق العمل، والاعتماد الكبير من جانب العمال على أصحاب العمل، وحدث تغير في الأيديولوجيات التي تحكم استثمار رأس المال في الصناعة والعلاقات بين أصحاب الأعمال والعمال. وظهرت العلاقات التعاقدية التي تحدد بوضوح واجبات ومسؤوليات العامل فيما يقوم به من عمل مقابل أجر مدفوع يستحقه من صاحب العمل. مع زيادة استثمار رأس المال في

(1) بوجلال مصطفى. استقلالية المؤسسة الصناعية العمومية وعلاقات العمل والإنتاج. رسالة ماجستير في علم الاجتماع تنظيم وعمل. إشراف بوزبرة خليفة جامعة الجزائر 2002 غير منشورة، ص141

(2) القرير التمهيد حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم، لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة 12 ن نوفمبر1998 ، ص55 :

الصناعة والتوسع في الإنتاج الكمي للسلع باستخدام الآلات تراجع إلى حد كبير تجاه حسابات الحرفيين. ومن ثم فقدت العلاقات الصناعية إحدى الدعائم التي كانت تقلل من حدة الصراع، بل إن الأيديولوجيات التي ذهبت إلى الحصول على أكبر مكاسب ممكنة لأصحاب الأعمال مقابل الضغط على العمال بأساليب متنوعة لخفض أجورهم؛ أدت إلى زيادة الصراع في العلاقات الصناعية بينهما. مما مهد هذا التحول الطريق أمام العمال للتوحد مع النقابات دفاعا عن مصالحهم.

5- أهمية دراسة العلاقات الصناعية:

تكمن أهمية دراسة العلاقات الصناعية في معالجتها لمشاكل العمل الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والتي اتسمت جهودها بالخصوص في تطويع علاقات العمل لمتطلبات التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي الهائل مع أخذ هدف التقدم الاجتماعي باستمرار بعين الاعتبار، والسعي الدؤوب من أجل تحقيق المزيد من التفهم العلمي لهذه العلاقات ومشاكلها.[1]

6- المؤسسة العمومية واتخاذ القرار:

يحتل اتخاذ القرار بعدا هاما في دراسة وتحليل التنظيمات وقد ركزت النظرية على السمات أو الخصائص التي توضح الجوانب الفعلية للسلوك التنظيمي، وأهمية وجود القرارات واتخاذها بصورة رشيدة عقلانية واعتمادها في ذلك على متغيرات الاتصال الشرعي[2] وطبيعة التسلسل الإداري والمهني كأساس لظهور القرار السليم، قد ساعد نظرية اتخاذ القرار في تحليلاتها بالاعتماد على الدراسات الميدانية الواقعية، نظرية اتخاذ القرارات لبعض الانتقادات في تحليلاتها وتركيزها على بعد اتخاذ القرارات كأساس تحليلي لجميع والمقارنة بين العديد من الدراسات ونتائجها وأهمية القرارات كعملية تنظيمية رئيسية، علما وأن هذه النظرية قد تأثرت بصورة مباشرة بتحليلات فيبر للبيروقراطية وبصفة خاصة النموذج المثالي وعملياته

(1) حمدي أمين عبد الهادي: تنظيم العلاقات الصناعية وشؤون الأفراد (دراسة مقارنة) مطبعة العاني بغداد ط1. 1970. ص30

(2) عبدالله محمد عبدالرحمن. علم اجتماع التنظيم. دار المعرفة الجامعية. مصر.2003ص328

الداخلية مثل التسلسل الإداري، وأهمية العقلانية كأسلوب رشيد في اتخاذ القرارات والاهتمام بالطابع الرسمي في تفسير السلوك التنظيمي.

لقد تعرضت عناصر البناء التنظيمي وعملياته الداخلية المختلفة، فكأن تنتفي من الاتجاهات المختلفة بعض القضايا التي تلائم اهتماماتها، ثم تحاول أن تجمع الشواهد لتدلل على صدقها، دون أن تدرك ارتباط هذه القضايا بالبناء النظري الشامل الذي يضمنها والمشكلات الرئيسية التي يعالجها هذا البناء، وهذا بلا شك يعود على النظرة المحددة والنزعة المحافظة التي غلبت بالطبع على هذا الاتجاه.[1]

7- علاقات الدولة بالمؤسسات العمومية في ظل التحول إلى اقتصاد السوق:

لا شك أن المؤسسات العمومية قد فشلت حقيقة في تحقيق الأهداف المرجوة منها في أغلب الدول النامية، لكن سبب فشلها لم يكن لضعف كفاءتها بل كان للأسباب التالية:

-الجمع بين الدور الاجتماعي والاقتصادي: رغم أن المؤسسات العمومية أنشئت لتحقيق التنمية الاقتصادية، فإن دورها تعدى إلى تحقيق أهداف اجتماعية، خاصة فيما يتعلق بعملية التوظيف، حيث أصبحت المؤسسات تستقبل عمالة تفوق الطاقة المثلى للمشروع؛ مما انعكس على مردودية العامل بالسلب.

- المركزية المفرطة في اتخاذ القرارات: ومنه عدم وجود تنسيق بين الهيآت المركزية وإدارة المؤسسة، مما أدى إلى ضعف القرارات المتخذة، مع صعوبة المراقبة المالية والتسيير.[2]

- التمويل المستمر للمؤسسات من خلال الصندوق الجزائري للتنمية على أساس القروض الناتجة سلفيات مقدمة من طرف الخزينة. وتوسع نشاطات المؤسسة وشمولها لنشاطات كان من المفروض ممارستها من طرف مؤسسات أخرى.

---

(1) نفس المرجع. ص329

(2) نصيب رجم، عياري أمال، شايب فاطمة الزهراء " ( 2001 ) :الإصلاحات الاقتصادية واستراتيجية المنافسة الخارجية " ملتقى 29 30أكتوبر 2001 جامعة سطيف - حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية ص1

- الحلول غير السليمة: إذ أن مشاكل المؤسسات العمومية كانت دائما تحل بطريقة إدارية وليس على أساس التحليلات والمؤشرات الاقتصادية، واستمرت الحلول غير السليمة حتى خلال الإصلاحات التي أرادت إعطاء الاستقلالية للمؤسسات[1].

إن الأسباب السابقة وغيرها هي التي أدت إلى فشل المؤسسات العمومية، ثم إن المقارنات التي تجرى بين القطاعين على أساس الإنتاجية والربحية ليست دليلا على فشل القطاع العام، فالظروف السابقة كانت تؤدي إلى فشل أي مؤسسة سواء كانت تنتمي إلى القطاع العام أم الخاص، وبالتالي فإن فشل المؤسسات لم يكن بسبب ضعف الكفاءة، إذ ينبغي إضافة المنافع الاجتماعية التي استفادت منها فئات اجتماعية واسعة، وطرح من رصيد القطاع الخاص المضار الاجتماعية، ثم إن الخسائر التي يتعرض القطاع العام لا يعني بالضرورة نجاح الإدارة في القطاع الخاص، إلى أن شهدت المصانع الجزائرية أسلوباً جديداً في تنفيذ السياسة الاقتصادية ؛ إذ عرف عام 1995 تغييراً جوهرياً في تنظيمه، وذلك بدخوله في الاستقلالية بممارسته التطهير المالي والعضوي، بهدف إيضاح الرؤية عند المسيرين وتحديد إستراتيجيتها الخاصة باعتماد المصنع كمؤسسة اجتماعية واقتصادية على طاقاته المنتجة، والاعتماد على المداخيل الناتجة عن المبيعات المصدرة إلى الخارج بالعملة الأجنبية للوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة. لقد عرف الاقتصاد الجزائري بشكل عام في هذه الفترة؛ مرور المؤسسة العمومية الجزائرية وخاصة الصناعية منها بعدة محطات عرفت فيها العديد من التجارب والإصلاحات، ميزتها فترة رخاء مرتبطة بتطور قطاع المحروقات الذي دعم الاقتصاد، إلى أن جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في أوائل الثمانينات؛ وتجلت خاصة في الانخفاض المستمر في أسعار البترول الذي نجم عنه ارتفاع ثقل ديون المؤسسات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، على المستويين الداخلي والخارجي، فاختلال الجهاز الصناعي، حيث عاش الاقتصاد أزمة متعددة الجوانب تجسدت أساسا في أزمة مالية عميقة أثرت على انخفاض مختلف أوجه النشاط الأخرى كالإنتاج، التسويق... الخ. وعاشت بعض المؤسسات العمومية الجزائرية في هذه الفترة المرحلة الأولى وبعضها الآخر المرحلة الثانية من مراحل دورة علاقات الدولة

(1) شبايكي سعدان وحفيظ مليكة "المؤسسة العمومية والخوصصة في الجزائر" ملتقى 29 30 أكتوبر 2001، نفس المرجع.

بالمؤسسات العمومية، التي حددها طيب حفصي في ثلاث مراحل هي[1]: التعاون: La coopération. - التصادم: La confrontation - الاستقلالية: L'autonomie، نركز هنا على مرحلة **التعاون** التي يكون فيها للدولة دور تحديد أهداف المؤسسة والوسائل الضرورية لتحقيق تلك الأهداف، فتبقى المؤسسة كمنفذ لقرارات الإدارة المركزية، وعندما تصل المؤسسة إلى مرحلة نضج معينة تتحول علاقاتها مع المركز في صراع و**تصادم**، ويرجع القرار لصالح أحد الطرفين على حساب الطرف الثاني، وذلك حسب علاقات القوة فيما بينها، إلا أن تلك الأزمة دفعت بالحكومة إلى القيام بعدة محاولات لإعادة التوازن وهيكلة المؤسسات وانتقلت – انطلاقا من 1988 – بعد تحول جذري وتدريجي من النظام المركزي إلى اقتصاد السوق الذي يكيف الهياكل الاقتصادية الداخلية والمؤسسة العمومية حسب المعايير الدولية؛ هذه المعايير المفروضة، بسبب الانتشار الواسع للمؤسسات العمومية في مختلف الدول وخاصة منها المتخلفة وذلك خلال القرن السابق، حيث أصبحت فيه هذه المؤسسات عنصرا أساسيا لسياستها التنموية من جهة، ومن جهة أخرى أكدت تجارب تلك الدول أن أغلب المؤسسات العمومية عانت من أعباء ثقيلة للنتائج المالية السلبية.

إن الشكل أسفله يبين علاقات المؤسسة بالهيئات والمؤسسات الأخرى، حيث إن هذه العلاقات أفرزت مشاكل عويصة - والتي كانت تعانيها المؤسسة العمومية - تنحصر في طبيعة العلاقات المتعلقة بالتسيير، فالإدارة المركزية تقوم بالدور الاحتكاري كممارس من طرف الدولة بصفتها عوناً اقتصاديا المالك لوسائل الإنتاج من جهة، والمساهم الوحيد في رأسمال المؤسسة من جهة أخرى، وأدت هذه الوضعية إلى بروز ظاهرة البيروقراطية في التسيير ليس فقط على مستوى أرضية اقتصاد المؤسسة، ولكن حتى على أرضية التخطيط، وانطلاقا من ذلك فالمؤسسة العمومية في هذه الحال تعمل في إطار متناقض وبعيد عن إمكانية خلق ظروف المنافسة والقدرة على تحسين فعاليتها، وهذا الاختلال يتمثل أساساً في نظام بيروقراطي يجعل المؤسسة عوناً تنفيذياً عوض أن تكون عون إبداع وتجديد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالمؤسسة غير قادرة على تسيير شؤونها الداخلية بكل حرية نتيجة التدخل المكثف لمختلف قنوات المراقبة الخارجية سواء من طرف الإدارة الاقتصادية المؤطرة من طرف الأجهزة المالية والوصاية من جهة أخرى.

(1)Taieb Hafsi, Entreprise publique et politique industrielle,MC Graw-Hill, Paris, 1984, P 43

**رسم رقم (01): يبين المؤسسة العمومية وعلاقاتها بالهيئات ومؤسسات الدولة الأخرى:**

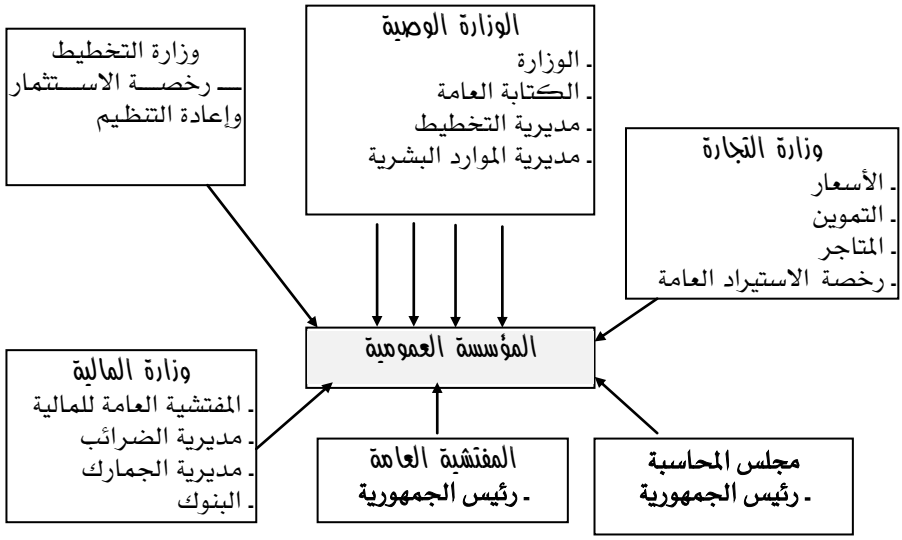


**المصدر:**[1] شريف إسماعيل، الاستقلالية وجدواها في الاقتصاد الجزائري، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر سنة 1996 /1996 ص 29

لقد أصدرت الحكومة الجزائرية مجموعة قوانين أولها القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية لاسيما مادته 61 التي سمحت لها باتخاذ كل التدابير النظامية والتنظيمية لتحديد أو تكليف من يقوم بتحديد قيمة رأسمال المؤسسات الاقتصادية الموجودة، وبذلك تم تحويل الشركات القابضة العمومية غير المستقلة ومراقبتها وتغيير طابعها القانوني، مع إلزام هذه الشركات القابضة بإشعار المجلس الوطني لمساهمات الدولة بكل العمليات التي تنجزها في إطار الصلاحيات المخولة إياها.[2]

في تصريح لوزير المالية آنذاك - خلال شهر نوفمبر 2000 - أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، ينتقد بشدة الشركات القابضة "الهولدينغ" حيث إنها "لا تدفع الضرائب المستحقة

(1) مزعاش يزيد: تناقضات نمط تنظيم المؤسسة العمومية من ظل المرحلة الانتقالية لنيل درجة ماجستير علوم سياسية. 1994.ص112.

(2) ج ج د ش: الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، تشريع الإصلاحات الاقتصادية، أبريل1990 القانون رقم 88-01، ص، 27

عليها من طرف الخزينة العمومية ولم تساهم بذالك في الجهد الوطني ولا المساهمة لفائدة المؤسسات التابعة لها".

كما كشف عن الاختلالات التي تعانيها المنظومة الاقتصادية الوطنية، ومن عناصر الغموض التي تلف تسيير الهيئات المشرفة على إدارة هذه المنظومة "الهولدينغ". وهذا منذ إنشائها والغموض يكتنفها من حيث التسيير، ومن ثمة يرى– الوزير- بأن الوضع يتطلب إعادة التصحيح خاصة بعض المظاهر التي شابها الغموض، بحيث أضرت بالإصلاحات الواجب الذهاب بها نحو العمق إلى أن مست بمصداقية هذه الهيئات من حيث مقدرتها وسعيها للمساهمة الفعالة في استكمال مسار إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وفق قواعد النجاعة والشفافية المطلوبتين، وكذا في دفع عملية الخصخصة والاستثمار.

ففي سياق مراجعة بعض القوانين والنصوص الداخلية التي وضعت على المقاس، وسمحت للأطراف المعنية من الاستفادة من ريوع ومداخيل غير مبررة اقتصاديا وغير مستحقة مالياً، إذ كان الأولى صرف (الفوائد)، التي ثبت تحقيقها، علة أصحابها الحقيقيين أي صانعي الثروة، من عمال المؤسسات التي تشرف هذه الشركة القابضة أو تلك على تسيير (حقيبتها) عوض استئثار أعضاء المجالس الإدارية، هناك، في أعلى الهرم على اقتسامها فيما بينهم بقوة القانون المصاغ من قبلهم ولصالحهم، ودون أن يتم اقتطاع أي حصة منها لتحول إلى خزينة الدولة، حتى تكون بذلك مشاركة في الجهد الوطني، وتأدية للمشرفين على (الهولدينغ)* لواجب حيال المجموعة الوطنية في إطار تدعيم مصادر الجباية العادية وتفعيلها، بصورة عادلة وشفافة والرفع من نصيبها في مجموع إيرادات البلاد الإجمالية، حيث الجباية البترولية على ما قيمته 732 مليار دينار، بينما تصل الجباية العادية إلى 11 مليار دينار، وتظل قيمة 91 مليار دينار الأخرى متراوحة بين مصادر مختلفة من أهمها مستحقات الشركات القابضة العمومية.[1]

### 8- المؤسسة العمومية وتنظيم الجهاز المسير:

يعتبر جهاز التسيير بمثابة نظام قيادة المنظمة بحيث تضبط حركة التفاعلات التي تنشأ وتنمو بين المؤسسة والبيئة التي تنشط فيها، لأن مهمة التسيير تقتضي توفير المناخ الطبيعي

(1) ع/ح. النصر عدد 10170 يوم 10،11 نوفمبر 2000.

لسير المؤسسة، والتحكم في عناصرها وعواملها، بغية تنظيم وتأطير المنافسة الحرة والمشروعة بين المنتجين، من خلال تأسيس مجموعة من الهياكل، التي تحفظ للمؤسسة توازنها وتساعدها على البقاء.[1]

وبالنسبة لتنظيم التسيير فإن الجانب المتعلق بالمراحل التي مرت بها المؤسسة والتي نكتشف من خلالها المقارنات بين أهداف التسيير في كل مرحلة من مراحله، حيث إن نظام الاقتصاد الاشتراكي تتولى الدولة فيه صناعة القرار والإشراف على التسيير والتخطيط والتوزيع... الخ، ويكون العامل مساهماً ومشاركاً ومسئولا في حين تتحول الدولة في نظام اقتصاد السوق من مسيرة إلى مساهمة في رأسمال المؤسسات، بغرض تغيير علاقات الإنتاج ومقاييس التسيير.

إن هذه الإجراءات اعتبرها الباحث جوهر النظام والعلاقة المتداخلة بين الدولة والمؤسسات العمومية التابعة لها من حيث إن طبيعة نظام اقتصاد السوق تقوم على انتقال السلطة الاقتصادية من المالك إلى المسير واعتبارها عنصراً مستقلاً يتمتع بالأهلية القانونية الكاملة فتشترط وتلتزم وتتعاقد بكيفية مستقلة بواسطة أجهزتها المؤهلة لهذا الغرض بمقتضى القانون الأساسي وطبقا لقواعد القانون والأحكام التشريعية المعمول بها في مجال الالتزامات المدنية والتجارية.

وقد خلص الباحث إلى نتيجة مفادها أنه رغم وجود نصوص تشريعية تفصل السلطات وتضع حدوداً للوصاية والتدخلات الخارجية في شؤون التسيير، إلا أن هناك فراغا قانونيا وميكانيزمات لم يتم الفصل فيها، من حيث اعتبار المؤسسة تاجرة ومن حيث علاقتها بنظام التخطيط وصناديق المساهمة والتطهير المالي فمن حيث نظام التخطيط قد تتمتع المؤسسة بحرية في ضبط برامجها ولكنها في النهاية **ملزمة بتكييف مخططاتها** حسب أهداف المخطط الوطني للتنمية، الذي تقدمه الحكومة كل سنة، أما صناديق المساهمة أو الشركات القابضة التي تمثل عوناً ائتمانياً للدولة، فإن هناك غموضاً يكتنف العلاقة بينهما، هي لا تقوم بتسيير المؤسسة مباشرة كما لا تتدخل في الشؤون العادية لها، لكنها

(1) مزعاش يزيد: تناقضات نمط تنظيم المؤسسة العمومية من ظل المرحلة الانتقالية لنيل درجة ماجستير علوم سياسية. 1994.ص112.

تتمتع بالإشراف من زاوية الرقابة، ومن ثم فإن العلاقة بين المؤسسة وهذه الصناديق علاقة المالك بالمسير وتأتي النقطة المتعلقة بتحرير نظام تحديد الأجور، فإن المؤسسة قد دخلت مرحلة انتقالية لازالت الدولة لم تتخلص من المشاكل العالقة وحتى المترتبة عن الآثار والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة؛ وبذلك فهي مازالت تضع النصوص لضمان الحد الأدنى للأجور، كما تضع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية وتركت المجال فقط مفتوحاً لحرية التفاوض ضمن الاتفاقيات الجماعية بين المؤسسة ونقابات العمال.

9 -المؤسسة العمومية وتكوين مجلس الإدارة:

إن إدراج نمط الشركة التجارية بأسلوب تسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية، دفع المشرع الجزائري إلى إحداث قطيعة عنيفة مع جميع مقومات نظام التسيير الاشتراكي، حيث قضى بإنهاء العمل بأجهزة التسيير التي كانت سارية، بعد إدخال تعديلات ذات طابع بنيوي على الهيكل التنظيمي للمؤسسة لا سيما بواسطة إلغاء مجلس المديرية ومجلس العمال وتعويضها بمجلس الإدارة ومجلس المشاركة[1]، وأصبح مجلس الإدارة يمثل نمط تسيير بمثابة، الجهاز العصبي الذي يتحكم في دوران المنظمة في سياق وضع اقتصادي يتميز بتنافس شديد وتقلبات عديدة على مستوى تنظيم دورة الإنتاج وترقية فرص الاستثمار، حتى تتمكن المؤسسة من الاستغلال الفعال لكافة الإمكانيات الاقتصادية المتاحة في السوق.

نشأت فكرة تأسيس مجلس الإدارة بوصفه هيئة قيادية لممارسة السلطة، لأن مفهوم المؤسسة يستند من حيث التأسيس القانوني على وجود إمكانيات اقتصادية وأدوات قانونية تستعمل في إطار منظم، باعتبار أن مجلس الإدارة يجمع بين الرغبة في تطوير وتحسين الفعالية من جهة، والرغبة في توظيف المعرفة الفنية من جهة أخرى.

(1) نفس المرجع. ص. 112

ويتألف المجلس عادة، من سبعة إلى اثنى عشرة عضواً، وما ينبغي ملاحظته على نظام تأليف مجلس إدارة المؤسسة العمومية الاقتصادية منذ يناير1988، هو تلك الازدواجية المتناقضة التي تطغى وبقوة على تركيب المجلس الإداري سواء من الناحية العضوية أو من الناحية الوظيفية:

**أ- عضوياً**: يظهر مجلس الإدارة في وضعية تبعية عضوية إزاء المساهمين، وعليه تستطيع الجمعية العامة في أي وقت عزل أي عضو بمجلس الإدارة دون أدنى تبرير، فهي ذات السيادة الفعلية بالمؤسسة.

**ب - وظيفياً**: لا توجد تقارير تصدرها الجمعية العامة، ويتعين على القائمين بالإدارة تنفيذها، وعليه فمجلس الإدارة يتمتع بالاستقلالية عن الجمعية العامة، شيئا فشيئا تقلصت صلاحيات الجمعية العامة بل ومن هذه الأخيرة إلى المدير. وما يلاحظ أيضا، في الأصل أن رئيس مجلس الإدارة الذي ينتخب من قبل المجلس، وبالتالي يكون مسؤولا أمامه، لكن الواقع أن رئيس مجلس الإدارة أصبح يوجه أوامر إلى المجلس نفسه، خاصة بعد التعديلات التي أدخلها قانون المالية لسنة 1993 بخصوص تعيين المديرين العامين للمؤسسات العمومية الاقتصادية بواسطة مراسيم تنظيمية المادة 171 من قانون المالية لسنة 1993 والمرسوم التنفيذي 93/143).

10- المؤسسة العمومية وتشكيل جهاز التسيير:

يضم جهاز التسيير في تركيبته الهيكلية، بالإضافة إلى مجلس الإدارة، رئيسا مديرا عاما يعتبر بمثابة المسير الفعلي لمداولات الجمعية العامة لأصحاب الأسهم، وهو المسئول الأول عن أعمال التسيير مسؤولية جنائية ومدنية، لذلك يعتبر مجلس الإدارة هيئة قيادة أركان المؤسسة الاقتصادية، حيث يتولى مهمة النظر والبت في المسائل المالية والتنظيمية، لذلك فإن الجهاز يجمع في تشكيلته البشرية والاجتماعية كلا من أصحاب الأسهم والقائمين بأعمال الإدارة، ومن ثمة فهو يعد مركز تنظيم السلطة بين الفاعلين على اختلاف مراكزهم ومستوياتهم.

يتمثل الجهاز المسير في الرئيس المدير العام الذي يتم تعيينه من قبل مجلس الإدارة عن طريق الانتخاب، والذي يشرف تحت مسؤوليته الشخصية والكاملة على مهام التسيير اليومي لأمور المؤسسة في إطار أهداف وبرامج المخطط المتوسط الأمد للمؤسسة العمومية الاقتصادية.

ولا بد في هذا المقام من الإشارة إلى الفرق الموجود بين النصوص القانونية والواقع العملي الذي يشكل الحقل التطبيقي لاستقلالية المؤسسة، حيث وبعد قضاء القرابة ما يزيد عن عشرية من دخول المؤسسات العمومية الاقتصادية مرحلة استقلالية، أن الرئيس المدير العام يعد أجيراً لدى الدولة. لكن الشيء الذي اتضح ميدانياً، أن معظم مجالس الإدارة قاموا بتعيين أو بتثبيت المديرين القدامى، الذين كانوا على رأس المؤسسات العمومية الاشتراكية، حيث أعيد تنصيب هؤلاء في مهامهم الأولى، وذلك بتأثير من رئيس الحكومة آنذاك، ويتضح بجلاء من طريقة تعيين الأجهزة المختصة بتسيير المؤسسة، إن ظاهرة الفصل بين السلطات تبرز أساساً في عدم تدخل الوزارات في هذا الشأن، ومن ثم تكون هذه الأجهزة مسئولة فقط أمام الهياكل التي قامت بتعينها في إطار تدرج نظام السلطة الرئاسية، نذكر على سبيل المثال: أن المادة 16 من القانون المعدل والمتمم للقانون التجاري (القانون 04/88)، أن المدير العام: "يمارس سلطته تحت مسؤولية ومراقبة مجلس الإدارة ". كما نصت المادة 17 من ذات القانون أن الجمعية العامة تتولى صلاحية: " تعيين القائمين بالإدارة وبإمكانها عزلهم لأسباب تكون فيها الجمعية العامة الحكم الوحيد".

### 11- المؤسسة العمومية وتنظيم سلطات الجهاز المسير:

الحديث عن اقتصاد السوق وحرية المنافسة، يقودنا بالضرورة إلى التطرق إلى وجود سوق المسيرين بالإضافة إلى السوق للمؤسسات الاقتصادية، هؤلاء يحترفون التسيير، من خلال عرض كفاءاتهم التقنية على مالكي رؤوس الأموال، لتوظيف معارفهم من أجل تحسين أداء المؤسسات.

وتطور هذه الوضعية أسفر عن انتقال السلطة الاقتصادية من المالك إلى المسير، الذي أصبح - بحكم تعقد آليات تنظيم الحياة الاقتصادية - الموجه الأول والمسئول الفعلي عن النتائج المحققة من طرف المؤسسة، الشيء الذي يجعله معرضا للجزاء التجاري والحكم الذي يفرضه السوق.[1]

مع العلم أن التعاقد الذي يربط صاحب الأسهم بالمسير، يتم على أساس حرية الإرادة واستقلالية التصور في كيفية إدارة شؤون المؤسسة، بيد أن القيد الوحيد الذي يجب مراعاته يتمثل في الرفع من المردودية والقدرة على البقاء في السوق. وعلى المستوى النظري نجد أن

(1) بوجلال مصطفى. مرجع سابق ص، ص، 120

للعملية الإدارية أساليب يجب مراعاتها في صنع القرارات واتخاذها على المستويين المركزي واللامركزي، حيث، يوجد في العملية الإدارية أسلوبان من أساليب الإدارة يحددان درجة تفويض السلطة الممنوحة للمرؤوس في الهيكل التنظيمي، فهناك المركزية الإدارية، ويُقصد بها تجميع صلاحيات اتخاذ القرارات في يد شخص واحد في التنظيم بحيث يصبح هو المتصرف في جميع الأمور. وهناك اللامركزية وهي انتشار صلاحية اتخاذ القرارات في أكثر من جهة أو إدارة أو شخص. ويُقصد بصلاحية اتخاذ القرارات، ممارسة الوظائف الرئيسة للإدارة من تخطيط وتنظيم وقيادة ورقابة، ولا يوجد في الواقع العمل بمركزية إدارية مطلقة، أو لامركزية إدارية مطلقة بل هناك درجات مختلفة من المركزية أو لامركزية. وتزداد الحاجة إلى اللامركزية كلما تعددت خدمات التنظيم وانتشرت الوحدات والفروع والأقسام الإدارية التابعة للجهاز الإداري في أجزاء البلاد كافة بحيث يصعب إدارة جميع الأعمال من المركز الرئيسي. ولقد أثبتت التجارب أن نجاح التنظيم يكمن في اتباع المبادئ السليمة، وأن فشله ينجح عن عدم وضوح الأهداف وغموض الاختصاصات، وعدم تكافؤ السلطة مع المسؤولية وسوء تحديد العدد المناسب من المرؤوسين الذي يتم الإشراف عليه، وعدم تفويض السلطة بالشكل المناسب، وإغفال العوامل الفنية والإنسانية التي تؤثر في اختيار الدرجة الملائمة من المركزية واللامركزية.

ومن جانب آخر حدد القانون العام للعامل وقيد سلطة المسيرين في اتخاذ القرارات الكفيلة بتحسين مردودية المؤسسات ففشل بدوره في القضاء على الفوارق الاجتماعية وضمان حد أدنى من تحقيق العدالة في توزيع المداخيل مع إحداث فوارق معتبرة عند تصنيف مناصب العمل والتعويضات المالية الضرورية لكل قطاع حسب طبيعته.

وعلى هذا الأساس جاءت استقلالية المؤسسات لتضع حداً لكل هذه المشاكل وذلك بإحداث تغيير جذري في ميكانيزمات وآليات تحديد الأجور والعلاوات (تطبيق نظام خاص للتعويضات).

إن التشريع الجديد في ميدان العمل يبحث عن إمكانية إعطاء المسيرين سلطة التفاوض مع العمال لتحديد الأجور والتعويضات وذلك بالارتباط مع إنتاجية العمل خلافا للنظام الذي كان معمولا به سابقاً، كونه يعتمد فقط على متغيرات اجتماعية أو سياسية بحتة، بحيث

تتم عملية التفاوض بطريقة منظمة باستخدام الاتفاقيات الجماعية كأسلوب حضاري للدفاع عن الحقوق من طرف أو آخر.

أما عن دور الدولة في هذا الإطار فيكمن أساساً في ضمان الحد الأدنى للأجور مع أخذه بعين الاعتبار من طرف الجميع، باعتبار أن التشريع الحالي قد اكتفى بوضع القواعد الأساسية العامة ليحيل أمر تفصيلها ومعالجتها إلى الاتفاقيات بين العمال وإدارة المؤسسة والتي تخص، الأجور الأساسية الدنيا المطبقة، للتعويضات، المرتبطة بالأقدمية والساعات الإضافية، وظروف العمل بما فيها تعويض المنطقة، المكافآت المرتبطة بالإنتاج ونتائج العمل.

إن ربط فلسفة نظام الأجور والحوافز بطبيعة الإنتاج والإنتاجية بغية إعادة الاعتبار لمفهوم قيمة العمل والمكافأة خلافا لما كان عليه التشريع السابق، وهذا من شأنه يدعم روح المبادرة والتجديد لإعطاء الاستقلالية معنى ودلالة لكن دون تدخل الدولة لإضفاء الطابع الاجتماعي وذلك بإجراءات استثنائية قد تحد من مصداقية الطرح الجديد.[1]

لأن نظام الأجور والتحفيز المادي كان يخضع لتوجيهات الدولة بهدف تحسين وضعية الطبقات الاجتماعية الأكثر حرماناً وتعويض الأجراء طبقا وبدلالة مساهمتهم في ميدان العمل من جهة ولإمكانيات النظام الاقتصادي من جهة أخرى، والملاحظ في هذه الحال أن توفير الحياة الكريمة وتغير كلفة المعيشة نحو الأفضل أحدث تجاهلا متعمدا في ربط الأجور بمستوى الإنتاج والإنتاجية ومردودية كل عامل داخل المؤسسة.

### 12- المؤسسة العمومية والنقابة العمالية:

المجتمع الجزائري من خلال مؤسساته الاجتماعية والثقافية وخاصة الاقتصادية منها، قد عرف تحوّلات كثيرة في جميع مجالات الحياة وأنشطتها، وكان لذلك انعكاس على نمط التسيير الّذي تبنته مختلف المؤسسات العمومية منذ نيل الجزائر استقلالها إلى مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات كحتمية لدخول اقتصاد السوق، وكان لتلك التحوّلات انعكاس

(1) شريف إسماعيل، الاستقلالية وجدواها في الاقتصاد الجزائري، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر سنة 1996، ص207.

على طبيعة ودور النقابة على مستوى بنيتها وسياستها باعتبارها تنظيما مؤسسيا عماليا من حيث العلاقات الصناعية، ولارتباطها بمؤسّسة معينة.(1)

وينطلق العمل النقابي من ضرورة إعطاء العمال التمثيل الشرعي داخل المنظمات الإدارية والإنتاجية، وكان لهذا النشاط روابط تاريخية برهنت على أن هذه المنظمة كانت بمثابة آلية تماسك وانسجام بين الهيئات التي لها صلاحية صنع القرار والهيئة القاعدية التي تعمل على تنفيذ القرار. وخلال حقب زمنية متتالية أضحى التمثيل النقابي يترسخ شيئا فشيئا في ثقافة وسلوك العمال بواسطة النضال الطويل اعترف به كجزء ضروري في عملية تحول المجتمعات وإرساء مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين الطبقات المختلفة، يكوّنها العمال الموظفون في صناعة أو مهنة، أو صناعات أو مهن متقاربة أو مشتركة. وذلك بصفة اختيارية، بغرض تحسين حياتهم العمالية، والمساهمة الإيجابية في البناء الاقتصادي والاجتماعي والوطني للمجتمع وتدعيم فلسفته نظريا وعمليا عن طريق تنظيم يتيح لها ذلك.(2)

**أ- دور النقابة في مرحلة التسيير الاشتراكي (1971- 1980):** إنّ هذا النمط من التسيير يعتبر محاولة لبعث وإنجاز الديمقراطية في مجال المؤسسة، هذا النمط من التسيير كان يهدف إلى إعادة تنظيم المؤسسة الوطنية وفق قانون جديد يراعي مشاركة العمال في التسيير إلى جانب دورهم كمنتجين.(3)

- فالتسيير الاشتراكي قام أساسا على ملكية الجماعة لوسائل الإنتاج وتسييرها بطريقة ديمقراطية حيث صدر قانون وميثاق هذا التسيير في 16 نوفمبر 1971. وتعتبر مرحلة السبعينات من بين مراحل القوة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية والدّولة، فخلالها دخلت الجزائر في سياسة جديدة، وانطلقت في طريق البناء. إنّ مساهمة العمال في إطار التسيير الاشتراكي بالجزائر، تُشكل وسيلة تؤدّى في مجال تسيير شؤون مؤسسة معينة وبواسطة مجالسها المنتخبة، إلى إشراك عمال هذه المؤسسة في التسيير مع المسيّرين الّذين عيّنتهم الدّولة على أنّ

(1) Lakhdar Sekiou et Autres, Gestion des ressources humaines, DeBoek université, 1993, p :573.

(2) عبد الباسط محمد حسن، علم الإجتماع الصناعي، 1982، ص: 16.

(3) عبد اللّطيف بن أشنو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، الجزائر، 1980، ص: 18.

هؤلاء الّذين يعتبرون بدورهم عمالا يتقاضون أجرة من نفس المؤسسة، لا يمثلون فئة متناقضة مع العمال الآخرين.[1]

حسب ما نص عليه الميثاق الوطني الجزائري لسنة 1976. والنقابة في القطاع الاشتراكي مهمتها متمثلة في حماية الحقوق المشروعة للعمال، مع السهر على إنجاح التسيير الاشتراكي للمؤسسات، وتنفيذ المخططات وتطوير الإنتاج وإتقانه، وكذلك رفع مستوى التنظيم والإنتاجية.[2]

ويمكننا تلخيص خصائص ومميّزات النقابة الجزائرية قبل الدخول في التعددية في النقاط التالية:

❖ الطابع السياسي للنقابة الجزائرية، فهي لم تُعن بالمطالب المهنية والاجتماعية الناتجة عن الحياة العملية والمعيشية للعمال، وإنّما عملت على متابعة البرامج السياسية وتنفيذها.

❖ الطابع الاحتكاري الّذي جسده احتواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين لجل العمال والطبقة الشغيلة في الجزائر.

❖ الطابع البيروقراطي، وذلك يعود إلى كيفية الانخراط والانتخاب وغيرها. لكنّ تجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات أثبتت حقيقة الهيمنة الفعلية لمجلس المديرية الّذي كانت سلطته أكبر من سلطة مجلس العمال في إدارة المؤسسة.

**ب - النقابة ومرحلتا إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسة العمومية:** إنّ المرور إلى اقتصاد السوق يفرض على المؤسسة القيام بإعداد وتنفيذ خطة إعادة الهيكلة بنوعيها العضوية والمالية من أجل القضاء على الاختلالات الداخلية فيها، وتحدد على أساس فعاليتها وكفاءتها.

فالمرحلة الانتقالية الّتي مرّ بها الاقتصاد الوطني كانت لها انعكاسات سلبية على دور النقابة وبنيتها البشرية. وقد حاول الاتحاد العام للعمال الجزائريين تدارك الوضع الّذي آل إليه فيما يخص بنيته البشرية، حيث عرفت النقابة تقليصا في عدد المنخرطين والّذي أرجعه الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين آنذاك، إلى نقص التكفل بالمشاكل الاجتماعية -

(1) ج.ج.د.ش، جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، 1976، ص: 134

(2) نفس المرجع، ص: 70.

المهنية للعمال ومتابعتها ميدانيا، بالإضافة إلى العجز الّذي أصبحت تعاني منه المؤسسات الوطنية العمومية.

وكان نظام تسيير استقلالية المؤسسات محاولة لإدخال الجزائر في نمط تسييري جديد يطمح إلى إدخال المؤسسة العمومية في العولمة الاقتصادية من خلال المنافسة على المستويين المحلي والعالمي. وهذه الإصلاحات تعني "وجود برنامج قائم على مبدإ إعطاء المؤسسة قانونا أساسيا ووسائل عمل تجعلها تأخذ حرية المبادرة والتسيير من أجل استغلال طاقاتها الذاتية". [1] وهي بذلك تهدف إلى إعطاء المؤسسة حرية صنع القرار بعيدا عن الضغوط الإدارية وتحسين فعاليتها على مستوى نموها الخاص.

مما تقدم يتبين لنا عِظَم الواجبات الملقاة على عاتق التنظيمات النقابية التي تعتبر طليعة الطبقة العاملة والتي تقف في وجه كل محاولة للإنقاص من حقوقها أو الانقضاض على حريتها لاسيما الحقوق والحريات النقابية، الأمر الذي يتطلب من النقابات العمالية أن تواصل نضالها وتطوّر أداءها وتعمل على توفير المقومات الأساسية لأداء مهماتها بما يساعد على تعزيز دورها في مواجهة التحديات الجديدة المتمثلة بهجمة النظام العالمي الجديد، بأهدافه وأدواته ووسائله، على حقوق الطبقة العاملة وميزاتها وضغط الحكومات والتدخل في شؤونها والمس باستقلالية قرارها.

**ج- الحركة النقابية الجزائرية وصنع القرار**: انطلاقا من كون النقابة إحدى دعامات المجتمعات الحديثة ومحدثة لمتغيرات مهمة فإن الحركة النقابية قد عايشت الواقع الجزائري بكل تطلعاته ابتداء من ثورة التحرير، فالنظام الاشتراكي إلى التحول نحو اقتصاد السوق، لذلك نقول إن نضال الحركة النقابية الجزائرية قد مر بمراحل نوجزها كالتالي:

أ - مرحلة المساهمة في البناء الوطني (1962- 1972).

ب - مرحلة انتقاد الإصلاحات الهيكلية (1980- 1990).

ج - مرحلة المشاركة أو النقابة الجزائرية في ظل التعددية - (1991- اليوم)

تميزت المرحلة الأخيرة بمعايشة النقابات التحولات الاقتصادية التي جعلتها شريكا اجتماعيا فاعلا من خلال مساهمتها في اتخاذ القرارات المهمة وعلى جميع الأصعدة، وبرز هذا الدور بخاصة

(1) ج ج د ش:، تشريع الإصلاحات الاقتصادية القانون رقم 88_01، مرجع سابق، ص: 11.

في الاتفاقيات التي ضمت الثلاثية (الحكومة، النقابة، أرباب العمل) أين تم الاتفاق على العديد من المواضيع التي تضم الأجور التي حظيت باهتمام جميع الأطراف خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر، إذ تم اعتماد خفض الطلب، الأمر الذي أدى إلى عدم مواكبة الأجور المقررة للقدرة الشرائية للمواطنين ككل وللعمال بخاصة، وعليه سعت النقابة إلى تبني سياسة رفع الأجور وتحسينها بغية المحافظة على الاستقرار الاجتماعي للمجتمع ككل، كما عملت على مستوى آخر على المحافظة على مناصب العمل والأجور، إضافة إلى دفع الأجور المتأخرة، وهذا ما يؤكده العديد من الاحتجاجات الاجتماعية التي كانت النقابة طرفا فيها، ويبرز دور النقابة في موافقتها على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل إعادة بعث الاقتصاد الوطني عن طريق انتهاج وصفة صندوق النقد الدولي، وكان أبرز مشكل عانته الجزائر هو تسريح العمال وحل المؤسسات.[1]

13- المؤسسة العمومية المستقلة وصنع القرار لصفة مدير منفذ:

جاءت الاستقلالية لتعطي مفهوما جديدا لتحويل وظيفة المؤسسة العمومية الاقتصادية من وظيفة المرفق العام إلى وظيفة العون الاقتصادي، وغداة طرح المشروع لتنفيذ مخطط الإصلاح الاقتصادي ظهر إشكال كيفية بلورة وصياغة قنوات تنظيمية تمتاز بالشفافية، من شأنها السماح بظهور استقلالية فعلية تكون بعيدة عن هيمنة الدولة بصفة مباشرة. غير أن الملاحظ، في مجال تنظيم مركز المسير العمومي، فإنه بالرغم من اعتماد آليات تعيين أعضاء الجمعية العامة وطرق تشكيل مجالس الإدارة، المعمول بها في أسلوب الشركات التجارية، فإن ثقافة التسيير الإداري لا تزال تهيمن على ممارسات الكثير من المسيرين هذا من جهة، كما أن طبيعة العلاقة التي تربط المسير بالدولة لم تتغير من جهة ثانية. ذلك لأن نمط الشركة التجارية لم يتمكن بعد من إنتاج نمط السلوك الاقتصادي المنتظر من مخطط التقويم البنيوي، وفي هذا الصدد يرى عالم الاجتماعي الفرنسي آلان توران (Alain Tourain) أن قاعدة السلوك الاجتماعي تبقى تنتج الآثار النفسية والثقافية على أفراد المجتمع لمدة طويلة، حتى تترسخ أنماط السلوك الجديدة.

(1) بومقورة نعيم، الحركة النقابية في الجزائر وسياستها المطلبية: الأجر نموذجا، مجلة إضافات، عدد 1، شتاء 2008، ص 34

لهذا فإن محاولات تكييف المسير العمومي مع نمط التسيير الليبرالي، والرامية إلى تحديث أشكال السلوكات الاقتصادية، لم تنتج العوامل الإيجابية المتوخاة من عمليات الإصلاح الاقتصادي.

بحيث نسجل أن علاقات الهيمنة التي تفرضها الدولة في توجيه قرارات القائمين بأعمال الإدارة لا تزال قائمة، إلى درجة تكاد لا نلمس فيها مبدأ الاستقلالية، ومرجع ذلك يعود إلى نظام العلاقات الأجرية التي تحكم المركز القانوني لمدير المؤسسة العمومية الاقتصادية، نظرا لكون هذا الأخير لا يعدو أن يكون مجرد أجير لدى الدولة، الأمر الذي يؤثر سلبياً على وضعيته الاقتصادية إزاء أصحاب الأسهم، مما أدى إلى تكوين مفهوم جديد، يتمثل في مفهوم المسير الأجير، وهذا ليس إلا معنى واحدا، وأن المسير العمومي ما يزال مجرد عون تنفيذي للدولة[1].

فهو من جهة مرتبط بعلاقات العمل، لأنه عبارة عن عامل أجير حسب مضمون قانون العمل، وهذا معناه أن المسير يوجد في حالة تبعية اقتصادية تجاه مالك الرأسمال، ومن جهة أخرى وباعتباره المكلف بتطبيق أحكام علاقات العمل، فهو يمارس عليهم السلطة الرئاسية، بوصفه يمثل الهيئة المستخدمة. وبالتالي فإنه من غير المنطقي أن يخضع المسير إلى نظام علاقات الأجرية، وفي ذات الوقت يزاول السلطة القانونية والاقتصادية على مجموعة العمال التي يعتبر في الأساس فردا منها، لكونه لا يملك أسهما في المؤسسة العمومية الاقتصادية، التي يبقى رأسمالها الإجمالي ملكية عمومية.

في الواقع مصدر الغموض يكمن في هيكلة نظام المساهمة، كونها أمام وضعية احتكارية، الدولة فيها هي المساهم الوحيد، هذه الحقيقة التي حاول القائمون بالإصلاح إلقاء الستار عليها ولو ظاهرياً، عن طريق إنشاء صناديق المساهمة، هي نفسها أعوان ائتمان، لهذا فإن فكرة الوكالة تلقى على مستوى التطبيق - خاصة من الناحية التنظيمية - استثناءات كثيرة ومتعددة لأن العمل بأسلوب الوكالة في التسيير، يهدف إلى إزاحة الدولة عن مسؤولية التسيير المباشر وانتقال هذه المسير الأجير، بواسطة توكيل من مجلس الإدارة توكيلاً عاماً لتسيير حافظة أسهم المؤسسة العمومية، على أن تعود الممارسة الفعلية للسلطة المدير العام.[2]

(1) مزعاش يزيد: مرجع سابق، ص 117. 118.

(2) مزعاش يزيد: مرجع سابق، ص 119.

في هذا الإطار تعتبر صناديق المساهمة من حيث هي شركات ائتمان تضطلع بصفة وصلاحيات العضو المؤسس في شركات المساهمة لذلك فهي تقوم بتوكيل متصرفين إداريين يتولون مسؤولية تسيير الرأسمال العمومي المستثمر الذي يوجد بحوزة المؤسسات العمومية الاقتصادية؛ إذ كيف يمكن التوفيق بين حرية الإرادة في التسيير التي هي حجر الزاوية في نمط الاستقلالية، ومن زاوية أخرى اللجوء إلى تنظيم علاقات ممارسة السلطة الاقتصادية بواسطة نظام الوكالة، حسب ما هي معرفة في القانون المدني، بتعبير آخر، إلى أي مدى يمكن الجمع بين الحرية في التسيير وضرورة الخضوع إلى سلطة آمرة ذات مستوى أعلى؟ إلا أنه وما دام أن الدولة هي المساهم الوحيد في حصص وأسهم المؤسسة العمومية الاقتصادية، ونظرا لأن الدولة شخصية اعتبارية ليس بمقدورها مزاولة مسؤولياتها الاقتصادية داخل الشركة التجارية، إلا بواسطة الوكالة، حيث يحل المتصرف الإداري محل المساهم للقيام بوظيفة التسيير. ولهذا يصبح المسير في وضع متناقض من جراء غياب المالك الحقيقي والفعلي لأموال المؤسسة، بحيث إن الطابع العمومي للمؤسسة في شكل الشركة التجارية، يحجب كل علاقات الملكية، لأن الأمر يتعلق بالدولة.[1]

لقد أحدث نمط الاستقلالية خللا هيكلياً عميقاً على بنية جهاز التسيير، بحيث أصبح الطاقم المسير لا يعرف الجهة المختصة والمؤهلة التي هو مسئول أمامها مسؤولية مباشرة على نتائج أعمال التسيير. هل هو مجلس الإدارة؟ أم الجمعية العامة لصناديق المساهمة أو الشركات القابضة؟ غير أن قوانين 1988، والنصوص التطبيقية الملحقة بها إلى غاية المرحلة الحالية، وبعد مرور أكثر من عشرية من تطبيق أسلوب الاستقلالية، لم تحترم المبادئ العامة لتنظيم سير مجالس الإدارة داخل المؤسسات العمومية الاقتصادية، لاسيما ما يتعلق بتحديد نوعية العلاقة بين سلطات رئيس مجلس الإدارة وسلطات المدير العام، ذلك لأنه من المفروض أن مسؤولية إدارة المؤسسة تقع تحت طائلة رئيس مجلس الإدارة وأن المدير العام ما هو إلا مسير منفذ للسياسة التي يوجهها المجلس الإداري، لأن المدير يوجد في حالة تبعية عضوية لسلطة مجلس الإدارة، بدعوى أن هذا الأخير هو الذي يملك حق انتخاب وإنهاء مهام المدير العام. إلا أن القانون التوجيهي للمؤسسات ذهب عكس هذا التوجه، لأنه نص صراحة في صلب

(1) مزعاش يزيد: مرجع سابق، ص 120

المادة31 ، على أنه في حالة عدم وجود إدارة جماعية تتألف عضويتها من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، فإن مسؤولية التسيير ترجع إلى المدير، لكن شريطة أن تحدد سلطته بدقة، حسب مضمون عقد الوكالة.

إن المجلس الوطني للتخطيط هو المشرف والمنفذ الأول لمخططات تقويم المؤسسة في تصريح للسيد وزير مساهمات الدولة في الحكومة الجزائرية "أن القطاع العمومي، لا يتوفر على مسيرين أكفاء قادرين على صنع القرارات المناسبة وتسيير الرجال الذين يشغلون بهذا القطاع" ، والسبب حسبه أن النقص يعود إلى ثقل التاريخ. فالجزائر مرت بتجربة اشتراكية، مارست فيها الدولة كل الصلاحيات إلى درجة أن هذه التجربة مختلفة تماماً عن تجارب البلدان المغاربية والإفريقية لأن الجزائر كانت كلها تسير من قبل الدولة في حين أن البلدان الأخرى عرفت وجود قطاع عام حقيقي والنقد موجه إلى مرحلة الاشتراكية التي لم تكوّن الإطارات القادرة على تسيير قطاعات عصرية مثلما يفرضه الظرف الحالي، ومن هذا المنطق أصبح من الصعوبة بمكان تكييف سلوك المسيّر بين عنصرين متناقضين، وهذا بدوره يطرح تساؤلا منهجيا مرتبطا بطبيعة المعايير التي بواسطتها يتم تقييم كفاءة نظام التسيير، أي على أي أساس نقيس فعالية المدير وقدرته على القيام بأعمال التسيير؟ باعتباره من جهة وكيلا يعمل على تنفيذ التزامات وتبعات عقد الوكالة الذي يربطه بمؤسسي الشركة، وفي ذات الوقت لأنه متصرف إداري يتحمل شخصيا كل الأخطاء التي يرتكبها أثناء أدائه لوظيفته، سواء من وجهة نظر المسؤولية الجزائية أو المدنية .

التناقض الثاني الذي أثر على السير العادي والطبيعي لنمط التسيير، أن مجلس الإدارة وفق نصوص الاستقلالية، يعتبر الهيئة القيادية العليا لممارسة الرقابة الإستراتيجية على أعمال المؤسسة، على أن يتولى المدير العام مهمة التسيير الميداني. والشيء الملاحظ في هذا السياق أن رؤساء مجالس الإدارة يتم تعيينهم من طرف الدولة جميعا دون استثناء، في حين أن المدراء العامين يتم انتخابهم من طرف أعضاء مجلس الإدارة[1] ، الملاحظ أيضاً، أنه من جملة العناصر التأسيسية لنمط الاستقلالية، ضرورة استقرار مبدإ حرية تسيير الأسهم والأموال العمومية، بحيث إن الأجر الذي يتقاضاه المسير الأجير يحدد بواسطة التنظيم، بل يكون

(1) ج ج د ش: مرجع سابق المادة 32- من القانون 88 - 01 ص20

موضوع مفاوضات بين مجلس الإدارة والمدير العام، والتي تجسد مادياً في شكل عقد يربط الطرفين، لأن أجرة المسير الرئيسي في المؤسسة العمومية الاقتصادية، تعتبر بمثابة اتفاق يترجم نشوء إدارة مشتركة، حول كيفيات تحقيق نسب معينة من الأرباح، لأن توظيف المدير العام يكون مبنيا حول المخطط الذي يعده هذا الأخير، لتقويم بنية المؤسسة العمومية.(1) وخضوع هذا الأخير إلى أحكام وبنود النظام الداخلي لشركات الأموال، بمعني أن المشرع فضل - ربما لتجاوز بعض العقبات القانونية - من خلال هذا الفعل، عدم إشراك المسير وإخضاعه إلى ذات الحقوق والالتزامات التي يرتبط العمال بواسطتها مع المؤسسة والتي هي محددة ضمن بنود وأحكام النظام الداخلي للمؤسسة، ومرجع ذلك أن الحجية القانونية لوثيقة النظام الداخلي تعتبر من مصادر قانون العمل، ويعبر عن الإدارة المنفصلة والمستقلة لصاحب العمل في تنظيم الأمور التقنية لنظام العمل، ومنه ارتأى المشرع إلى أنه من غير ذي معنى أن يطبق المسير مجموعة القواعد القانونية المعلنة لحقوق وواجبات الأجير، وفي نفس الوقت أن يلتزم هو بها، لأن ذلك يقيد من حرية تدخله كسلطة تنظيمية آمرة ومستقلة.(2)

**الخلاصة:**

لقد ورثت المؤسسة العمومية الاقتصادية نظام تسيير تراكمت تناقضاته الموجودة بداخله من مرحلة لأخرى، رغم الإصلاحات الهيكلية المتواصلة، بقيت المؤسسة العمومية الاقتصادية تشكو من نفس المشاكل والعراقيل التي كان لها انعكاس مباشر على التسيير الموجه للاقتصاد الوطني، والتي كانت من ملامحها، التداخل في الصلاحيات بين الهيئات المسيرة (اتخاذ القرار) في المؤسسة بسبب التناقضات القانونية والاقتصادية بين صنع القرارات المركزية لسلطة إدارية ومالية منفذة على مستوى المؤسسات. حيث عاشت المؤسسات العمومية الجزائرية في هذه الفترة المرحلة الأولى وبعضها الآخر المرحلة الثانية من مراحل دورة علاقات الدولة بالمؤسسات العمومية، التي حددت في ثلاث مراحل هي: التعاون، التصادم، الاستقلالية.

يعتبر جهاز التسيير بمثابة نظام قيادة المنظمة والتحكم في عناصرها وعواملها، بغية تنظيم وتأطير المنافسة الحرة من حيث إن طبيعة نظام اقتصاد السوق تقوم على انتقال السلطة

(1) نفس المرجع ص. 23

(2) سليمان أهمية التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري .د م ج .1992 ص122

الاقتصادية من المالك إلى المسير واعتبارها عنصراً مستقلاً يتمتع بالأهلية القانونية الكاملة فتشترط وتلتزم وتتعاقد بكيفية مستقلة بواسطة أجهزتها المؤهلة لهذا الغرض بمقتضى القانون الأساسي وطبقا لقواعد القانون والأحكام التشريعية المعمول بها في مجال الالتزامات المدنية والتجارية.

ومن جانب آخر فإن محاولات تكييف المسير العمومي مع نمط التسيير الليبرالي، والرامية إلى تحديث أشكال السلوكات الاقتصادية، لم تنتج العوامل الإيجابية المتوخاة من عمليات الإصلاح الاقتصادي. وفي إطار التحول دائما نشير إلى أن العلاقات الصناعية في نظام اقتصاد السوق أو المجتمعات الرأسمالية تسعى الإدارة إلى إقصاء ومقاومة دور النقابات وتدخلها في شؤون تنظيم المصنع وعملية صنع القرار، لذلك يطلق على العلاقات الصناعية بين الطرفين علاقات الخصومة أو العداء ويمكن حصر خصائص هذا النمط من العلاقات الصناعية في المجتمع الرأسمالي في التالي:[1]

- تكمن أهمية قيادات العمال الرئيسية واقتناعها في تحدي ومناهضة أفعال الإدارة الصناعية.

- رؤية الإدارة الصناعية لكل من النقابات، والمساومة الجماعية كشر لا بد منه، والتعامل معها.

- عدم الاتفاق في وجهات النظر بين الطرفين في مجال المساومة الجماعية، والقضايا المتعلقة بالمجالس المشتركة لفض النزاعات.

- التحدي السافر بين النقابات والإدارة من أجل كسب ولاء العمال.

- التدخل الحكومي كطرف ثالث لفض المنازعات وفي الوساطة والتحكيم، واتخذ التدخل الحكومي أشكالا مختلفة وفقا لنظام الدولة في تعامله مع القيادات العمالية.

- حسم نتائج المساومات بين النقابات والإدارة بينهما لصالح الأقوى منهما.

- استخدام ميكانيزمات متعددة من جانب العمال والإدارة والحكومة للتخفيف من حدة الصراع والعداء للعلاقات الصناعية.

(1)اعتماد محمد علام، علم الاجتماع الصناعي، مكتبة الأنجلو، المصرية، مصر، 2007،ص،ص 215- 216

- بدأت الخطوات الأولى نحو مشاركة النقابة مع الإدارة في تحديد سياسات الأجور، وعدد ساعات العمل، ونظام التأمينات العمالية، واكتسبت العلاقات الصناعية خصائص علاقة القوة.

بحيث نسجل أن علاقات الهيمنة التي تفرضها الدولة في توجيه قرارات القائمين بأعمال الإدارة لا تزال قائمة، ومرجع ذلك يعود إلى نظام العلاقات الأجرية التي تحكم المركز القانوني لمدير المؤسسة العمومية الاقتصادية، نظرا لكون هذا الأخير لا يعدو أن يكون مجرد أجير لدى الدولة، الأمر الذي يؤثر سلبياً على وضعيته الاقتصادية إزاء أصحاب الأسهم، مما أدى إلى تكوين مفهوم جديد، يتمثل في مفهوم المسير الأجير، وهذا ليس له إلا معنى واحد، وأن المسير العمومي ما يزال مجرد عون تنفيذي للدولة.

# الدّلالات الرّمزية لحضور الجسد الأنثوي ضمن الخطاب الذكوري في المجتمع الجزائري

## مقاربة أنثربولوجية

أ/ نور الدين كوسة- جامعة فرحات عباس – سطيف-

**ملخّص:**

تأتي هذه الدراسة من منظور مقاربة أنثربولوجية سعيا لإبراز الدّلالات الرّمزيّة للجسد الأنثوي ضمن الخطاب الذّكوري في المجتمع الجزائري، على اعتبار أنّ الخطاب حول الجسد الأنثوي يصنّف ضمن إطار المسكوت عنه أو فضاء المدنّس في الخطاب الذّكوري المباشر في المجتمع الجزائري، الذي يحتكم ظاهريا إلى الثّقافة الشّعبية الواقعة تحت سلطة الدّين من جهة وهيمنة العرف الاجتماعي من جهة أخرى.

غير أنّ الخطاب حول الجسد الأنثوي المحظور ظاهريا سرعان ما ينقشع عنه الحظر، ويخرج من فضاء المدنّس والمسكوت عنه، وينفلت من الرّقابة التي تمارسها الثّقافة الدّينيّة والعرفيّة المهيمنة على الخطاب الرّسمي إلى فضاء المباح والمتداول، إذ يحظى الجسد الأنثوي ضمن الخطاب الذّكوري غير الرّسمي في المجتمع الجزائري بحضور قوي، من خلال الاستعارات المكثّفة للمدلولات الرّمزيّة التي ينطوي عليها الجسد والمتولّدة من الثّقافة الشّعبية المنتجة للمعاني الرّمزيّة. هذا الحضور اللاّفت للجسد الأنثوي يبرز بشكل قوي داخل الخطاب المتداول ضمن الفضاء الذّكوري على وجه الخصوص.

Résumé:

Cette étude qui s'appuie sur une approche anthropologique, vise à mettre en évidence les significations symboliques du corps féminin dans le discours masculin au niveau de la société algérienne – **quelle est la vision du discours masculin sur le corps féminin?** -considérant que le discours autour du corps féminin est classé parmi les mis

sous silence ou champs de l'impur dans le discours masculin, qui se réfère explicitement à la culture populaire gérée d'un côté par le pouvoir cultuel et de l'autre par la suprématie des us populaire.- **parce que le discours masculin autour du corps féminin est considéré comme un acte tabou dans la société algérienne**-

Bien que ce discours autour du corps féminin est interdit à première vue, il réussit néanmoins assez souvent à sortir de cet espace de l'impur et du mis sous silence et d'échapper à la surveillance exercée sur lui par la culture religieuse et coutumière pour s'installer dans le champ du permis. Vu que le corps féminin apparaît avec force dans le discours masculin informel dans la société algérienne.- **il y a de fortes significations symboliques résultantes de la culture populaire autour du corps féminin**- à travers de larges emprunts de significations symboliques que renferme le corps et qui émane de la culture populaire productrice de sens symbolique, cette présence remarquable du corps féminin apparait de manière forte à l'intérieur du discours prononcé dans l'espace masculin des jeunes particulièrement – **le discours autour du corps féminin est fortement présent à l'intérieur de l'espace masculin bien que sous une forme cachée**-.

**مقدمة:**

يشكّل الجسد أحد الموضوعات الجديرة بالدّراسة والبحث في شتىّ تخصّصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، لوقوعه على أرضية مشتركة بين هذه التخصّصات بفعل الاتجاهات الجديدة في هذه المجالات البحثية، من خلال بعث الاهتمام بالموضوعات المغيّبة، والتي كانت توصف بأنها هامشية، ويعد الجسد على رأس هذه الموضوعات.

وبرغم الاحتشام الذي صاحب ميلاد الأنثروبولوجيا كتخصّص معرفي جديد مقارنة بالتخصّصات الأخرى في العلوم الإنسانية والاجتماعية على المستوى العالمي والصّعوبات التي واكبت توسّع هذا التخصّص في مختلف الجامعات العالمية، بفعل مجموعة من العوامل

الأكاديمية والسّياسية، فإن انتقال الجسد كموضوع بحث من الهامش إلى المركز مع مطلع القرن العشرين، أتاح الفرصة لتوظيف عدد من المقاربات ومن ضمنها المقاربة الأنثربولوجية.

وضمن هذا السياق جاءت هذه الدراسة من منظور مقاربة أنثروبولوجية، سعيا لإبراز الدلالات الرمزية لحضور الجسد الأنثوي ضمن الخطاب الذكوري في المجتمع الجزائري، باستعراض مسار الجسد كموضوع دراسة من خلال انتقاله من الهامش إلى المركز، ثم الحديث باختصار عن واقع التجربة الجزائرية في مجال الدراسات الأنثروبولوجية، وصولا للحديث عن الجسد كموضوع للمقاربات الأنثروبولوجية والوقوف على بعض النماذج من هذه المقاربات بشكل مختصر، وإثارة إشكالية الخطاب الذكوري في المجتمع الجزائري وخلفياته الثقافية لننتهي إلى الحديث عن الجسد الأنثوي وعبء التمثيل الرمزي، والتي تعد المحور الأساسي لهذه الدراسة بالوقوف على الدلالات الرمزية التي أنتجها الخطاب الذكوري حول الجسد الأنثوي ومناقشتها.

## 1 – مسار الجسد كموضوع دراسة أو الجسد من الهامش إلى المركز:

لئن كان الاهتمام بالجسد قديما قدم الإنسان نفسه ومرتبطا بوجوده من خلال تخصيصه لجملة من الممارسات والطقوس للاحتفاء به، استنادا إلى مرجعيات قيميّة مستمدّة من الثّقافات المؤطّرة لسلوك الإنسان على مّر الأزمنة، والخاضعة لمرجعيّات دينيّة ورؤى وأفكار فلسفيّة متشعّبة، فإن هذا الاهتمام بالجسد على مستوى الأفراد والجماعات بقي محصورا لفترة زمنية طويلة ضمن إطار الاحتفاء الطقوسي، الذي يتمظهر ضمن مجموعة من الممارسات ذات المغزى التّعبيري الرّمزي، وتأتي على رأسها عمليات الوشم ( Le Breton, D.2002:32)، وغيرها من الإيماءات والتقنيات المرتبطة بالجسد ( Bonte, p et Izard, M.2002: 175-176) كالرقص وغيره، سواء بدافع استرضاء قوى غيبيّة، باعتبار هذه الطّقوس المتمحورة حول الجسد تشكّل آليات دفاعيّة سعيا لالتماس الحماية من جهة، ودفعا للأذى من جهة أخرى، أم إرضاء لنوازع ذاتية غامضة ومتشعّبة كامنة في اللاّشعور الفردي والجمعي (Dekhil, E.2000).

ولم يحظ الجسد بهامش من البحث والدّراسة بشكل مستقل وقائم بذاته، إذ بقيت أوجه الاهتمامات به على المستوى البحثي محصورة ضمن السّياقات الضّيقة، ولا تتم الإشارة إليه إلا

عرضا في إطار الموضوعات العامّة، فلم يرد الجسد بالنسبة لأفلاطون الممثّل للفكر اليوناني إلا في مرتبة ثانوية، حيث لم تتم الإشارة إليه بشكل معمّق أو اعتباره كذات مستقلة، بل تّم تغييبه بترجيح كفة الروح حيث اختزل ضمنها (Bonte, p et Izard, M. op;cit: 175).

وظل الجسد موضوعا تتنازعه عدد من العلوم كالفلسفة والطّب، أو يشار إليه ضمن المدوّنات والنّصوص الدّينية في الأديان السماوية والوضعية، باعتباره أحد المرتكزات التي تقوم عليها الآليات الطقوسية المرتبطة بالعبادة كالثواب والعقاب، في سياق ثنائية الطّهارة والنّجاسة والمقدّس والمدنّس، فالجسد "كان دوما المغمور، الغريب، المدنّس والمسكوت عنه، الثّاني في التّراتبية الوجودية، الضّار والناقص في التراتبية الأخلاقية، والنّسبي في التّراتبية الجمالية" (المستاري، ج. 2006 : 45).

وبرغم التهميش الذي طال الجسد كموضوع وكمجال بحث، باندراجه لفترة زمنية طويلة ضمن الموضوعات الثانوية التي لم تنل حظها من الاهتمام، فإنّ هذا الواقع سرعان ما تغير وفق منحى تصاعدي بداية من مطلع القرن العشرين، عجّل بانتقاله وتحوّله من الهامش إلا المركز مع الفلسفة الفينومينولوجيّة، بداية بميرلوبونتي، وبهذا فإن الجسد لم يعد موضوعا مادّيا تتجاذبه العلوم البيولوجية والفلسفات الثنائية، بل يَتّخذ دلالات متعددة وسَيخترق حقولا مختلفة، فلسفية دينية وحقول الأدب والعلوم الإنسانية (المرجع نفسه :45)، وما لبث أن صار من ضمن الموضوعات التي تشكّل محور بحوث ودراسات من قبل الباحثين في العلوم الاجتماعية بمختلف فروعها من علماء اجتماع وأنثربولوجيين ومؤرخين (Travaillot, y.2002: 28).

## 2- واقع التّجربة الجزائريّة في مجال الدّراسات الأنثروبولوجية:

إنّ من الملاحظات التي تسترعي الانتباه من خلال الاطّلاع على التّجربة الجزائرية في ميدان الدّراسات الأنثروبولوجية على وجه الخصوص، أن هذا النّوع من الدّراسات يشكو من قلّة المتخصّصين نظرا لحداثة وقصر المدّة الزّمنية له ـ الدّراسات الأنثروبولوجية- ضمن الممارسة العلمية الأكاديمية داخل الجامعة الجزائرية في إطار بحوث وأعمال أكاديمية منظمة، وكذلك على مستوى الدّراسات والأبحاث وحتى التّآليف الفردية المستقلّة في المحيط الثّقافي

العام خارج الجامعة، إذ لم تزد المدّة الزّمنية التي صارت فيها الأنثروبولوجيا كتخصّص علمي قائم بذاته يدرّس في الجامعة الجزائرية عن ربع قرن.

وقد جاء الاعتراف بهذه المادّة الدّراسية مع تنصيب أول معهد وطني للثّقافة الشّعبية بجامعة تلمسان (حاج مراد، م.2002: 23)، وذلك بناء على مرسوم صادر في 18 أوت 1984 (سنوسي، ص.2005: 86)، وتجدر الإشارة أن اعتماد الأنثروبولوجيا لم يتم منذ البداية مع تنصيب معهد الثّقافة الشّعبية بل جاء تتويجا لعدد من الخطوات والمراحل التي قطعها هذا المعهد، ففي البداية أوكلت له مهمّة الاهتمام بالثّقافة الشّعبية بشكل عام كتخصّص أوّلي، ثم جاء الاعتراف سنة 1990 بالأدب الشعبي كاختصاص قائم بذاته، لينتهي الأمر بالاعتراف بشعبة الأنثروبولوجيا (المرجع نفسه : 86).

وقد عرفت الدّراسات الأنثروبولوجية في الجزائر مع بداية هذا القرن الحالي وثبة وانتعاشا مميّزين بعد مرحلة التردّد التي واكبت فترة الإقلاع خلال عقد التّسعينيات من القرن الماضي، حيث كان هذا التّخصّص مقتصرا على جامعة تلمسان دون غيرها من الجامعات الأخرى، وتُوّج هذا الانتعاش بفتح أقسام ما بعد التّدرّج – ماجستير والدّكتوراه – في كل من جامعتي وهران وقسنطينة، ثم تلتها خطوات أخرى تمثّلت في اعتماد أقسام مستقلّة في مرحلة التّدرّج في كل من المركزين الجامعيين بخنشلة وتبسّة ثم بالمركز الجامعي للبيّض لاحقا، ويمكن إرجاع الخلفيّات التي وقفت وراء تأخّر اعتماد الأنثروبولوجيا في الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال إلى عاملين أساسيين:

**أ)- الاهتمام بالعلوم الدّقيقة على حساب العلوم الاجتماعية بفعل الحاجة إلى التّنمية:** لقد اتّجهت الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال بفعل الحاجة إلى التّنمية – وبحسن نية – نحو العلوم الدّقيقة والعلوم الطّبيعية، في حين تمّ إهمال العلوم الاجتماعية والإنسانية ومنها الدّراسات الأنثروبولوجية على وجه الخصوص، إذ لم تحظ بنفس العناية والاهتمام الذي حظيت به العلوم الدّقيقة، وهو ما انعكس سلبا على مردودها ومستواها، فجزائر الاستقلال ورثت عن الاستعمار الفرنسي اقتصادا منهكا ومجتمعا متخلّفا وحصيلة ثقيلة من المظاهر السّلبية على

جميع الأصعدة والمستويات، إضافة إلى النّقص الفادح في الإطارات العلمية المؤهّلة للنّهوض بمشاريع التّنمية وهيكلة الاقتصاد المنهك.

ووفق هذه الظّروف كانت الحاجة إلى التّنمية الاقتصاديّة بالدّرجة الأولى وما يترتّب عن ذلك من ضرورة الإسراع في تحسين الأوضاع تقتضي إقحام الجامعة في هذه العملية، لأنّها تمثّل ركيزة أساسية في بناء الأفراد الفاعلين، من خلال إعداد الإطارات الفنّية والكفاءات العلمية، و قد انعكس ذلك بشكل مباشر على برامج التّكوين، إذ حظيت التّخصصات ذات الصّلة بالعلوم الدّقيقة والطّبيعية برعاية خاصّة من قبل الهيئات القائمة على الجامعة، في حين كان يبدو أن التّخصصات ذات الصّلة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ومنها الأنثروبولوجيا ليست ذات أولوية، إذ لم تنل الاهتمام كمادّة دراسيّة في الجامعة الجزائرية "وبقيت كامنة لا تظهر إلا في مقاربات ثقافية لدراسة الظّواهر السّوسيولوجية" (حاج مراد، م. المرجع السابق:22) .

**ب)- اقتران الأنثروبولوجيا بالتوجه الاستعماري:** إن فكرة اقتران الأنثروبولوجيا بالتوجُّه الاستعماري تعد من ضمن العوامل الأساسيّة التي أسهمت في تأخّر اعتماد الأنثروبولوجيا كتخصّص علمي ضمن المنظومة التّعليمية في الجامعة الجزائرية، إذ أنّ من المفارقات الأساسيّة التي يمكن تسجيلها ضمن هذا السّياق هو وجود تشابك وتقاطع بين اهتمامات الدّراسات الأنثروبولوجية من جهة والأهداف الاستعماريّة من جهة أخرى، لكون إحدى أساسيّات البّحث الأنثروبولوجي تكمن في دراسة الآخر، أوما يعرف بالبحث عن الغيريّة (ارني، ب.1992 :41).

ولعلّ هذا ما جعل المتصفّحين للكتابات والدّراسات الأنتروبولوجية يلمسون ذلك التلازم بين الأنثروبولوجيا والتوجّهات الاستعمارية، وهكذا فقد تضمّنت أغلب الكتابات إشارة إلى هذه الجدليّة أي التّلازم بين الأنثروبولوجيا والاستعمار (Lombard, J.1999 :18-23)، على اعتبار أن مجالها- الأنثروبولوجيا - هو البحث في الخصوصيّات الثّقافية والاجتماعية، وهذا الأمر قد يثير مشاكل وحساسيّات قد تعيق مسيرة التّنمية، حيث أصرّت الهيئات العلمية القائمة على الأمور الأكاديمية في الجزائر بعد الاستقلال التي كانت حاملة لهذا التصوّر

السّلبي عن الأُنثروبولوجيا من حيث كونها علما استعماريا على استبعادها من المنظومة التعليمية الجامعية.

حيث ورد في توصيات الملتقى الدّولي حول "إصلاح وتقنيّة تعليم العلوم الاجتماعية وإشراكها في التّطور الاقتصادي وإعادة هيكلتها" المنعقد في الجزائر في شهر مارس 1971 على ضرورة "أن تتخلّص العلوم الاجتماعية في البلدان التي استعمرت في القديم من منازعات الماضي الاستعماري فقد اُستعملت العلوم الاجتماعية – أي الأنثروبولوجيا – في هذه البلدان بطريقة علميّة لتَستَعْبدَ وتَستَلبَ وتُزيل الهُوية "( Lucas, ph, et Vatin c.1975: 278) .

وقد خلقت هذه الوضعيّة استفاقة عجّلت بإدراك أهميّة هذا التّخصّص من حيث المردود التّنموي الذي يمكن أن يترتّب عنه، من خلال الإسهام في إحياء جوانب متعددة من الموروث الثقافي للمجتمع الجزائري، على اعتبار أن مثل هذه الدّراسات تعد كأحد البدائل والركائز الأساسية للدفاع عن الثقافة الوطنية، والعمل بشكل غير مباشر على حماية المخزون التّراثي بشقّيه المادّي وغير المادّي من خطر هيمنة الثّقافات المستوردة ومن خطر الزّوال والاندثار، حيث تجلّت هذه الاستفاقة حول أهمية الأنثربولوجيا في عقد عدّة ملتقيات دولية ووطنية، كان آخرها المنعقد بجامعة تبسة، يومي 9 و10 ديسمبر 2007، بعنوان: "وضعية البحث الأنثربولوجي في العالم العربي: الواقع والآفاق".

### 3- الجسد كموضوع للمقاربات الأنثربولوجية:

ليست المقاربة الأنثربولوجية للجسد إلا نتاج انتقاله من الهامش إلى المركز في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية مع مطلع القرن العشرين، الأمر الذي عجّل بلفت الانتباه إليه بإدراجه ضمن الموضوعات ذات الجاذبيّة والفضول المعرفي والأكاديمي في حقل الانثربولوجيا، فوفق رؤية الباحث الانثربولوجي المختص في الجسد – دافيد لوبروتون- فإنّ "الجسد موضوع ملائم بشكل خاص للتّحليل الأنثربولوجي، لأنه ينتمي حتما إلى الأرومة التي تحدّد هوّية الإنسان، فبدون الجسد الذي يعطيه وجها، لن يكون الإنسان على ما هو عليه، وستكون حياته اختزالا مستمرا للعالم في جسده عبر الرّمز الذي يجسّده" (لوبروتون،د. 1995: 5).

وبرغم التّوجّه والاستفاقة المعرفية التي كانت وراء إثارة النقاش والبحث الأكاديمي حول الجسد في الجامعات الغربية على وجه الخصوص، ومحاولات بعض الباحثين العرب مواكبة هذه الموجة بإنجاز مقاربات وقراءات أنثربولوجية لهذا الموضوع، فإنّه لم ينل حظّه من المقاربات الأنثربولوجية بشكل كاف ومن جميع الجوانب، برغم المحاولات الجادّة التي ينبغي الإشادة بها والتي ميّزت بعض الدّراسات، ولعلّ من أهمّها دراسة الباحث الجزائري مالك شبل باللغة الفرنسية بعنوان "المخيال العربي الاسلامي" 1986، ودراسة الباحث المغربي فريد الزاهي بعنوان "الجسد والمقدّس والصّورة في الإسلام" 1999، ودراسة الباحثة التّونسية صوفية السحيري بن حتيرة بعنوان "الجسد والمجتمع" 2005، بالإضافة إلى مقاربات أخرى لباحثين عرب مبتدئين ليست بنفس أهميّة الدراسات السّابقةالمذكورة.

غير أن الملاحظ عن هذه المقاربات بالإضافة إلى قلّتها، تميّزها بالطّرح التّقليدي الذي واكب الأنثربولوجيا الكلاسيكية بوصفها ثقافة احتوائيّة، لاتّسامها بالطّرح الفولكلوري وتغييب الإشكاليات المعاصرة لاختراق المسكوت عنه، وإثارة بعض الزّوايا اللاّمفكّر فيها باعتبارها نصوصا هامشيّة. إن هذا الحضور الهزيل للمقاربات الأنثربولوجية للجسد من قبل المتخصّصين فيها في الوطن العربي لا يعني بأي حال غياب دراسات جادّة لهذا الموضوع في تخصصات أخرى.

ففيما يتعلق بالدّراسات السّوسيولوجية، لا يمكن تجاوز العمل المتميّز لعالم الاجتماع التّونسي عبد الوهاب بوحديبة باللغة الفرنسية بعنوان "الجنسانية في الاسلام "1975، وكذا كتاب الباحث المغربي عبد الكبير الخطيبي بعنوان "الاسم العربي الجريح" 1980، وليس غريبا أن تشهد السّاحة العلميّة والأدبيّة في الوطن العربي حاليا تناميا ملحوظا للدّراسات والإصدارات حول هذا الموضوع الجذّاب لاسيما ما تعلق منها بالدّراسات الأدبيّة والأعمال الرّوائية.

### 4- إشكالية الخطاب الذّكوري في ثقافة المجتمع الجزائري:

إن الخوض في مسألة الدّلالات الرّمزية لحضور الجسد الأنثوي ضمن الخطاب الذّكوري في المجتمع الجزائري لا يمكن أن تُفهم بمعزل عن تشريح المرتكزات الثّقافية التي تؤطّر هذا الخطاب، باعتباره أحد السّمات المميّزة للثقافة الجزائرية، سعيا لفهم الخلفيّات التي ساهمت

في هيمنته ومركزيته، بمقابل هامشيّة الخطاب الأنثوي، لفك إشكالية لماذا هو خطاب ذكوري وليس خطابا أنثويّا؟ الأمر الذي يحيلنا إلى الحديث بشيء من الاختصار عن المعنى الذي نقصده من ثقافة المجتمع الجزائري، والجدير بالإشارة ضمن هذا السّياق أنه لم يخضع مفهوم للتّعريفات المتعدّدة والمتشعّبة ومن زوايا مختلفة مثلما خضع له مفهوم الثقافة، بفعل حضوره ضمن كافة التخصّصات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، باتّخاذه لمسارات جمّة وفقا للسّياقات التي ورد ضمنها، وبذلك فهو لا يخلو من الالتباس والغموض في أحيان كثيرة.

غير أنّه ينبغي التّمييز بجلاء بين نمطين أساسيين من الثّقافة وهما الثّقافة العالمة، التي ترمز إلى المعارف العلميّة والفنّية والأدبيّة للفرد داخل المجتمع وهي من اختصاص النّخبة المفكّرة (Bonnewitz, p .1997 :15)، والثّقافة الشعبيّة التي تتخطّى حاجز الطّبقات وتتخطّى الحدود الاجتماعية القائمة بين أهل المدينة والرّيف وتخترق كتلتي المتعلّمين والأمّيين، وهي إذن تتجاوز أشكال الحصر والتّحديد، تنتشر انسيابا أو قسرا، مشكّلة ذهنيّة ثقافية تتميّز بالصّلابة والتّماسك (عماد، ع. 2006: 137).

فالثّقافة الشّعبية وفق هذا المنحى هي أشكال السّلوك المكتسب الخاص بمجتمع أو جماعة معيّنة، الذي يتجلّى في مجموعة من القيم والمعتقدات والتصورات والتمثّلات للموضوعات المختلفة، والتي تبرز في عدد من السلوكات التّعبيرية المباشرة وغير المباشرة، كما تتمظهر في عدد من الممارسات المادّية والمعنوية. والمتصّفح لتاريخ الثّقافة الجزائرية المعاصرة يجد أنّها ثمرة تمازج لمجموعة من الثّقافات على مر الأزمنة الطّويلة والمتعاقبة، من أصول إفريقية ومتوسّطية وعربية إسلامية، انصهرت في بوتقة واحدة وشكّلت ما يعرف بالثّقافة الجزائرية من خلال عاملي التّراكم والانصهار. ولا شك أن الثّقافة الجزائريّة في هذا تتقاطع وتشترك في سماتها وملامحها العامة بفعل مجموعة من العوامل الآنفة الذّكر وثقافات البلدان العربية المغاربية أو ما يعرف بمنطقة شمال إفريقيا، وتعدّ القيم من أهم الجوانب التي تعمل الثّقافة على غرسها في المجتمعات لكونها ـ القيم- تعدّ في نظر الأنثربولوجيين إحدى أهم الملامح الثّقافية (Bonte, p et Izard, M. op;cit:733)، كما أن السّلوك أو الممارسة تتأثّر

بنوعية القيم التي يحملها الفرد، والقيم هذه تشكّل جزءا مهمّا من آرائه ومبادئه وأفكاره العامّة، التي يحملها عن الحياة بشكلها الشّمولي والتّفصيلي (محمد الحسن، إ. 1990: 90).

ولا شك أن الخطاب الذّكوري باعتباره موروثا قوليا شفويا، يعدُّ أحد أوجه هذه القيم المتفرّعة عن القيم الذّكورية، باعتبارها نسقا من العلاقات يقوم على الطّاعة والخضوع للطّرف المُهيمِن وهو الذّكر، على حساب الطّرف المُهيمَن عليه وهو الأنثى، ممّا أسهم في إنتاج نموذج تراتبي يُقرّ بسلطة الفضاء الذّكوري على الفضاء الأنثوي، الذي يتغذّى على فكرة دونيّة الأنثى وعدم أهليتها للانفلات من الوصاية الذّكورية وممارسة سلطتها على ذاتها.

وممّا لا شكّ فيه أن القيم الذّكوريّة المترسّبة في اللاّشعور الجمعي التي رسّختها الثّقافة الشعبية في المجتمع الجزائري وغيره من مجتمعات دول المغرب العربي على وجه الخصوص، التي تتقاطع معه في بعض السّمات الثّقافية بفعل مجموعة من العوامل التاريخية والاجتماعية، إنّما تتكئ على رصيد معتبر من الأفكار المتراكمة في الكتب والمدوّنات التّراثية، كما تتغذّى على المعتقدات والتصوّرات التي تحتفظ بها الذّاكرة المجتمعية الشفوية.

إن تجلّيات الهيمنة الذّكورية كانت وراء إقصاء الأنثى من الخطاب، فلم تحتفظ لنا الثّقافة الشّعبية الجزائرية والنّصوص التّراثية التي تغذّيها بأي شكل من أشكال الخطاب الأنثوي، عدا بعض النّصوص المقتضبة واليسيرة من الأشعار الغنائية النُّسوية ذات المغزى الإحتفائي، وبمقابل خلو المدوّنات التّراثية والذّاكرة الشّعبية من نماذج من الخطاب الأنثوي، فإنّه على نقيض ذلك إذ تزخر الذّاكرة الشّعبية بكم معتبر من أشكال الخطاب الذكوري، لا سيما ما تعلّق بالأنثى.

فكانت ـ الأنثى ـ بفعل الخلفيّات الثّقافية المنتجة للقيم الذّكورية، موضوعا جذّابا للخطاب الذّكوري مشوبا بالحيطة والحذر والتوجُّسِ. فلا غرابة أن يجد الباحث في نصوص الأمثال الشعبية الجزائرية الخاصّة بالمرأة ـ باعتبار الأمثال أحد أهم أشكال الخطاب الذّكوري- أن النّصوص التي تمدح المرأة وتعترف بقيمتها الاجتماعية والثّقافية قليلة مقارنة مع النّصوص الدّالة على الطّابع السّلبي والاحتقاري والتّدنيسي للمرأة (سعيدي، م.2000 : 146).

5-الجسد الأنثوي وعبء التّمثيل الرّمزي:

لقد انطلقت الأنثربولوجيا الرّمزية نحو هدف محوري وجوهري، وهو دراسة الثّقافة بصورة تتّفق وطبيعتها الرمزية، وفهم المجتمع وثقافته من خلال دراسة الرّموز أو الأنساق الرّمزية، والكشف عن المعاني التي تتضمّنها تلك الرموز، على اعتبار أن الإنسان لا يتميز بنشاطه التّقني وحسب ولكن بنشاطه الرّمزي كذالك، بوصفه الباني لعالم الرّموزبدلالاتها المختلفة، ويتميز الجسد الأنثوي بحضور قوي داخل الفضاء الثقافي الرّمزي العالمي، كما هو الحال بالنسبة للثّقافة الجزائريّة المنتجة لمعان رمزيّة مكثّفة حوله، والملاحظ أن عبء هذه المعاني وتمثيلاتها يقع بشكل عام في الثّقافة الجزائرية على كاهل المرأة.

بحيث يتم اختزال التّعبير عن الانتماءات المختلفة حتى الجغرافيّة منها، وتمثيلات الوضع الاقتصادي والعقائدي والأعراف وكرامة الرجل وشرفه كل ذلك يتم اختزاله في جسد المرأة، وحتى كرامة الوطن يُعبّر عنها مجازيا من خلال جسد المرأة، فإذا احتلّ الوطن أو اغتصب فهو كالاغتصاب لجسد المرأة، فلا يُربط وضع الوطن مجازا بالرجل بقدر ما يربط بالمرأة، فيعبُّر عن هذا التَّفويض بعبء التّمثيل الثّقافي والرّمزي الذي تحمله المرأة على عاتقها. ويمكن ضمن هذا السّياق رصد مجموعة من الدّلالات الرّمزية للجسد الأنثوي في الخطاب الذكوري للمجتمع الجزائري.

**أ- الجسد الأنثوي المسكوت عنه**: إن صلاحيات الهيمنة التي اكتسبها الخطاب الذّكوري بشتّى أشكاله ومواضيعه من الثقافة الشعبية، ليست موزّعة بالتّساوي بين جلّ الموضوعات، بل لا تمتلك نفس حظوظ الجرأة في التّناول والاختراق، فبرغم هيمنة القيم الذّكورية التي تتيح هامشا كبيرا من الحرّية في إبداء بعض المواقف، فإن هذه القابلية ليست متاحة في أغلب الحالات، إذ تبقى الثّقافة الشعبية بإرثها الرّمزي استنادا إلى مرجعيّتها العرفيّة والدّينية تمارس حظرا ورقابة صارمة على بعض الموضوعات، بوصفها فضاءات هامشيّة مسكوتا عنها لا يجوز الخوض فيها بشكل مباشر، أو من خلال التّصريح بها.

حيث تبقى نقاط الظّل تلفّ الخطاب حولها ولا يشار إليها إلا بالتلميح، ومن ضمنها موضوع الجسد الأنثوي على وجه الخصوص الذي يُعدّ من ضمن الموضوعات المسكوت عنها.

فابداء أي اهتمام مباشر بالجسد الأنثوي في الخطاب الذّكوري في المجتمع الجزائري لا يمكن أن ينظر إليه إلا ضمن سياق الشّجب والامتعاض كما يجلب نقمة المجتمع، بوصفه خروجا عن الأخلاق التي تسوّق لها الثّقافة الشّعبية العرفيّة، وباعتباره شكلا من أشكال الزّيغ والانحراف عن الموروث القيمي الذّكوري أو مساسا بالأنا الذّكوري كنموذج سلطوي نزيه وفق التّصور الثّقافي السّائد.

الذي يَفرض على الذّكر صرامة في التّعامل مع الطّرف الآخر ـ الأنثى- ويرفض إبداء أي ميول عاطفية وجنسيّة تجاه الجسد الأنثوي من خلال الخطاب المباشر، ولا تتمّ الإشارة إليه إلا باستخدام الدّلالات والإيماءات الرّمزيّة من خلال توظيف الآليات التّعبيرية التي تنطوي عليها اللّغة باستثناء "حب الأم البريء لابنها هو الذي يحصل التغنّي به أمام الملأ" (شبل، م.2007: 62).

**ب- الجسد الأنثوي المدنّس**: إن الاطّلاع على المعاني الرّمزية في الثّقافات المختلفة يوصلنا إلى حقيقة مفادها أنه رغم اختلاف المجتمعات وفق انتماءاتها الدينية والإثنية، ووفق تركيباتها الاجتماعية فإنها تتميز بشيوع دلالات ومعان رمزية متشعّبة، تتماشى والخصوصيّة الثّقافية لكل مجتمع، فالثّقافة تخلق الرموز وتحدّد وظيفتها ومن هنا تختلف الثّقافات والمجتمعات في الرّمز المستخدم للشّيء الواحد إلا أنها لا تختلف في الدّلالة الرّمزية (جاد الله عبد المنعم، م.1997: 177).

وصفة المدّنس هي إحدى الدّلالات الرّمزية التي يوصم بها الجسد الأنثوي من خلال الخطاب الذّكوري في المجتمع الجزائري، والمدنّس يحمل نوعا من التّعارض مع المقدّس، على اعتبار أن المدنّس هو ما يقابل الخبيث في عمومه (الزاهي، ن.2005: 29)، فالجسد الأنثوي في المخيال الذّكوري لصيق بالإغواءات والفتن، المقرون بالخطيئة والزّلل، فهو مبعث لشهوة النّظر، ودافع لممارسة الجنس النّاقل من فضاء الطّهارة المقدّس إلى فضاء الإغواء المدنّس، وهو كذلك مصدر للأقذار في فترتي الحيض والنّفاس.

الأمر الذي ولّد مجموعة من التّعابير المتداولة في الخطاب الذّكوري، حينما يُشار إلى الفضاء الأنثوي، أو يرد ذكر المرأة عرضا، ولو تعلّق الأمر بالزّوجة أو الأخت، ومن ضمن الصّيغ الواردة قول الرّجل حينما يخاطب آخر عن زوجته، أو أي امرأة أخرى باللّهجة الجزائريّة

**"المرا حاشاكم"**، أو **"المرا أكرمكم الله"**، أو **"لمرا عفاكم الله"**، ولا شكّ أن هذه الصّيغ الواردة إنما تعبّر بشكل صريح عن رمزية المدنّس اللّصيقة بالفضاء الأنثوي في الخطاب الذّكوري.

ج- **الجسد الأنثوي كأداة للعنف الرّمزي**: إن الحديث عن الجسد الأنثوي كأداة للعنف الرّمزي من خلال الشّتم، إنّما هو بحث في شكل من أشكال الخطاب الذّكوري، الذي يدرجه الباحث مالك شبل ضمن الكلام الفاحش، باعتباره جزءا من تلك الدّائرة الكبيرة التي تضم بداخلها الثّقافة الشفاهية (شبل، م. المرجع السابق: 61)، لكون الشّتم يعد أحد أوجه العنف الذي يتجلّى في مظهرين أساسيين، وهما العنف اللّفظي المباشر، والعنف اللّفظي الرّمزي باعتباره عنفا غير مباشر، أما غاياته ـ الشّتم- فهي تختلف باختلاف وضعية الشّاتِم تجاه المشتوم، سواء بغرض الدّفاع ورد الاعتبار، أو بغرض عدواني للازدراء والتّحقير والتّهكُّم والحطِّ من القيمة، والعنف بشكل عام هو نوع من أنواع الصّراع الاجتماعي.

إن الاتِّكاء على الدّلالات والإيحاءات الرّمزية التي شكّلتها الثّقافة الشّعبية، من خلال الاستعارة الرّمزية للجسد الأنثوي لممارسة العنف الرّمزي بتوظيفه كأحد الأدوات الرّئيسية لهذا العنف، هو بمثابة اختزال للمرأة ككائن اجتماعي في جسدها كقيمة ماديِّة، وهو تعبير صريح عن تمايز الفضائين الذّكوري والأنثوي، بازدراء الفضاء الأخير من خلال الاغتراف من المخزون الرّمزي الذي ينطوي عليه الجسد الانثوي إرضاء لنوازع نفسية تترتّب عن الغايات المرجوّة من العنف الرّمزي الممارس والصّادر من الشّاتِم تجاه الآخر المشتوم.

ويوظف الجسد الأنثوي كأداة للعنف الرّمزي وفق صيغتين، فبالنسبة للصّيغة الأولى فهي تتمحور حول استغلال الصّفة أو الموقف اللّصيق بالجسد، من خلال السلوك الجنسي الممارس خارج الأطر العرفية الرّسمية، من قبل أو على الجسد الأنثوي سواء كضحية أم كجانٍ، بوصفه سلوكا مستهجنا اجتماعيا، وهدفه الرّئيسي الوصول إلى مبتغى الشّاتِم للمشتوم، بتوظيف هذه الصّفة من خلال تأثيم الجسد الأنثوي، باستغلال علاقة القرابة التي تربطه بالمشتوم، فهو بمثابة الجسد الفضيحة والجسد العار.

فيقال للمشتوم أنت: **"ابن فلانة كذا"**، أو **"أخ فلانة كذا"**، أو **"أبو فلانة كذا"**، ويمتدُّ مجال الشّتم ليشمل الإطار الجغرافي السّكني للمشتوم، إذا كان الشّاتم ليس من منطقة المشتوم، وهذا الأخير لا تربطه علاقة قرابة بالجسد أداة الشّتم، فيقال للمشتوم أنت **"من منطقة فيها كذا"**، ووفق هذه الصّيغة الآنفة الذّكر فالفرد الذي يُفترض أن يعتزّ بانتمائه العائلي، والمجتمع الذي ينتمي إلى مجاله السكني، نراه في هذه الحالات وفق إطار الثقافة العرفيّة المهيمنة على تصوّراته، وتصوّرات محيطه متنكّرا لانتمائه، متبرِّءا من قرابته، خائفا خجلا من التّشهير به.

أما الصّيغة الثانية، فهي تركيز الشاتِم على عضو خاص بالجسد الأنثوي، المتمثّل في الجهاز التّناسلي، باتّخاذه أداة شتم موجّهة للمشتوم، وكأنّ العضو الأنثوي فضيحة بذاته، وتكون حدّة هذا العنف الرّمزي إذا كان موجّها للمشتوم من خلال تركيز الشاتِم على جسد الأم، ثم تأتي في المرتبة الثّانية الأخت والزّوجة، ووفق هذا السياق يرى الباحث مالك شبل أنّ "الفُحش الكلامي الأشدُّ إيلاما هو الموجّه إلى الأم... فهي مقدّسة ومبجّلة من قبل هذا الذي يجعلها عرضة للسُّخريّة في فُحشه اللّفظي، الأمّ هي إذن في الوقت نفسه قطب رحى المجتمع والهدف المفضّل للكلام الفاحش" (المرجع نفسه: 73)، ثم يتسائل لماذا الأم؟ ليجيب "..في مجتمع أبوي قائم على قيم الفحولة تكون شخصية الأم هي التي تؤطّر الفضاء الدّاخلي... وهو ما يعني فضاء المقدّس، وعند انتهاكه تنزع منه هذه القدسيّة، لأن الفّحش الذي ينتهكه يستهدف معماره الحميمي ونقطته المحوريّة المتمثّلة بالأمِّ (المرجع نفسه: 73).

**الخاتمة:**

في نهاية هذه المداخلة الموسومة بالدّلالات الرّمزية لحضور الجسد الانثوي ضمن الخطاب الذّكوري في المجتمع الجزائري، يجدر بنا الإشارة الى مجموعة من النقاط:

- إن الجسد يعدُّ من ضمن الموضوعات التي لا تزال بحاجة لدراسات جادّة ومستفيضة من زاوية أنثروبولوجية في الوطن العربي، تُستثار فيها بعض المسائل الهامشيّة والمسكوت عنها.

- برغم الحظر الظّاهري الذي تمارسه الثّقافة الشّعبية على الخطاب حول الجسد الأنثوي إلاّ أن هناك انفلاتا خفيّا للتّعبير عنه بأشكال رمزّية.

- إن التّصوّر العام للجسد الأنثوي في المخيال الجمعي للمجتمع الجزائري هو ضحيّة لهيمنة القيم الذّكورية التي تتغذّى على الثّقافة الشّعبيّة.

- إن الدّلالات الرّمزيّة التي اقتصرنا على ذكرها في مداخلتنا هذه، ليست سوى نماذج ضئيلة من الموروث الرّمزي الذي يستبطنه موضوع الجسد.

## قائمة المراجع:

(1) ارني (بيار)، إثنولوجيا التربية، ترجمة عدنان الأمين، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1992

(2) جاد الله عبد المنعم (منال)، الاتصال الثقافي، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1997.

(3) حاج مراد (مولاي)، مكانة التحقيق الميداني في الدراسات الأنتروبولوجية، وهران، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، 2002.

(4) سعيدي (محمد)، المثل الشعبي الجزائري مقاربة بنيوية، أطروحة دكتوراه، قسم الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2000.

(5) سنوسي (صليحة)، إحصاء مناقشات رسائل الدكتوراه والماجستير بقسم الثقافة الشعبية بجامعة تلمسان، مجلة التراث، وهران، المركز الوطني للبحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، العدد الخامس، 2005.

(6) شبل (مالك)، الجنس والحريم روح السراري، ترجمة عبد الله زارو، المغرب، إفريقيا الشرق، 2007.

(7) الزاهي (نور الدين)، المقدس الإسلامي، المغرب، دار توبقال للنشر، ط1، 2005.

(8) عماد (عبد الغني)، سوسيولوجيا الثقافة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

(9) لوبروتون (دافيد)، أنثربولوجيا الجسد والحداثة، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، 1997.

(10) المستاري (الجيلالي)، الجسد والمقدس، مجلّة إنسانيات، وهران، المركز الوطني للبحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية، السنة العاشرة، العدد 31، جانفي- مارس، 2006.

(11) محمد الحسن (إحسان) ، التراث القيمي في المجتمع العربي بين الماضي والحاضر، مجلة دراسات عربيّة، بيروت، دار الطّليعة، السنة السادسة والعشرون، العدد 9،1990.

12) Bonnewitz (patrice), la Sociologie de Bourdieu, paris, puf, 2éme éd, 1997.

13) Bonte (pierre) et Izard (Michel), dictionnaire de l'ethnologie et de l'anthropologie, Paris, PUF, 2 édit, 2002.

14) Dekhil (Ezzedine), corps possedes corps en transe, Tunisie, sahar, 2000.

15) LE Breton (David), Tatouages et piercings un bricolage identitaire, revue sciences humaines, Paris, N° 132, Novembre, 2002.

16) Lombard (jaque), introduction à l'ethnologie, Paris, Armand Colin,1999.

17) Lucas (Philipe) et vatin (Jean Claude), l'Algérie des anthropologues, Paris , François Maspero,1975.

(18) Trarvaillot (yves), le corps vu par les Sciences sociales, revue Sciences humaines, Paris, N°132, Novembre, 2002.

# Le marché et la tribu

✍Ait Mouloud Nacer

Attaché de recherche au : C.N.R.P.A.H

**Le marché traditionnel et le renouvellement permanent de la structure tribale kabyle**

L'ethnologie et l'anthropologie coloniales ou postes coloniales ont tendances à limiter les déroulements de la vie et de l'organisation sociale kabyle d'un côté, au sein de la structure villageoise avec ses différentes substructures à savoir le « kharouba », « adhroum », les familles et leurs différentes assemblées respectives ; de l'autres à toutes formes d'alliances qui se lient est se délacent en dehors de la frontière du village, soit avec les voisins de la tribu ou autres ; donnant ainsi une variété illimitée d'alliances. C'est dans, bien sur les villages que, pour les tenants des ses études que ces alliances ont lieu car elles sont souvent encadrées et se déroulent sous la bénédiction d'un chef religieux ; un « cheikh de zaouia » ou l' « imam du village » ou encore un quelconque vieillard détenant la « baraka » par son descendance maraboutique et qui représente les garants moraux.

Le marché hebdomadaire est la partie cachée, ignorée dans cette quête de connaissance sur ladite société. Il est à signaler que ce dernier n'est pas une structure sociale durable et permanente, puisque il se tient presque dans un espace neutre et pour une durée éphémère ; une demie journée pour la plupart et rarement pour une journée entière quand son importance est sensible.

**Le marché du Djemaa :**

Ce marché se tenait tout le Vendredi, il était selon Marcel REMONT l'un des marchés les plus importants en Algérie, après celui d'El Harrach. Il remonte d'après les témoignages et les histoires et anecdotes hérités dans la région, à l'époque Ottomane. Il

se situe à la vallée de la rivière qui prend son nom ; occupant les terres du cheptel des tribus importantes à savoir ; celle des « Ath Menguellet », « Akbyle », « Ath Attaf », « Ath Boudrar », « Ath Yani » et les « Ath Ouacif ». Ce marché a cessé de fonctionner juste après le déclenchement de la guerre de libération en 1954 ; les combattants algériens et les autorités coloniales ont interdit la fréquentation de ces lieux pour que chacun mène sa politique et son combat.

**la fin des tribus comme centre d'organisation sociopolitique de la Kabylie :**

Certaines études continuent à observer la tendance selon laquelle la tribu prime sur le village ; et que l'existence et l'organisation de ceux-ci est déterminée par celle de la prière ; pour « Youcef ALLIOUI », par exemple, les villages Kabyles continuent à vivre au rythme de leurs « archs »[(1)].

Pourtant une lecture qui remonte bien au Moyen Age, celle d'Ibn Khelndoun nous montre que les luttes pour le pouvoir qui a caractérisé son époque et qui a occasionné une instabilité politique sans égale, au Maghreb à fini par anéantir les plus grandes tribus de l'époque, et cela le fait que la tribu le moteur de cette luttes tandis que l'esprit de la cohésion connu sous l'appellation de la «Assabya » était le nerf de la mobilisation, de la conquête, de l'avènement de l'Etat, et sa perte aussi du fait de sa désintégration suite à son vieillissement et la tombée de l'Etat dans le luxe, l'injustice et l'immoralité . Cette lutte pour le pouvoir a entraîné et impliqué à travers le temps toutes les tribus qui s'éteignirent l'une après l'autre. Il serait permis de conclure que la lutte a cessé avec l'épuisement de toutes les tribus ayant marqué le Grand Maghreb.

Le village est devenu donc le centre de l'organisation de la société maghrébine. Ce que confirme d'ailleurs Camille LACOSTE DUJARDIN dans son étude sur les événements de la Kabylie en affirmant l'anachronisme du référent à la tribu puisque

(1)Youcef ALLIOUI, Les Archs tribu berbère de Kabylie_ histoire, résistance, culture et démocratie. Paris. Ed. L'Harmattan. 2006 .p.31

c'est le village qui demeure la constance ; tandis que la tribu est variante[1]. Les anecdotes et les petites histoires sur la formation des « archs » fut l'ancienne commune mixte de Djurdjura le montre bien. Les vieux racontent, et cela ne remonte pas loin, que par exemple le village d'« Agni Netslent » , dont Hanotaux a étudié le « kanoun » fut parti de la tribu d' « Akbyle » ; tandis que le village d' « Ait Selan » appartenait a la tribu voisine ; celle d'« Ath Bouyoucef », pour des raisons de guerre probablement on échangea les deux villages ; quoi le parlé des deux villages respectifs correspondait à leur appartenance première tandisque leurs situations géographique les rattachent* à leur seconde appartenance. Les tribus voisines surtout celle des « Beni Yenni », les « Ouacifs » ont connu un remaniement constant. Ces deux tribus voisines se donnaient constamment à des guerres sanglantes et sans relâche pour des histoires de frontière, de transgression de la propriété de l'autre ; des villages sont conquis puis repris a chaque fois par les deux. On nous raconte aussi l'existence d'un certain « Arch » qui faisait l'équilibre entre ces deux voisins ennemis ; celui-ci est connu pour certain sous le nom de l' « Arch Ath Bethroun » chez les autres l' « Arch Ath Belkacem » les villages qui le composaient une fois vainque par les deux premières avec la complicité de la tribu des « Ath Boudhrar » furent repartis entre ces trois tribus.

Pourtant le referant à la tribu et le tribalisme ne fut pas épuisé pour autant, quoique les anciennes généalogies furent dispersées à travers le territoire de la Kabylie comme les « Ath Kaci », les « Ath Kaid »… etc. D'autres sont inventés , et inventé en permanence selon les enjeux politiques, économiques…

Le village est devenu donc le centre de toute les alliances mais ses villageois iront ils annoncer leurs alliances d'un village à un autre ? cela est absurde en considérant l'organisation et ce que la morale et le code d'honneur kabyle.

Deux auteurs représentant deux orientations différentes et deux situations historiques et rivales montraient pour autant l'importance des marchés pour l'organisation sociale Kabyle ; la première remonte au debut de la colonisation ; aux

(1)Camille LACOSTE DUJARDIN,

moments où la France convoitait avec hésitation la conquête si redoutée de la Kabylie, est celle de TOCQUEVILLE (Alexis) [1]et pour qui la domination de la Kabylie commencera par la main mise, la domination et le contrôle des marchés qui sont le nerf économique , social de cette région.

Le deuxième argument nous vient, et il n'est pas le seul, d'un contemporain dont une étude sur une tribu berbère les « Beni Kaid »[2] montre comment est ce que ces petites républiques autonomes, qui constituent la Kabylie, se lient entre elle à travers un réseau de marchés qui sont le seul lieu de contact entre les habitants de celles-ci.

**Les caractéristiques du marché :**

Dans une étude précédante publiée dans une revue universitaire, rédigée en langue arabe[3], j'ai essayé d'énumérer quelques caractéristiques rassemblées de quelques études ethnologiques dont je cite, entre autre, celle de Hanotaux et Letourneau[4]sur les traditions de la Kabylie. Ces deux auteurs nous tracent les conditions géographiques et physiques pour l'établissement d'un marché et qui bien sur sont dicté par les spécifiés climatiques et géologiques de la région tout en s'harmonisant avec les croyances païenne et musulmanes de ses berbères.

1ère condition la neutralité : le marché doit se tenir dans des terres neutres n'appartenant à aucun village, voir à aucune tribu ; il revient, par contre à n'importe quel citoyen de s'y rendre même s'il n'appartient pas aux tribus avoisinantes

2ème condition : le marché doit se situer auprès d'une source ou un cours d'eau pour ravitailler avec ce précieux liquide les hommes, les bêtes et en faire usage pour l'hygiène et nettoyage notamment lors de l'abattages des bêtes destinées aux boucheries du marché.

(1) voir, TOCQUEVILLE (Alexis). Sur l'Algérie. Paris. Ed. Flammarion. 2003

(2)BENOUNE (Mahfoud). El Akbia, Aller, O.PU., 1985

(3) AIT MOULOUD NACER. L'importance des marchés dans la

(4) HANOTEAU et LETOURNEUX, La Kabylie et les coutumes kabyles. T2. Alger. Ed. Augustin CHALLAMEL.1889

3ème conditions : le marché doit se situer aussi à proximité d'une clairière ou bois cela permettra au gens de si rendre pour s'y abriter de la chaleur de l'été et pour tenir à l'occasion des rencontres et des réunions de villages de tribu ou de confédération selon l'importance du marché d'un côté et celle de l'événement ou l'ordre du jour qui les rassembles de l'autre.

4ème condition, et qui ne sera pas la dernière même si nous n'énumérons que ses quatre, est la proximité lieu ou d'une tombe d'un saint qui veillerait sur le calme et la prospérité du marché, c'est ce qui fait la sacralité du marché qui se confond avec celle du saint. La violation de la tranquillité des lieux ou la provocation de joutes ou de rixes entre les individus ou les groupes est une violation de la juridiction du saint ; le coupable portera ainsi la malédiction qui retombera en malheur sur ses biens ou sur les membres de sa famille.

Ces quatre conditions nous donnent, en ajoutant un fait important selon lequel le marché se tient en un jour de semaine et ce jour ne doit pas être le même jour où le marché se tient dans les tribus voisine, à moins que des rivalités soient provoquées et que l'une des tribus pour arrêter de fréquenter le marché voisin décide d'ouvrir un marché à elle-même dans son territoire le même jour que sa rivale pour obliger ses citoyens à ne plus s'y rendre à côté. Cela n'arrive, bien entendu, que dans les moments de tensions et de guerre ; une fois la paix retrouvée, le marché occasionné disparaitra.

Toute fois il faut noter que le marché est détaché du village et de la tribu ; c'est un espace relativement autonome car il se tient loin des villages et des tribus ; si les tribus et les villages sont cotonnés sur la crête des collines, le marché se trouve dans le pied de ces dernières ; dans les petites vallées à proximité des rivières, ce qui est le cas du marché des « Ouacifs », du « Djémaa », de « Boghni » ;comme il se tient aussi sur des terres mitoyennes des villages, le cas du marché de « Michelet », de « Larbaa Nath Irathen » . Et cela biensur pour de multiples raisons. Si le village et la tribu sont synonymes chez les kabyles de l'intimité, puisque ils n'ont affaire qu'à des gens de la même descendance ; le marché, quant à lui, est le lieu où on traite avec l'étranger, donc, pratiquement avec

l'inconnu ; la prudence est de mise, on ne peut pas prévenir ou prédire ce qui pourrait se passer dans un tel espace ; surtout que c'est un espace de commerce qui attire des gens de toutes trempes ; qui ne viennent pas au marché avec les mêmes intentions. Les rapports qui lient ceux qui rentrent, surtout dans des relations commerciales, sont des rapports de compétitions, où chacun fait état de son savoir à déjouer les ruses de l'autre, où chacun montre ses talons ; ses qualités morales et intellectuelles pour persuader, séduire et produire des effets sur son interlocuteur. Il se trouve qu'il y a par moment des altercations qui conduisent parfois à des joutes entres eux.

Le type de solidarité (solidarité qu'on peut qualifier de mécanique puisque elle se base sur les liens de sang) qui lie les kabyles ne permet pas à un individu d'apercevoir son frère ou voisin ou encore un élément de sa tribu se battre avec un étranger sans qu'il se mêle à la bataille ; c'est une question d'honneur qui stipule qu'il faut assister son prochain aussi fautif qu'il soit ; ce qui fait que les bagarres et les joutes entre voisins (villages et tribus confondus) sont une chose fréquente. Il y a où les affrontement mènent même à l'usage des armes ( incident qui s'est produit dans un petit marché nommé « El Had aouena » qui se tenait dans le temps au bord de la rivière reliant la tribu des « Ath Attaf » et celles des « Ath Boudhrar » qui a justement commencé avec un désaccord entre deux individus appartenant l'un à la tribu des « Ouacifs » et l'autre à la tribu des « Ath Attaf » autour d'un quelconque commerce, à la bagarre des coups de feu se sont fait entendre au moment où des marchands revenaient d'un long périple commercial et s'apprêtaient à rentrer chez eux chacun dans son village ou tribu ; ils se précipitaient vers le marché en étant munis de leurs fusils, laissant leurs montures et les charges au plus jeune d'entre eux. Le résultat ne tardait pas à se répandre dans les contrées voisines ; plusieurs dizaines de victimes. Depuis lors ce marché à disparu ; un autre le remplacera et qui se tiendrait à quelque kilomètres en bas, celui-ci aussi s'éteindra quelques mois ou quelques années plus tard, pour les mêmes raisons, fort probablement, pour céder la place à un marché plus important celui du Djemaa).

Le marché représente un risque permanent, un danger pour le salut de la tribu et du village puisque il est synonyme aussi de l'anarchie(*); c'est aussi un milieu du désordre incompatible, sur ce plan là, avec le milieu, l'ordre, la mesure, la règle qu'est le village ou la tribu. Ces derniers vivent aux risques hebdomadaires qu'occasionne le déroulement du marché. Ce n'est pas étonnant que le jour du marché tout les membres masculins âgés s'y rendent pour prévenir et contenir les déviations probables, pour assister les siens dans toutes les affaires qui se passent, soit de nature commerciale, financière, relationnelle, règlement de compte quelconque. On ne laisse pas un des siens se faire avoir par un étranger, lors d'une transaction, ou se voir maltraité par quiconque sans y intervenir ; l'honneur, le règlement des villages et des tribus y obligent. C'est pour cela que tout petit incident qui puisse arriver peut verser dans une tuerie sans merci. Ce ne serait pas prudent de tenir ces poudrières à proximité des villages et des tribus.

Ce n'est pas par pure irresponsabilité ou parce qu'il sont contrains, et encore moins penser que c'est par déterminisme culturel ou économique que les Kabyles organisent et entretiennent de tels espaces ; c'est par, aussi, défi à eux même, puisque c'est le lieu où on peut, où c'est permis dans une certaine mesure de tout remettre en cause l'ordre , les lois, le mode de gouvernance et ceux qui détiennent le pouvoir provisoire ; c'est ce qui permet aux structures sociales, aux instituions, aux règlement de s'assouplir et de se renouveler ; ce qui les rajeunisse et actualise d'avantage. De même si cet espace est synonyme de danger et d'anarchie ; ces aspects sont consentis du moment que c'est par eux que se réalise la régulation, l'équilibre, le rajeunissement des structure sociales…

**Le marché et la vie quotidienne dans les villages :**

Si la vie quotidienne au village est régulée au terme du travail des champs de l'aurore au couché du soleil, pendant les saisons agricoles de quelques travaux artisanaux et autres. Et si l'ordre et la réglementation ainsi que ses normes imposent la résignation, la restriction et la droiture… etc. le jour et l'espace du marché permettent un peu de

(*)Le mot souk, équivalent en français au mot marché, signifie aussi la confusion, la démesure, la mêlée, la non règle, l'anarchie… etc.

s'éloigner de cette pression et de gagner quelques moments de répit et de détente hebdomadaire en se rendant dans le café de fortune du marché et s'amuser avec les amis autour d'une tasse de café ou de thé accompagné des fois d'un beignet ; retrouver les vieilles connaissances ; se rendre chez le coiffeur du marché et y partager les dernières anecdotes tout en aménageant sa coupe et son visage, assister aux différents spectacles de musique « Iferahen »(**); poésie ; contes, chants religieux « amedeh ». Il y a ceux aussi qui s'adonnent aux jeux du hasard et qui font des paris et jouent pour de l'argent tout en s'amusant et amusant l'assistance qui les entoure et qui vient, généralement s'enquérir qui serait le gagnant.

Le marché permet de retrouver, de même, son meilleur ami, choisissant un coin, un peu loin de la mêlée, de préférable sous un arbre et surtout en été, pour dénouer son petit sac de secret et le concerter sur une affaire sérieuse, lui demander conseil sur une décision grave à prendre et qui va de l'avenir de son foyer (exemple trouver une femme pour son fils qui conviendrait à la famille ; sur la vente ou l'achat d'un champ, d'une monture ; d'un voyage à accomplir… etc.). On retrouve au marché, à la même occasion, ses proches et parents, des autres villages ; on s'enquit de leurs nouvelles, de leur santé, et de ce qui leur advient. C'est tout le monde qui a un oncle, un grand parent, une sœur, des neveux dans un village, ou dans les villages voisins, et le marché est la meilleur opportunité (sans dérangement ni gène qu'occasionnent les déplacements vers d'autres foyers, et cela en terme financier, en terme du temps, distance) pour s'informer.

Quant aux affaires générales du village, elles ne se renferment pas seulement aux frontières de celui-ci ; elles débordent à chaque fois et de façon ordinaire pour être débattues au niveau des assemblées régulières, qu'occasionne la rencontre des sages, les responsables des villages et qui choisissent la clairière qui avoisine le « souk ». Il arrive que cette gens ne se déplace au marché que dans l'unique préoccupation de régler un

(**) Genre de gourou Kabyles consistant en un flûtiste jouant « la ghita » et des percussionnistes jouant du « tbel » et chassent les mauvais esprit ou ils passent tout en lançant de bénédiction pour l'assistance

litige ou un différent qu'on n'a pas su arranger au village, ou une affaire grave et urgente qui mettrait en péril la vie des gens. Ils se mettent en contacts avec les sages et les responsables des villages dont les habitants fréquentent le marché et dont les affaires du dit villages ne sont pas étranges. Des liens de parentés et de brassages unissent étroitement ces villages, comme on l'a signalé en haut pour ce qui concerne les individus ; ce qui renforce la souveraineté de cette assemblée.

Il n'y a pas un temps qui délimite le début des séances ou d'audience celui de leur fin. Encore moins le temps que doit prendre une affaire. Le début est déterminé par la gravité de la question en premier lieu, et l'arrivée de ceux qui vont siéger et qui sont conditionnés par les aléas du temps de la compagnie et des moyens de transport qui se résume à la qualité de la monture, puisque il n y'avait pas encore suffisamment de transport auto. La fin et la durée des affaires sont déterminées par la nature du conflit et les types des hommes qui rentrent en conflit. Il y'a ceux qui ont de l'égard un peu plus poussé envers les sages et il y'a ceux qui ont un égard moins important. Ces derniers compliquent à chaque fois les résolutions et la tache de l'assemblée. L'assemblée veille à rendre à chacun son dû et son mérite.

L'assemblée(*) du marché siège sur toutes les affaires délicates qui peuvent être traitées à son niveau. Les affaires de limites des propriétés sont très récurrentes. Quand deux voisins s'accusent de la transgression des limites ou des frères non satisfaits du partage de l'héritage foncier de la famille et quand le groupe de sage du village échoue dans toute tentative médiation et qu'on l'accuse de partialité à l'un d'entre eux ; on fait recours soit au marabout du village ou le plus célèbre de la région, soit on se rend au marché où on aura pas à douter de l'intégrité de ses gens de bonne foi qui se consacrent à la justice, l'équité et l'égalité dans leur entourage. L'assemblée de sage du marché

(*) Il faut distinguer entre « tajmat » ce qui est une forme de sénat qui légifère et veille sur l'exécution des lois soit au village ou la tribu, et la « tajmaat e-lkhir » qui est une association de sage qu'on sollicite ou qui intervient pour réparer un litige et éviter les querelles et les joutes entre les individus, famille, et villages. Quoi qu'on peut trouver les mêmes membres siégés dans ces deux sortes de « tajmaat » au même temps.

bénéficie de plus de pouvoir que celle du village, elle est plus souveraine qu'elle est à un certain pouvoir ; elle est plus englobante ; couvrant une opinion publique plus large qui lui assure l'inviolabilité de ses résolutions ; on n'ose pas transgresser les décisions et les restrictions d'une telle assemblée puisque on ne peut pas l'accuser de partialité d'un côté, ou de remettre en cause sa souveraineté. Contester ses résolutions c'est voir ses propres droit confisqués, quand on n'est pas affligé de lourdes amendes ou d'exclusion de ce qu'on appelle : « le consensus du village » (loufeq e-taderth) qui fera du forfaitaire un paria parmi les siens.

D'autres affaires, aussi importantes, sont soulevées et traitées avec autant d'intérêt à l'assemblée telle que la mésalliance des familles, la vendetta, l'escroquerie, mésentente sur la vente et l'achat, sur le prêt, l'hypothèque, toutes formes de dépassement qui peuvent donner à des dérives sanglantes ; la fonction de l'assemblée est donc préventive aussi bien que limitative, et répressive, délimitant la portée des incidents qui peuvent surgir ou qui surgissent par-ci par là.

Nous n'allons pas nous étaler longuement sur la modalité du fonctionnement de ces assemblées respectives celle du village ou celle du marché ; mais il faut signaler tout de même que leurs préoccupations élémentaire ne sont pas la morale et la justice autant que l'intégration sociale et la cohésion de ses groupes ; ce qui fait qu'elle foule au pied et transgresse, à toute occasion, les principes justiciers et égalitaires sur lesquels elles se fondent et sur lesquels les kabyles croient être fondées. La quête obsédée de la justice et de l'égalitarisme peut s'avérer très inconséquente pour l'avenir de ces agrégations fragiles que sont les villages ou encore plus les tribus ; qui ne se fondent pas.

Les sages saisissent leur fonction avec des gants, ils ont conscience de la gravité de la situation et de ce que peut impliquer le plus insignifiant incident qui peut surgir au village, l'incident du filou « Fouroulou » qui a poussé sa famille à une joute sanglante avec la famille du vieux « Boussad »[(1)] est si signifiant et récurent chez les Kabyles qui se

(1) FERAOUN (Mouloud), Le fils du pauvre. Paris. Editions du Seuil.1954

soucient plus des histoires de rivalité, la vanité de l'image ou/et de l'opinion des autres, de leur sentiment de l'honneur moins que leur soucis de justice ou d'égalité qu'ils chantent et qu'ils célèbrent dans chaque chanson, chaque poème et chaque conte qu'ils composent ou qu'ils racontent. Nous avons tellement entendu l'histoire de ces familles qui se sont entretuées infiniment à travers les temps passés, à cause d'une feuille de figuier de barbarie tombé dans le champ du voisin ; à cause d'un arbre non désiré situer dans la propriété d'un rivale(*) ; une poule indifférente qui a traversé insouciemment la clôture d'un champ du frère ennemi, un âne en quête de broute drue dans le champ de celui qu'on croit ami et qui n'empêche pas de finir dans les accrochage physique des familles… et combien même le propos venimeux de tiers malveillants embrasent de plus belles la situation ; c'est justement ce qui pousse l'oncle Slimane à faire subir à son neuneu une mort terrible dans la mine(1). Le drame ne s'arrêtera pas là quand « Mokrane » appartenait à la même famille que l'oncle « Slimane » donne la mort à « Amirouche » fils de la première victime(2). Les kabyles ont même un mot significatif pour désigner ses tueries stupide à dimension tragique et interminable : « daâwusu » (la malédiction). Cette dernière peut être expliquée par une sorte de « pêché original » commis par aïeul contre un saint quelconque ou une transgression d'un culte, d'une tradition, ou une norme sociale quelconque ou aussi à un orgueil mal placé envers les siens, les malheureux… etc. le prix à payer se traduit par un châtiment physique morale qui s'abat sur le forfaitaire et sa descendance ; l'histoire du « grand père Mohand » et très éloquente(3).

La Kabylie regorge de ses drames perpétrés à travers les temps. L'assemblée déjoue le conflit, laisse parfois les rivaux déferler leur décharge de haine avant d'intervenir pour moraliser et rappeler des désavantages de la division ; un tribut de dédommagement au rival et des hommages rendus pour l'assemblée si lourd pour ses foyers réduits par le

(*)On appelle en kabyle le fait de posséder un arbre dans la propriété de l'autre : « avendou »

(1) FERAOUN (Mouloud), la terre et le sang. Paris. Editions du Seuil

(2) FERAOUN (Mouloud), les chemins qui mentent. Paris. Editions du Seuil

(3) MAMMERI (Mouloud), Le sommeil du juste.

climat ; les reliefs accidentés ; la petitesse des terres ; la rareté des ressources ; la forte démographie qui atterre ses familles qui ne penseront plus qu'à la conciliation temporaire tout en entretenant un lot de rancunes et de haine inavouée pour d'autres moments de rivalité à venir. On voit bien que le rôle de l'assemblée est aussi celui de cette sorte d'équipe de pompiers qui temporise pour intervenir une fois l'incendie à ravager les lieux ; le feu est sûrement maîtrisable.

**Le marché et la tribu :**

L'assemblée du marché traite aussi les différents concernant la tribu. C'est au même temps une assemblée « constitutive » et « restitutive » selon la catégorisation de Durkheim. (1) Même qui s'acquitte de ses fonction aussi bien que celle du village, et qui rencontre, d'ailleurs des entraves similaires quoi que la dimension et l'importance de la première sont plus marquantes. La façon de traiter aussi les questions, les problèmes et affaires se rapportant à la tribu sont plus compliqués et plus complexes que celles du village ; l'assemblée ne traite pas avec un groupe d'individus ou des groupes plus importants encore qui sont sous l'effet de la colère, d'une vengeance à assouvir, d'un mal à réparer… mais avec des villages entiers voir un ensemble de villages qui envoient leur sages qui les représentent et qui connaissent tous les rouages des assemblées et les astuces de ses acteurs. C'est donc des négociateurs avérés qui viennent réclamer le moindre pouce d'un droit d'un dû quelconque. Il ne serait jamais facile d'arriver à des compromis ce qui fait que les séances de consultation sont ajournées et que les relations restent tendues entres les rivaux jusqu'à délais ultérieur et avant lequel des conflits s'aggravent jusqu'au versement du sang ; ainsi l'affaire sort des fois des prérogatives assignées à l'assemblée pour être mise entre les mains des « Marabouts » qui ne procèdent pas par le bais de la tradition et la loi Kabyle, mais en imposant la « bénédiction » (baraka) de son grand père ou celle d'un saint puissant dont la violation attira la malédiction dans le clans. A la limite de « la raison » (takbaylit) on fait recours à

(1) Durkheim (Emile), de la division du travail social. Paris. Ed. P.U.F. 1965

l'autorité du sacré qui est généralement inviolable. Elle set généralement à calmer, les esprits, à refroidir les tensions en utilisant plus la menace d'avoir affaire à l'invisible, le supra naturel qui influe inexorablement sur les siens ; leur santé, leur provision de vie, leur biens, leur progéniture… etc.

Ces concepts, en haut, repris à Durkheim ne scindent pas, comme est le cas chez l'auteur, entre deux institutions distinctes effectuant deux taches complémentaire mais séparées, ce qui est dû à la spécialisation et la division du travail social. Dans la société qu'on étudie c'est la même institution qui accomplit ces deux taches distinctes ; elle désigne les individus qui vont veiller à l'exécution des discisions et des instructions annoncées par l'assemblée. La tribu comme le village, sont présidés par un chef nommé « l'amin » soit pour la tribu ou le village. Il est soit voté par les chefs des familles, des clans au village ou désigné par l'assemblée de celui-ci. Ce qui est pareil au chef de la tribu qui est voté ou désigné par les chefs représentants du village ou l'assemblée de la tribu. Ces dits chefs sont subordonnés par le « tamen » ou les « temanam » (au pluriel) qui veillent, entre autre, à l'exécution et l'application de ce que décide l'assemblée.

Il y a où on invite des éléments sages d'autres tribus pour siéger dans une affaire délicate est dont les rivaux ne semblent pas donner raison à ce qui a été décidé pour eux ; ce qui est fréquent généralement dans les rivalités qui opposent les villages ; soit de la même tribu ou des tribus différentes. Il n'y a pas lieux ici, et c'est parce qu'on l'accuse de partialité et d'avoir une faiblesse pour un tel camp suite, probablement à la parenté de quelques éléments.

Avec ce dit camp, ou le fait d'être remarqué entretenir des relations conviviales avec des éléments d'un camp, ou un certain tout court. On pousse le sentiment de justice et d'égalitarisme au point de répandre le doute autours des notables, d'assemblée dont la renommée se répand avec illumination, par le simple fait d'un soupçon mal formulé et infondé ; il faut dire que le doute est aussi déterminant, et peut être plus, que la « vérité » dans le traitement de fait chez les kabyles et le rétablissement de ce qu'est censé être la justice.

Il ne faut pas s'étonner aussi de lire que la souveraine assemblée qui est source de se qu'on entend de « démocratie » dans la société Kabyle se soumet au dictat et le caprice de ceux qui font recours à elle. La légitimité de cette « assemblée » dépend des liens personnels que peut avoir chaque personne avec chaque élément de cette gens ; du sentiment et de représentation qu'on se fait de l'intégrité et la neutralité ainsi que de la capacité morale, intellectuelle de ceux qui siègent. Elle dépend, en un mot d'un certain « consensus collectif » et arbitraire qui ne se fonde pas forcement sur un jugement serein et conscient. Ce dernier aspect fragilise la pérennité de ces instituions et les rend éphémères ; ce qui explique aussi l'instabilité politique et sociale de la société kabyle et qui fait que les villages, les tribus surtout, sont en chamboulement constatant ; leur morphologie sociale en continuelle devenir. Cela peut expliquer aussi en partie et selon nous, pourquoi les Kabyles n'ont pas pu aller au delà des confédérations de tribus pour constituer une forme d'organisation sociale et politique moderne dépassant ces cadres surannées qui les étouffent et pourtant auxquels ils s'y attachent.

**Types d'alliances :**

C'est dans ce climat d'instabilité incessante que ces habitants décident et voient qu'il est impératif de tisser des liens solides pour pouvoir subvenir à pas mal de besoins incessants qu'ils soient politiques, militaires, sociaux, économiques… etc. Le marché semble être l'endroit idéal pour que se tissent les différents types d'alliances soit entre les individus ou entre les groupes sociaux en allant des familles jusqu'aux tribus et la fédération de tribu.

Le marché fut d'un apport capital tout d'abord pour la formation de villages ; nous n'arrêtons pas de recueillir les témoignages sur la formation des villages qui commencent par l'arrivée sur un piton d'une famille réduite qui commence par défricher les terrains, occuper les espaces avoisinants, proliférer sa progéniture avant d'attirer la jalousie des villages voisins ; alors il serait question de retrouver du renfort en cherchant dans le marché des acolytes eux même fuyant une hégémonie d'un clan prépondérant dans leur tribu, leur village ou leur clan, alors on se marie avec leurs

femmes et on marie leur hommes à ses femmes pour renforcer le pacte et solidifier la position militaire et politique dans les environs.

Cette institution sert aussi de rempart pour ceux qui veulent renforcer leur position au marché, il y a où des commerçants qui offrent un même produit, pensent à renforcer leur commerce, par la sécurisation d'avantage de leur caravanes, en se déplaçant ensemble en fréquentant le même marché, en s'entendant sur les procédés de ventes et d'achats pour élever la marge des bénéfices et éliminer les désavantages que peuvent occasionner une concurrence « aveugle » et irréfléchie pour les commerçant qu'ils sont. Ces dits marchants procèdent aussi de la même façon ; c'est pour eux une occasion par moment de caser une fille difficile qui ne trouve pas de mari dans la famille ou le village, de se libérer d'une alliance familiale non désirée, ou de trouver un mari de taille pour sa fille dans d'autres. Ce qui est le cas aussi du garçon quant à lui trouver une épouse lorsqu'il est indomptable, lorsque on ne lui trouve pas une femme de sa taille dans la famille, et quand surtout on veut l'accrocher à une entreprise d'un gendre dévoué. Les parents arrivent souvent à trouver des arrangements pour couvrir les défauts inavoués de la progéniture, comme ils trouvent une opportunité pour mieux entretenir leur commerce en faisant régner leur entente et leurs lois sur la balance des prix et le déroulement du marché. Les alliances sont conclues au marché, autour d'une tasse de café, en toute intimité et à l'insu des concernés ; les familles foisonnent de ces anecdotes ; combien de filles et garçons mariés dans les villages avoisinant sans qu'il y est de relation précédente, en se contente juste de commenter que c'est une alliance dûe à une amitié de pères et sans suite. Et bien entendu il n'est pas question de protester ou même de soulever des remarques car « si le père veut Dieu veut aussi ».

Le marché est une occasion de relations externes de tous genres, y comprit des simples amitiés anodines et sincères fondées sur le dévouement et la parole où les gens cherchent des oreilles bien braves pour accueillir un secret, un malaise caché aux siens, dont on ne veut pas entendre, c'est bien un lieu où on peut échanger ses chagrins dans l'anonymat de la meulée et sortir des regards et les soupçons des siens, des amitiés sont, justement tissées dans ce sens, une vielle (A.F) d'un village raconte que son père lui a

répété souvent qu'il y a trois sorte d'amis : un amis de consommation avec qui on partage des boissons et des mets ; un ami de détente avec qui on rigole et on se raconte des choses amusantes et enfin un ami de la concertation et de l'éclaircissement avec qui on met la lumière sur ses préoccupations, ses problèmes et ses intentions ; le marché est justement l'espace où on rencontre ces trois types d'amitiés.

Quand un village ne trouve pas de l'appuis au niveau des villages voisins de tribu, pour affronter un ou des problèmes internes au niveau des clans qui le constituent ou à l'extérieur, faces à un rival ou des rivaux puissants qui ne sont pas de sa taille, donc il sollicite leur assistance ou leur incorporation au conflit pour faire le poids et relever le défit et sauver leur honneur. Les villages tissent aussi des amitiés durables avec des villages lointains même avec qui ils échangent des panachages et des alliances ; ainsi ils renforcent leur liens et rassemblent leur sort et deviennent des acolytes en toutes occasions de paix de guerres et se consultent régulieremnt dans des affaires internes et externes ; on entend suivant les vieux du village de « Tassaft » qui est un village situé dans l'ancienne tribu nommé « Ath Belkcem »(*) évoquer leur amitié avec les « Ath Yighil Bouegni » village situé dans la tribu des « Ath Menguellet » ; le village des « Ait Misslayene » situé dans la tribu d'« Akbyle » avec le village de « Tasga Meloul » dans la tribu des « Ath Menguellet » aussi… etc.

**1a guerre :**

C'est dans le marché que se déclarait la guerre et la paix, la plupart du temps, entre les villages voisins quand le marché est de moindre importance qui accueille plus les habitants d'une tribu bien précise ce qui veut dire qu'il ne sort pas de la dimension de la tribu, ou entre les tribus ou les « çoff » quand le marché est plus important. Il faut souligner qu'on n'ira pas déclarer une guerre de village auprès d'un comité inter tribal. Les guerres sont souvent déclarées suite à la saturation des voies déploration des sages et après celles des marabouts ; on laisse alors les adversaires épuiser leurs mépris et leurs

(*)Une fois cette tribu disparue les tribus voisines se sont réparties les villages entre elles

haines pour les obliger, une fois fatigués des joutes, de se résigner au premières exigences des sages tout en payant une tribu forte qui les réduira et les empêchera pour longtemps, de reprendre les querelles.

Le marché peut être lui-même un motif suffisant pour des guerres au niveau d'une tribu ou entre les tribus ; et là aussi selon son importance. Il suffit d'un petit différent entre un marchand d'un village et un client d'un autre pour que les rivalités éclatent entre les hommes appartenant respectivement à ces deux villages ; on ne recule jamais devant une injure, c'est porter la honte pour la fin des temps ; pour soi et les siens au même temps ; il n'est jamais sage de se détourner des injures, voir même d'éviter de croiser les hommes y compris ses rivaux , car l'homme est celui qui fait face ; le travail de Bourdieu est très explicite sur ce point qui est l'honneur. (1)

Le marché (celui du Djemaa) a été le point de départ et d'organisation de la résistance de la région du Nord Est du Djurdjura contre, respectivement, les turcs et la colonisation française à ses débuts. Un petit fils du centenaire et éminent orateur « Ahmed Ath Zenouche » qui fut à la tête de la confédération des tribus de cette région, révéla comment son aïeul à rassemblé des chefs (Amin) des villages et les chefs de tribus dans la clairière du marché pour évoquer l'évolution des événements et de nécessiter de mobiliser à chaque fois plus d'hommes possibles pour organiser les fronts.

**L'économie :**

Le marché constitua le nerf de la vie économique de tribu c'est justement cet espace ouvert sur toutes les économies voisines celle de ville et celles des différentes colonisations qui a permis à ces petites forteresses que sont les villages, de se maintenir et de préserver leur organisation sociopolitique et leur tradition culturelle comme ils le souhaitent. Il a permis aux provisions et produit de venir elle-même dans la campagne ; ce qui a évité dans un sens, aux kabyles de déserter ces montagnes austères, pour aller se dissoudre dans l'anonymat et la mêlée de la ville et ne plus répondre aux obligations

(1) voir BOURDIEU (Pierre), esquisse d'une théorie de la pratique _ précédé de trois études d'ethnologie Kabyle_, Genève, Librairie Droz, 1972. p.13-41

communautaires les plus astreignantes. Le marché est le cœur battant des tribus puisqu'il n'y avait aucune autre structure économique ; même pas de petites boutiques dans les villages pour y trouver les produits de l'alimentation générale, ou autres produits ménagers ; à peine s'il y'a quelque muletiers qui vendent les produits cosmétiques ; connus localement sous le nom de « thaatarth » (produit de parfumerie, littéralement) ; pour s'approvisionner le citoyen du village doit attendre le rendez-vous hebdomadaire pour faire des achats au marché habitué, ou bien se rendre dans un marché de la tribu voisine.

Le marché est l'endroit idéal aux fermiers, artisans de la région se permettent de faire étalage d'animaux et de produits saisonniers (pour les fermiers), en échange de quoi ils achètent tout se dont ils ont besoins pour leurs foyers. Les artisans quant à leur part, vendent leurs divers produits ; de forges, de produits ménagers en terre cuite ou en tôle récupérée, produit de bois, des outils pour agriculture, des bijoux et autres… pour subvenir à leur besoin de produits agricoles et autres produits alimentaires et ménagers.

Les procédés de vente et d'achat ne se limitent pas seulement à l'argent ou au troc. On peut souligner au passage qu'il y'a différente étalage et différentes façons de marchander. Il y'a par exemple ou on propose d'acheter une mesure de blé ; une pile de légume ou de fruit ; une moitié de mouton ou une partie d'un bœuf pour une certaine somme d'argent ; il y'a ou on vous propose de troquer la pile ou la viande contre quelques ustensiles de cuisine, ou contre un produit exotique tel que les dattes, le café, le sel… etc. les vieux avec qui on a entretenu affirment que même ceux qui n'avait ni argent ni produit à troquer faisaientt le marché, bien qu'il ne fait pas recours aux usurier pour l'emprunt de l'argent ce qui est fréquent ; il peut acheter avec tout simplement du crédit chez même un étranger à condition qu'il y'ai un garant (généralement un homme réputé pour sa sagesse ou un garant quelconque) qui s'intercédera et promettra que s'il ne paiera pas c'est lui qui paiera la semaine d'après le délais sur lequel ils se sont entendus.

Si cela veut dire quelque chose c'est bien celle-ci : il n y eu pas beaucoup de liquidité d'argent et que l'économie était bien une économie de subsistance et non pas une économie fleurissante portée sur un haut profit. Néanmoins, on retrouve dans ce dit marché les percepts et les principes du marché capitaliste tel que l'offre et la demande, le rapport à l'argent, le principe du profit. Il faut souligner aussi que ce marché traditionnel fut en pleine expansion et que la guerre de libération, puis l'orientation de l'Algérie indépendante vers l'économie dirigée ont brisé son élan.

On retrouve dans se marché toutes formes d'activités commerciales et toutes sortes de commerçants ; ceux qui vendent leurs produits et qui traitent directement avec les clients ; des maquignons qui revendent sur place les produits qu'ils achètent aux marché, et on les trouve généralement dans les stands ou les foires du bétail. On en trouve aussi des usuriers qui prêtent de l'argent en présence de témoins et ayant une garantie qui consiste à un hypothèque qu'on confisque en cas de manquement au remboursement ou au délais de ce dernier. Il y'a aussi une sorte de spécialiste qu'on appelle couramment « aneqadh » ou « anefgadh » (le fin) on se fait accompagné, généralement par puis que c'est un fin connaisseur des produits et des animaux ; il épargne au client de se faire avoir par des marchands mal intentionnés qu'ils chercheront à qui vendre un produit dont ils cachent un défaut ou un manquement aux qualités louées lors du marchandage.

**La culture :**

Le jour du marché est aussi le jour ambiant pour la culture ; les gens de différentes régions affluent vers cet espace désenclavant la vie culturelle de la tribu qui s'ouvre sur de multiples usages, multiples façons de perler et de prononciation ; le marché est une vraie foire linguistique où les gens se renseignent sur les différentes façon d'appeler les choses et les symboles ; donc c'est une occasion de comparaison, de vérification et même d'authentification linguistique. Cela ne se passe pas fortuitement, ou bien démesurément par les gens du commun ; ces les fins du verbes, des paroliers reconnus qui prennent l'initiative à animer de longues discussions argumentés qui prennent vers

la fin des tournures de détente et de plaisanterie, dans lesquelles on échange des anecdotes, des blagues.

Le marché grouillait de poètes, de conteurs et de musiciens ; tous les genres de littérature orale dont est riche s'y trouvent. Ainsi on racontait que le fameux poète « Youssef OUKACI » (*), pour ne citer que lui, fut un habitué du marché du « Djemaa», il fut tout le temps entouré de gens qui venait aussi au marché pour apprécier sa poésie.

Il fut au marché toute sorte de conteurs, qui racontait des histoires entendues dans les contrées lointaines qu'ils ont visité, ou des histoires qu'ils ont lues quoique c'est rare puisque il y avait peu de lettrés qui s'adonne à cet fonction puisque la plupart des lettrés furent des « Tolbas » (sorte d'étudiants dans une confrérie religieuse) destinés à des fonctions plutôt religieuses. Les conteurs racontaient aussi des histoires passées de leurs ancêtres ou ceux des régions voisines. Le but ou le message de ces contes et ces histoires est généralement moral qui incite à observer la bonne conduite, et d'être jaloux de certaine valeur d'intégration et de cohésion sociales.

La musique fut très présente et à de différentes occasions ; beaucoup de troupes se succèdent durant toute une année pour animer la place principale comme cela arrive parfois de nos jours. On a souligné en haut la présence de troupe de musiciens errants se déplaçant de marché en marché connu sous le nom d'«Iferahen » ; leur groupe se compose d'un flûtiste qui joue une sorte de flûte en roseau avec un sac en cuire pour retenir l'air et qui permet au musicien de continuer à jouer tout en reprenant, par moment, son souffle cet instrument qui ressemble un peu à la flûte irlandaise s'appelle « Elghidha E- teylouth » (la flûte de gourde). Ce soliste est accompagné de deux percussionnistes ; l'un deux joue sur un grand tambour (tbel) et l'autre généralement sur un «Bendir ». Ces musiciens appelés « Iferahen » (les faiseurs de fête) jouent pour chasser les mauvais sorts, la malechance et la sorcellerie qui frappent

(*) Il y a quelques années encore des poètes faisaient les marchés récitaient leurs poésies devant des foules affluentes, on pense ici au poète connu sous le nom de « Mohand Ou-idir ».

de la vie des gens et pour rapporter un peu de joie et de détente dans la vie monotone de ces montagnard qui ont une vie austère et dure ; c'est l'une des occasions qui se présentent pour eux, de temps en temps, pour se décompresser et oublier l'interminable corvée qui leur courbe la taille. Les danseurs et toute l'assistance ont droit à une bénédiction de la part des musiciens « sacrés » auxquels on donne quelques sous pour continuer à vivre et à porter la joie dans tous les coins qu'ils visiteront.

Il arrive qu'une famille qui marie un de ses garçons, emmène la troupe de « Tbel » au marché pour divertir les amis et tous les habitués du marché ; c'est une tradition qui c'est vue perpétrer autrefois dans le marché du « Djemaa » ; on a constaté que les habitants d'« Ain El Hammam » continuent d'observer cette tradition.

**La politique :**

Quoi qu'en apriori il puisse paraître au lecteur qu'il serait mieux d'insérer ce chapitre sous celui des alliances ; or les alliances politiques traditionnelles ne résument pas l'activité politique au sein du marché ; surtout que la période dont il est question est celle de la colonisation avant le début de la guerre de libération (1954) et qui coïncide à une forte activité du mouvement nationaliste algérien avec toutes ses tendances confuses, qui étaient présentes aussi et en force en Kabylie.

Les gens qu'on avait approchés furent beaucoup réticents pour ce qui d'aborder ce point. Cela peut s'expliquer par plusieurs hypothèses et faits ; la première consiste au fait que les autorités coloniales imposaient une stricte interdiction des activités politiques dans les marchés ; elles disposaient pour tenir en respect leur volontés toute une armada d'officier, de gardes champêtre et d'indicateur pour scruter le moindre individu ou la moindre activité louches pour le signaler et l'immobiliser à temps.

Cela nous conduit au deuxième fait selon lequel l'activité politique fut clandestine ; ce qui fait que les activistes politiques calculaient leur action et s'évitaient d'attirer l'attention des autorités coloniales. Il ne fut pas question alors, des attroupements et les rassemblements publics ; les contacts furent discrets et personnels ; les militants se

rencontraient par petits groupes autour d'un café, d'un thé dans les huttes destinées à ce fait, tout en ayant un élément qui fait le guet.

Dans leur livre sur l'histoire coloniale de l'Algérie, « Mahfoud KADDACHE » et « Djillali SARI » ont souligné que le mouvement national avait mené une forte activité politique dans ces espaces publics que sont les marché. Ils ont cité d'ailleurs plusieurs distributions de tracts et un soulèvement populaire dans le marché du « djemaa » lui-même ; mais ils ont donné assez d'illustration et de détails. (1)

**Le sacré :**

Parmi ceux qui se rendent au marché il y a ceux qui se donnent l'opportunité de se consacrer à un certain moment au différents aspects des cultes qu'ils ont hérités de leurs aïeuls c'est une occasion de se renseigner sur certain usage, sur certaine attitude à prendre par rapports à des questions bien précises.

Dans le temps dont il est question dans cet article, l'électricité n'a pas encore vue le jour dans ces village reculés ; les gens n'avaient pas de transistor n'i de calendrier ni journaux faute d'analphabétisme, de route pour acheminer les journaux ou encore de moyens financiers pour s'en procurer du moment que la misère fut générale et a dicté ses rudes et impitoyables lois sur ces affamés qui ne cherchaient que de pouvoir faire taire leurs ventres creux. Donc les gens ne disposaient pas de ce qui pourrait leur indiquer le début du jeûne, de fêtes religieuses… en fin des rendez-vous sacrés importants, il font recours donc au marché et se renseignent auprès de ceux qui viennent des villes, qui sont les détenteurs de l'information pour ce qui concerne justement ce point.

On peut retrouver au marché toute sorte d'homme de religion à commencer par les « Tolbas » des « Zaouia » qui se mettent en cercle sous la clairière voisine et récitent sans se lasser les versets du coran. Certains y font recours à eux pour bénir une transaction commerciale ; pour rédiger un contrat de vente, de prêt d'argent ou autre

(1) KADDACHE (Mahfoud) et SARI (Djillali),

chose. Il y a tout simplement ceux qui consulte pour approfondir leur connaissance dans la confession musulmane en se qui concerne un besoin pressent ; tel que les rituels de la mort, le mariage, en ce qui concerne l'héritage qui est l'une des raisons les plus combustibles qui alimentent les interminables conflits sanglants et meurtriers.

Les habitants s'y rondent au marché pour assister, rencontrer les grands marabouts et les Cheikh(*)des « zaouia » qui représentent une haute autorité morale et politique dans la Kabylie ; les discussions que ces notoriétés animent généralement sous le bois des marché, sont suivies par pas mal d'individus qui viennent se ressourcer spirituellement auprès des autorités si inspirées , et rapporter les leçons fraîchement entendues dans leurs foyers pour mieux mener leur tache de chef de famille et appuyer leur propos pour mieux asseoir et exercer leur autorité et avoir d'avantage d'influence sur leur progéniture ; ceux qui éduquent bien leurs enfants sont aussi ceux qui appliquent à la lettre les recommandation et les instructions de ces lustres personnages si vénérés. Ils deviennent, tout au long de la semaine, des arguments irréfutable dans tout échange de propos dans les assemblées des villages et même dans une discussion marginale entre deux individus ; en ne peut avoir raison si on n'appuie pas ses propos par les dires d'un *cheikh*.

**La santé :**

Le marché fut aussi un lieu de rencontre pour les médecins traditionnels qu'on pourrait aussi désigner par le terme de praticien herboriste qui ne disposent pas d'une connaissance particulière du corps humain ou même un savoir exhaustif des plantes et leurs effets possibles et réels sur le corps et la santé de l'homme, mais ils véhiculent avec eux tout simplement, des recettes toutes prêtes héritées de génération en génération dans leurs familles. Les voyages qu'ils effectuent un peut partout dans le pays leur permet de découvrir de nouvelles plantes et de nouvelles recettes. Il ne faut pas oublier qu'il y a aussi ceux qui partent au pélerinage dans la Mecque au cours duquel des

(*) On aimerai souligner ici que Mouloud MAMMERI, dans son livre « *Cheikh* a dit », (Alger 1990, publié a compte d'auteur) a fait allusion au visites occasionnelles de *Cheikh* « Mohand OULHOCINE » au marché du « Djemaa »

rencontres s'effectuent avec des guérisseurs d'un peu partout ; ce qui enrichit encore une fois leur collection de plantes, de recettes et même de nouvelle maladie qui reste jusque la sous l'ombre de superstition. La guérison demeura pour longtemps le fruit du hasard, du probable et du miracle encore.

A coté des marchand de plantes et même parmi eux on trouve ceux qui font recours au ventouses pour extraction du sang comme méthode traditionnelle héritée, elle aussi, de plusieurs générations comme méthode de guérison. Les villageois se rendent chaque fin de semaine au marché pour soulager des maux de tête, des rhumatismes, les faiblesses et d'autres maladies encore.

**Le marché et le renouveau de la morphologie sociale des villages et des tribus :**

L'institution du marché a joué un rôle important dans la formation et l'organisation politique de la société Kabyle. On a vu on haut, dans la partie consacrée aux alliances politiques comment est ce que les luttes entre les clans influents du village imposent à chaque partie rivale de se trouver du renfort (qui consiste en des groupes ou des individus sans famille) dans des clans déchus d'une lutte sans merci dans une tribu voisine ou lointaine leur imposant de chercher refuge ailleurs pour ne pas subir le mépris et la honte auprès des siens. Ils ramènent donc au village des familles qu'ils intègrent à leurs clans sans qu'il n'y soit aucun lien de sang antécédent ; et à partir de là ils fondent des brassages par les mariages consommés entre eux, avec quoi ils lient leur sort pour toujours. Le divorce entre les familles du clans dû aux luttes intestines passe par la même procédure mais dans le sens inverse ; on a tellement entendu parler de famille X ou Z. du même village dont des maisons (ixamen) sont issues d'un tel ou tel village ou d'une tribu lointaine parce qu'ils ont fuit une vendetta à cause d'un crime commis par un des leurs pour cause d'honneur ou autre ; comme on entend aussi que dans une même famille il y'a ceux qui sont marabouts et ceux qui ne sont pas, donc qui sont Kabyles ; ce qui pourrait acheminer sur l'approche segmentaire de « GELLNER » [(1)] ; mais de trouver

(1) voir : GELLNER (Ernest), les saints de l'atlas, Paris, Ed. Bouchene, 2001

dans la même famille ceux qui sont d'origine noir « aklan » et des kabyle « Iheriyen » (Homme libre littéralement) qui va créer une distance et un éloignement relatifs de son approche théorique. On perçoit, du coup, qu'on éloigne aussi de l'approche « Kheldounienne » sur la formation du pouvoir a base des liens du sang[(1)]; en constatant que plutôt c'est l'intérêt guerrier et la lutte pour l'existence devant les luttes interminables entre les frères du même sang qui font recours justement au sang étranger pour éviter de se faire exterminer ; et cela pour une histoire de terre et d'héritage et sans oublier aussi le relief accidenté des terres et leur exiguïté vu l'importance de démographie qui vit dans cette région ; ce qui les engage dans une lutte encore assez rude qu'est la lutte pour la subsistance.

Dans l'histoire orale des villages de la Kabylie du Djurdjura on constata que souvent les mêmes étapes qui reviennent ; un fondateur ; ou un ensemble de frères fondateurs qui arrive au village ; les luttes avec les villages voisins ; ceux qui les épouseraient à trouver des renforts ailleurs et notamment dans les marchés ; à la fin des luttes extérieurs ; la division du village en clans rivaux (principalement en deux) et les luttes intestines commences ce qui pousserait encore à chercher des alliés pour tenir en respect le clan rival ; en se moment aussi apparaît un saint patron qui mènera les conflits à des moments de répit et de paix relatifs et qui fera aussi régner un certain ordre de justice et de droit qui ne seront pas pour autant égalitaire qu'il le prétendent puisque l'intérêt et la fin en soit est avant tout la cohésion du groupe.

On pourrait dire la même chose quant à la formation des tribus qui sont encore plus instable que les villages ; puisque l'intérêt est plus grand et les luttes sont plus importantes. On a fait justement allusion à ce point et pour ne pas se répéter, on dira que les tribus sont encore que la composition, la morphologie et la constitution de la tribu fut en continuel devenir ; la répartition et la vie des marchés pourra en témoigner elle aussi.

(1) voir : IBN KHALDOUNE (Abderahmane), El Mouqadima, authentifié présentée et commentée par Abdeslam CHADDADI, Alger, C.N.R.P.A.H. 2006 (ouvrage en arabe)

**Bibliographie :**

- BOURDIEU (Pierre), esquisse d'une théorie de la pratique _ précédé de trois études d'ethnologie Kabyle_, Genève, Librairie Droz, 1972

- DURKHEIM (Emile), de la division du travail social. Paris. Ed. P.U.F. 1965

- GELLNER (Ernest), les saints de l'atlas, Paris, Ed. Bouchene, 2001

- IBN KHALDOUNE (Abderahmane), El Mouqadima, authentifiée présentée et commentée par Abdeslam CHADDADI, Alger, C.N.R.P.A.H. 2006 (ouvrage en arabe

- KADDACHE (Mahfoud) et SARI (Djillali),

- MAMMERI (Mouloud), dans son livre « *Cheikh* Mohand a dit », (Alger 1990, publié a compte d'auteur

- TOCQUEVILLE (Alexis). Sur l'Algérie. Paris. Ed. Flammarion. 2003

- BENOUNE (Mahfoud). El Akbia, Aller, O.PU., 1985

- HANOTEAU et LETOURNEUX, La Kabylie et les coutumes kabyles. T2. Alger. Ed. Augustin CHALLAMEL.1889

**Roman :**

- FERAOUN (Mouloud), Le fils du pauvre. Paris. Editions du Seuil.1954

- FERAOUN (Mouloud), la terre et le sang. Paris. Editions du Seuil

- FERAOUN (Mouloud), les chemins qui mentent. Paris. Editions du Seuil

- MAMMERI (Mouloud), Le sommeil du juste.

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية

64، تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر.

ها : 00.213.21.28.97.78 - 00.213.0550.54.83.05 فا : 021.28.36.48

البريد الالكتروني: markaz_bassira@yahoo.fr / markazbassira2009@hotmail.fr

الموقع الالكتروني: www.albassira.net

**دفعا لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات إستراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز .**

- **تصدر الدوريات فصليا، أي أربع أعداد في السنة لكل دورية.**
- **الاشتراك السنوي للأفراد: 1000 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 14 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 1200دج و خارج الوطن: 15 دولار.**

## قسيمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات إستراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية

تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....

العنوان.....

**الاشتراك في الدوريات:**

- ☐ دراســـات أدبيـة
- ☐ دراســـات إستراتيجية
- ☐ دراســـات إسلامية
- ☐ دراســـات قانونية
- ☐ دراسات اقتصادية
- ☐ دراسات اجتماعية
- ☐ دراســـات نفسية

**يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري : مؤسسة دار الخلدونية** : Ccp 7625589 clé 81

**ملاحظة : ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية** يمكن تسديد المباشر **والاستلام** المباشر على مستوى المركز.

**تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة**